وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة:

الصراعات الطائفية في لبنان 1943م-1989م

1362هـ- 1408هـ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة:

صونيا برنوص

إشراف الأستاذ :

لخضر بن بوزيد

السنة الجامعية:

2015 م /2016 م

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وعرفان

أول من وجب إليه الشكر والامتنان هو الله سبحانه وتعالى الذي له الفضل والحمد والمنة أن وفقني لانجاز عملي هذا.

ثم الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف بن بوزيد لخضر الذي كان عونا لي،وإلى كل الأساتذة الأفاضل بقسم العلوم الإنسانية وشعبة التاريخ الذين لم يبخلوا علينا بأي معلومة أو نصح أو توجيه.

وإلى كل زملائي الذين قدموا لي يد العون والمساعدة.

مقدمة

مقدمة:

لقد وجد الاختلاف منذ خلق الله الإنسان على هذه الأرض سواء في الجنس أو العرق أو المعتقد، وقد اقترنت الاختلافات بين البشر في معظم المراحل التاريخية بالصراعات التي تعددت أسبابها إما عرقية أو دينية التي تجلت في شكل صدام وحروب بين الأديان السماوية الثلاث، والتاريخ حافل بهذا النوع من الصراع، ومع أن معظم الحروب في العصر الحديث والمعاصر كان منطلقها سياسيا، إلا أن الاختلاف المذهبي كان له دور كبير في تأجيج هذه الحروب ، وكحالة خاصة لبنان الـتي عانت العديد من الأزمات والحروب التي هددت مصير الدولة اللبنانية.

وكثيرة هي الأسباب و العوامل التي دفعت بلبنان إلى الطريق المسدود، و قادت إلى انفجار الوضع، و اندلاع صراعات كأحداث عام 1958م ثم الأزمة الفلسطينية اللبنانية لعام1969م، ومن ثم لحرب أهلية استمرت نحو 15 سنة (1975-1989م)، وما زالت تهددها جراء زرع الفتنة، و الانقسام الداخلي، و تضارب المصالح الداخلية والإقليمية والدولية و الخطر الإسرائيلي، الأمر الذي كان له أثره على استقرار لبنان، وإن المتتبع لهذه الأحداث يدرك من الوهلة الأولى تعقيداتها، فالأطراف المتصارعة متعددة المصالح وهذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على الخلفيات التي شكلت أساس أزمات دولة لبنان.

ولدراسة هذا الموضوع وجب علي طرح الإشكالية الآتية:

- ما مدى تأثير الصراعات الطائفية على استقرار لبنان من 1943 إلى غاية 1989 ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية كالآتي:

1- فيما تتمثل الطبيعة التاريخية والسكانية لدولة لبنان؟

2- كيف عملت التدخلات الأجنبية على توسيع دائرة الصراعات الطائفية؟

3- ما هي انعكاسات هذه الصراعات على استقرار لبنان؟

و من هنا تكونت لدي مجموعة من الدوافع و الأسباب العديدة للخوض في هذا الموضوع و قد حاولت حصرها فيما يلي:

- نقص الدراسات المعمقة و المتخصصة في هذا المجال.

- إضافة عمل أكاديمي لإثراء رصيد المكتبة.

- رغبتي في الإلمام بكامل الجوانب التاريخية التي شهدتها لبنان من العهد العثماني إلى مرحلة الانتداب ثم مرحلة الاستقلال.

- الفضول العلمي و الرغبة في دراسة تاريخ المشرق العربي و بالأخص تاريخ لبنان الذي يعتبر بؤرة للصراعات و النزاعات، إذ يعتبر لبنان النموذج الأفضل لذلك، إذ مر قبل الاستقلال و بعده بمراحل نزاعية منها (أزمة 1958، أزمة التصادم الفلسطيني اللبناني الحرب الأهلية 1975-1989).

- ومن هذه المنطلقات تم اختياري لموضوع: الصراعات الطائفية في لبنان 1943-1989.

أما عن الأهداف التي أرجو تحقيقها من خلال هذه الدراسة هي:

- عرض الملامح الجغرافية و السكانية و التاريخية لدولة لبنان.

- معرفة و دراسة و تحليل الصراعات الداخلية.

- دراسة دور كل طائفة على الصعيد الداخلي و الخارجي.

- الرغبة في التعرف على المناصب القيادية التي تتولاها كل طائفة.

- الرغبة في معرفة مدى تأثير الصراعات الطائفة على استقرار لبنان.

إن صعوبة و تشابك هذا الموضوع و كذلك قيمة و حساسية الطائفية، جعله يأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام، لذلك أجد الكثير من الباحثين ممن تحدثوا عن هذا الموضوع بإسهاب، كل واحد منهم تتمحور دراسته على شطر مهم من هذا الموضوع.

1- كتاب بعنوان التاريخ السياسي للوطن العربي، للكاتب خليل حسين، نشر في بيروت منشورات الحلبي، لعام 2012، و يلقي الكتاب نظرة شاملة على لبنان في نشأته و تطوره و هو يشمل موضوعات متفرقة وقعت أحداثها على الساحة اللبنانية ابتداء بأزمة 1958م إلى الحرب الأهلية(1975-1989)، لكنه لم يتطرق إلى انعكاسات الميثاق الوطني 1943 على بنية الدولة و المجتمع، و مختلف الأزمات التي شهدتها لبنان بعد هذه المرحلة وهو ما سأحاول أن أكمله في دراستي هذه.

2- تناولت لبنى بهولي في مذكرتها المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية و المؤثرات الخارجية، حيث تطرقت الباحثة إلى دور العوامل الداخلية و الخارجية في الأزمة اللبنانية و كذا المساهمات الداخلية لحل الأزمة، لكنها لم تتطرق إلى أزمة 1958 و كذلك الأزمة الفلسطينية- اللبنانية اللتان تعتبران امتدادا للحرب الأهلية اللبنانية 1975م.

3- كتاب بعنوان تاريخ لبنان الطائفي، للكاتب علي عبد فتوني، نشر في بيروت، دار الفارابي، لعام 2013، حيث تناول هذا الكتاب بشكل موسع جذور الطائفية و تطورها في المناطق اللبنانية ابتداءا من العهد العثماني ثم الانتداب الفرنسي ثم مرحلة الاستقلال وتطرق أيضا إلى الحرب الأهلية اللبنانية 1975 و انتهاء الحرب بالتوقيع على وثيقة الوفاق الوطني 1989، لكنه لم يتطرق إلى أبعادها الإقليمية و الدولية.

4- تناول توفيق بوقاعدة في مذكرته المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مستقبل الدولة الطائفية في لبنان، حيث تطرق إلى الخلفيات التاريخية

والاجتماعية للطائفية في لبنان، بالإضافة إلى طبيعة أزمة النظام اللبناني من الميثاق إلى وثيقة الوفاق الوطني، و كان لهذه الأطروحة دور كبير في مساعدتي على دراسة الصراعات الطائفية في لبنان.

ولتتبع مسار الخطة ارتأيت استخدام بعض المناهج التي تمكنني من مقاربة الظاهرة محل الدراسة للإحاطة بها من جميع جوانبها، من بين هذه المناهج:

اعتمدت على المنهج الوصفي الذي يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا، و يعبر عنها تعبيرا كيفيا، كما اعتمدت على المنهج التاريخي حيث قمت بجمع المعلومات التاريخية و السياسية ذات الصلة بالموضوع، و لا يخلو ذلك من عملية الوصف و التحليل لمجريات الأحداث و التطورات الحاصلة في لبنان.

ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأيت تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة .

وقد تناول الفصل التمهيدي: معطيات عامة حول لبنان، وضحت فيه الخلفيات التاريخية والاجتماعية للطائفية في لبنان، بداية من طبيعة هذا البلد الجغرافية فالأهمية الإستراتيجية لموقعه، بعدها تطرقت إلى التركيبة الطائفية للمجتمع اللبناني، ثم عرجت إلى التطور التاريخي السياسي للبنان من 1517م إلى 1943م، وتضمن مرحلة الدولة العثمانية بداية من تشكل جبل لبنان ككيان سياسي مع أمراء الإقطاع في ظل الحكم العثماني غير المباشر، وقد عالجت أيضا مختلف الأنظمة التي أدارت بها الدولة العثمانية مصالحها بداية من نظام القائمقامية، وانتهائه بالفتنة الطائفية بين الدروز والموارنة، والتي أسست لنظام المتصرفية، والتي كان للدول الأوروبية كلمة الفصل في إقراره، وقد تطرقت أيضا في مرحلة الانتداب طبيعة النظام السياسي اللبناني من خلال تشكيل دولة لبنان الكبير 1920م ثم دستور الانتداب 1926م و الميثاق الوطني 1943م.

أما الفصل الأول فجاء بعنوان: الصراعات اللبنانية الداخلية، أشرت فيه إلى تطور الأحداث بعد إقرار الميثاق وإبراز أزمة عام 1958م، من حيث دوافعها ومسبباتها ومجرياتها، ثم تطرقت إلى أزمة التصادم الفلسطيني اللبناني لعام 1969م، وقبل الحديث عن أسباب الأزمة، وجب علي تسليط الضوء على الوجود الفلسطيني في لبنان، وكيف كان الموقف اللبناني منه، وكيف تصاعد العداء ضده، ثم تناولت الحرب الأهلية اللبنانية من حيث دوافعها ومجرياتها وأبعادها الإقليمية والدولية، وكذلك تطرقت إلى انتهاء الحرب و التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان: انعكاسات الصراعات الطائفية على استقرار لبنان، و ناقشت فيه أثرها على الحالة السياسية والاجتماعية، ثم أثرها على المظاهر الحضارية من خلال الحالة الاقتصادية و المؤسسات التعليمية و الثقافية.

فيما تناولت الخاتمة مناقشة لأهم نتائج الدراسة .

ولتغطية الموضوع اعتمدت على مجموعة من المصادر و المراجع أهمها:

– روبرت فيسك: ويلات وطن، ويدرس هذا المصدر دور إسرائيل ورد الفعل الداخلي.
– شمعون بيرس: معركة السلام ، ويدرس هذا المصدر أهداف السياسة الإسرائيلية في لبنان .

أما المراجع: فقد اعتمدت على:

– خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي، ويتناول هذا المرجع أهم الصراعات اللبنانية الداخلية من أزمة 1985م إلى غاية الحرب الأهلية 1975م.
– محمود صالح منسي: الشرق العربي المعاصر، ويتناول هذا المرجع أزمة 1958م وأسبابها ونتائجها.

أما المراجع الأجنبية فقد اعتمدت على:

–Charbel Nahas, Le confessionnalisme du Liban

إن كان لابد من الإشارة إلى بعض الصعوبات، فأقول لا محالة من أن تعترض الباحث العديد من الصعوبات، يمكن أن تكون متعلقة بصعوبة البحث والحصول على المادة العلمية للبحث، و تشتتها و تواجدها في مكتبات متناثرة، مع عدم توفرها بكثرة في هذا الموضوع المتشابك تاريخيا و سياسيا وقانونيا.

– ضيق الوقت و اتساع الموضوع و تشعبه، علاوة على كونه دراسة جمعت بين التاريخ و السياسة.

الفصل التمهيدي: معطيات عامة حول لبنان

أولا: الخلفيات التاريخية والاجتماعية للطائفية في لبنان .

ثانيا: التطور التاريخي السياسي للبنان من1517- 1943.

أولا: الخلفيات التاريخية والاجتماعية للطائفية في لبنان

يلعب الموقع الجغرافي دورا بارزا في تشكل تركيبة المجتمعات وتطورها، حيث تؤثر البيئة الطبيعية بشكل أساسي على نمط التجمعات الإنسانية وسلوكها، فالعوامل الجغرافية تعد من أهم الأسباب المؤثرة في الواقع الاجتماعي والسياسي ، وعليه فإن لبنان* يعتبر منطقة إستراتيجية في الشرق الأوسط** ، فهو يتوسط القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وله تاريخ عريق يعود لأكثر من 7000سنة من الوجود والتفاعل مع الحضارات الإنسانية قديما، ودور مهم في الحاضر على المستوى السياسي والاقتصادي، إذ يتوفر على إمكانيات طبيعية كثيرة ، مما جعله محط أطماع القوى الكبرى علاوة على تميزه دون غيره بالتنوع الطائفي الذي يكون ذ و فائدة عظيمة في حالة الالتحام والتماسك ، ويكون تأثيرهأعظم حينما يدخل في صراع ، فيتحول هذا التعدد وعدم التجانس إلى مصدر للبؤس والانحلال .

1 -طبيعة لبنان الجغرافية:

كانت للطبيعة الجغرافية للبنان، وتبعا للأثر المذكور سابقا، أهمية كبرى في تكوينه الاجتماعي والسياسي، فهو يقع على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط والطرف الغربي لقارة آسيا.[1] يحده البحر الأبيض المتوسط من الغرب بشاطئ طوله 225 كم، وفلسطين المحتلة– إسرائيل من الجنوب، وسوريا من الشرق والشمال، وطول حدوده مع سوريا 375

---

* **لبنان:** كلمة أطلقت منذ القدم على منطقة جبلية محاذية لساحل بلاد الشام، وهي مشتقة من كلمة " ل ب ن" السامية والتي تعني أبيض كبياض اللبن للإشارة إلى الثلوج التي تكسو القمم الجبلية فيه، ينظر: إبراهيم الفاعوري: جغرافية الوطن العربي، دار مكتبة الحامد، عمان، 1999، ص62.

** **الشرق الأوسط:** تسمية غربية محدثة، كثر استخدامها إبان الحرب العالمية الثانية وهي تشمل منطقة جغرافية تضم سورية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي الفارسي ومصر وتركيا وإيران وتتوسع أحيانا لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا، ينظر: مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، (د–د–ن)، بيروت، 1998، ج11، ص143.

[1] أحمد مصطفى أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان : الموسوعة الجغرافية (الدول–الولايات–المقاطعات)، دار العلوم للنشر، (د– م– ن)، 2004، ج1، ص65.

كم، ومع إسرائيل 79 كم. وهناك خلاف قائم بين لبنان وسوريا بشأن منطقة صغيرة تجاور مرتفعات الجولان المحتلة من قبل إسرائيل وهي مزارع شبعا، حيث أن كلا البلدين يدعي انتمائها لإقليمه، إلا أن الأمم المتحدة قامت بتعيين حدود المزارع وتحتسبها أنها جزء من لبنان.[1] وعليه تبلغ مساحة لبنان 10230 كم^2.[2] (ينظر الملحق رقم 01).

أما المناخ في لبنان، فيتميز بأنه متوسطي نموذجي بفصل شتاء وافر المطر وبظروف مناخية جافة وقاحلة خلال بقية أشهر السنة، لكن تأثير البحر المتوسط والملامح الطبوغرافية والصحراء السورية شمالا، عوامل تتسبب في ظهور مجموعة من المناخات الموضعية داخل البلد، ينجم عنها توزيع لدرجات الحرارة والأمطار، فمعدل الحرارة السنوي على الساحل يصل إلى 20 درجة مئوية تتراوح بين 13 درجة مئوية في الشتاء و 27 درجة مئوية في الصيف، في حين أن معدل الحرارة السنوي في سهل البقاع الأدنى من ذلك يصل إلى 16 درجة مئوية في الصيف، والمناطق المرتفعة في الجبال تعرف معدلا سنويا يقل عن 10 درجات مئوية وتهطل الأمطار من 80 إلى 90 يوما في السنة بين شهري أكتوبر وأفريل.[3]

تتميز طبيعة لبنان بارتفاع التضاريس الجغرافية فيه عن سطح البحر، فلبنان بلد جبلي يطل على البحر المتوسط بسواحل صخرية مرتفعة تقطعها بعض السهول الصغيرة أو الضيقة وتتقسم أراضي لبنان من الناحية الطبيعية إلى ثلاثة أقاليم رئيسية وهي كالآتي:

1-إقليم السهول الساحلية: يمتد بين جبال لبنان الغربية والبحر الأبيض المتوسط في شريط مواز للبحر، يتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، من بلدتي عريضة في أقصى الشمال ورأس النا قورة في أدنى الجنوب، يتراوح اتساع هذه السهول بين 5 كم في الأجزاء الضيقة كما في المنطقة الواقعة شمال بيروت مباشرة و16 كم في الأجزاء المتسعة

---

[1] إبراهيم الفاعوري : المرجع السابق، ص65.

[2] شوقي أبو خليل: أطلس دول العالم الإسلامي، ط 2، دار الفكر، دمشق، 1998، ص97.

[3] كمال موريس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجليل، بيروت، 1998، ص479.

كما في الشمال حول طرابلس، ومن بين هذه السهول نذكر: سهول عكار، سهول صيدا سهول صور، سهول طرابلس . ويقطن معظم سكان لبنان في هذه السهول ويقلون في الأماكن التي تتقدم فيها الجبال نحو البحر، كما يوجد في هذه السهول معظم المدن اللبنانية.[1]

2-**إقليم السهول الوسطى أو سهل البقاع** : ويعرف كذلك بالإقليم المنخفض الأوسط الأخدودي، وحسب التحديد الجيولوجي هو شق أو تصدع يفصل بين جبال لبنان الغربية وجبال لبنان الشرقية، وجغرافيا هو سهل منبسط يرتفع عن سطح البحر بحوالي 900 م ويتميز هذا السهل بأنه عريض في الشمال والجنوب وضيق في الوسط أمام بيروت [2]، يبلغ طوله 120كم، كما يتراوح عرضه بين 8 كم و12 كم، ويتميز سهل البقاع بمناخ صحراوي جاف، بارد في الشتاء وحار في الصيف، وتتميز تربته بخصوبتها الشديدة نظرًا إلى طبقات الرواسب والطمي التي تغمرها ومصدرها الجبال، فقد كان سهل البقاع منذ القديم المصدر الأساسي للحبوب والمزروعات المختلفة التي كانت تغذي السكان المحليين والجيران. [3]

3-**إقليم المرتفعات الجبلية** : جبال لبنان هي جزء من مجموعة جبال تبدأ مع جبل اللكام في شمال سوريا وتنتهي بجبل سيناء في مصر، وتمتد سلسلة جبال لبنان من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي إلى الشرق من ساحل لبنان بطول يبلغ 170 كم، وتنقسم جبال لبنان إلى قسمين:

أ- جبال لبنان الغربية: السلسلة الغربية من جبال لبنان هي من أعلى القمم في مجموعة الجبال في المنطقة، وهذه السلسلة هي التي شكلت عبر التاريخ ما عرف ب

---

(1) أحمد مهدي محمد الشويخات : الموسوعة العربية العالمية، (د-د-ن)، (د-ب-ن) ،1425هـ- 2004م،(د- ص).

(2) لبنى بهولي : الأزمة اللبنانية بعد إتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، إشراف : كيبش عبد الكريم ، جامعة محمد خيضر، 2010، ص 71 .

(3) المرجع نفسه ، ص 71.

"جبل لبنان". تشرف هذه الجبال على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتمتد من النهر الكبير شمالا حتى نهر القاسمية جنوبا. [1]

تتميز هذه السلسلة بارتفاع قممها، إذ يبلغ ارتفاع ج بل القرنة السوداء 3083م وتبقى تحت 2000م في جنوبه ثم تنخفض إلى مستويات متوسطة الارتفاع في الجليل. [2]

ب- جبال لبنان الشرقية: تمتد في شرقي لبنان موازية لسلسلة جبال لبنان الغربية وتمتد هذه الجبال من جنوب حمص إلى وادي بردي وسهل الزبداني جنوبا، وتعد جبال بلودان السرية نهايتها، والجبال في هذه السلسلة هي أقل ارتفاعا ووعورة من جبال السلسلة الغربية.

أهم الجبال في هذه السلسلة هو جبل حرمون ، أو جبل الشيخ الذي يبلغ ارتفاع قمته 2814م، ويشكل هذا الجبل حدودًا بين لبنان وفلسطين ويشرف على الأردن. [3]

وتشكل جبال لبنان الواقعة على الأطراف الغربية للبادية السورية الخزان المائي للمنطقة ،ففي الغرب تغذي العديد من الأنهار الساحلية السفوح الغربية لجبال لبنان ومنها: نهر البارد ونهر أبو علي ونهر بيروت ونهر الأولي، ويجري نهر العاصي عبر سهل البقاع باتجاه سوريا وتركيا، ويعتبر الليطاني أطول الأنهار اللبنانية وهو يروي البقاع قبل أن يلتف نحو البحر الأبيض المتوسط، أما نهر الحاصباني فهو ينبع من جبل الشيخ ويهبط باتجاه منطقة الجليل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليصب في نهر الأردن .[4]

---

(1) أحمد مهدي محمد الشويخات : المرجع السابق، (د- ص).

(2) كارل هاينز برنهردت: لبنان القديمة، تر: ميشيل كيلو، دار قدمس للنشر، دمشق، 1999، ص11.

(3) لبنى بهولي: المرجع السابق، ص 71.

(4) إيريك فرداي وآخرون : أطلس لبنان الأرض والمجتمع، (د- د- ن)، بيروت، 2012، (د – ص).

ونظرا للموقع الجغرافي والبيئة الجبلية للبنان، فإن البلاد تنقسم إلى ست محافظات: محافظة بيروت، محافظة جبل لبنان، محافظة لبنان الشمالي، محافظة البقاع، محافظة لبنان الجنوبي، محافظة جبل عامل.[1]

جدول رقم 01: يوضح توزيع السكان حسب المحافظات اللبنانية

المحافظة	مركز المحافظة	المساحة (كم²)	السكان(%)
بيروت	بيروت	18.5	22.3
جبل لبنان	بعبدا	1950	39.1
لبنان الشمالي	طرابلس	2041	17.2
البقاع	زحلة	4429	9.6
لبنان الجنوبي	صيدا	953	11.8
جبل عامل	النبطية	1060.5	-

المصدر: كمال موريس شربل : المرجع سابق، ص 47.

نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن سكان لبنان مقسمون حسب المحافظات، كل محافظة مقسمة إلى أقضية، وهنا نلاحظ أن سكان لبنان يرتكز في المحافظات الكبرى كبيروت وجبل لبنان ولبنان الشمالي، ونلاحظ كذلك أن التوزيع السكاني يقل في محافظتي البقاع ولبنان الجنوبي .

[1] كمال موريس شربل:المرجع السابق، ص 475.

2- الأهمية الإستراتيجية:

تحتل الأراضي اللبنانية موقعا جغرافيا إستراتيجيا هاما ضمن منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر ممرا بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، وترجع هذه الأهمية الإستراتيجية لعدة مقومات منها:

يعد الموقع الجغرافي لجبل لبنان أعلى السلاسل الواقعة بين جبال طوروس وس ينا هو الذي أمن لها المياه والخضرة والعزلة. [1]

إن وفرة المياه في الأراضي اللبنانية جعل المنطقة تكون مكتفية ذاتيا في هذا الجانب على عكس المناطق الإقليمية المجاورة ومن مصادر مياهها نهر الليطاني، ونهر العاصي نهر الحاصباني، نهر الأولي. [2]

ولقد انتعش لبنان بصفته بوابة الغرب إلى الشرق الأوسط خاصة بعد الثورة المصرية 1952*، فصار المركز المصرفي في الشرق الأوسط وقاعدة لوكالات الأنباء الغربية ولنشاط أجهزة المخابرات، وتعلمت أجيال من الصحفيين والدبلوماسيين والمثقفين الباحثين اللغة العربية في الجامعة الأمريكية بيروت، أو في مدرسة وزارة الخارجية البريطانية على مشارف المدينة، وتوثقت علاقة اللبنانيين وخاصة الموا رنة مع فرنسا وبريطانيا والولايات

---

(1) عارف العبد : لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 ص30.

(2) أحمد حسن سيد أبو العينين: لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص30.

* **الثورة المصرية:** قامت في 23 يوليو 1952 من أجل تصفية النظام الملكي بإسقاط الملك فاروق وإعلان الجمهورية، ثم إلغاء الملكيات الزراعية الكبيرة، واستطاعت الثورة في مارس 1954م تصفية القوى السياسية القديمة، وتخلصت من العناصر الماركسية في مجلس الثورة كما اصطدمت بمحمد نجيب الذي استدعى عشية قيام الثورة لتزعمها، ثم تخلصت منه بعد الأزمة ببضعة شهور، ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1990 ،ج6، ص212.

المتحدة الأمريكية، ووفد العرب من المملكة العربية السعودية ومن دول الخليج النفطية إلى بيروت متفادين متاعب التقشف العربي، وازدادت البلاد ثراء بسرعة. [1]

ولقد كان للموقع الذي يحتله لبنان إيجابيات عديدة، فهو يمثل بوابة أساسية للبلدان العربية الواقعة في المناطق الداخلية كالأردن والعراق وسوريا قبل أن تطور هذه الأخيرة موانئها، كما انعكست إيجابيات ذلك في مرور أنابيب النفط لتنتهي على شواطئه وأضحت العاصمة بيروت قاعدة جوية، وميناءًا عربيا كبيرا لتزداد أهميتها مع التسهيلات والامتيازات الاقتصادية والثقافية الممنوحة لبعض الدول الغربية. [2]

كما ازداد موقع لبنان أهمية بعد قيام إسرائيل، فقد أغلقت الحدود تماما بين إسرائيل وسائر الدول العربية، ومنع الترانزيت عبر إسرائيل منعا باتا الأمر الذي دفع هـ ذه المؤسسات للتمركز في بيروت، وأدى ذلك إلى تكاثف الترانزيت عبر لبنان، واحتل لبنان منذ ذلك الحين المركز الذي كان لفلسطين قبل عام 1948م من الناحية الاقتصادية في التجارة والخدمات والنشاطات المصرفية، وباتت بيروت المركز شبه الوحيد للنشاطات التجارية والمصرفية في المنطقة باعتبارها صلة وصل بين الغرب والشرق الأوسط بأكمله. [3]

وطبيعة أرض لبنان الجبلية الممانعة كمعظم جبال الشام كانت ملاذًا للمضطهدين في المنطقة منذ القدم، وبنفس الوقت صبغت جمال طبيعته ومناخه التي تجذب السياح من البلاد المحيطة به، مما أنعش اقتصاده حتى في أحلك الأزمات، فاقتصاده يعتمد على الخدمات السياحية والمصرفية التي تشكلان معا أكثر من 65% من مجموع الناتج المحلي يعتبر لبنان أكثر المراكز المصرفية أهمية في آسيا الغربية، وفي الفترة التي بلغ فيها البلد

---

[1] محمد صادق صبور: الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي، دار الأمين للنشر، القاهرة، 2001، ص106.

[2] قادري حسين: دور القوى الإقليمية (إسرائيل، سوريا، منظمة التحرير الفلسطينية) في الحرب الأهلية اللبنانية وموقف الدولتين العظيمين 1975-1982، رسالة ماجستير في العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، إشراف عبد العزيز جراد، جامعة الجزائر، 1991، ص13.

[3] لبنى بهولي: المرجع السابق، ص 72.

ذروة ازدهاره أصبح يعرف بسويسرا الشرق، لقوة وثبات مركزه المالي آنذاك وتنوعه كما استقطب أعدادًا هائلة من السياح لدرجة أصبحت معها بيروت تعرف بباريس الشرق.[1]

جميع هذه الصفات الجغرافية والإستراتيجية تدل على أن لبنان يتميز بذاتية تبرز دراسة مستقلة، رغم أن مساحته لا تناسب وعظم مقامه، وقديما أشار أبو التاريخ هيرودوت إلى أهمية البلدان الصغيرة بقوله: "إنني سأهتم بالبلدان الصغيرة اهتمامي بالكبيرة منها، ذلك لأن أكثر الأمم التي كانت في س الف الزمان عظيمة أصبحت صغيرة والأمم العظيمة في يومنا هذا كانت في سالف الزمان صغيرة، ولأنني موقن بأن أقدار البشر عرضة للتغيير الدائم فلن أفرق في دراستي هذه بين أمة كبيرة وأم ة صغيرة". [2]

3-التركيبة الطائفية للمجتمع اللبناني

يتكون سكان لبنان أكثر من 90% من العرب، بالإضافة إلى المواطنين فإن هناك 800 ألف لاجئ منهم 400 ألف من اللاجئين الفلسطينيين ممن شردوا من ديارهم منذ عام 1948 ، أما الجماعات الأخرى في لبنان فتشمل: الأر من، والأشوريين والأكراد. وقد بلغ عدد سكان لبنان 2.126.325 نسمة في إحصاء أجري في سنة 1970، وزاد العدد إلى 3.663.000 نسمة في عام 1988، وإلى 2.674.000 نسمة في عام 1989.[3]

بلغت معدلات المواليد في لبنان 26.9 في كل ألف من السكان، وكانت هذه المعدلات 30.1 في كل ألف خلال الفترة ما بين عامي 1975- 1980.[4]

---

(1) إبراهيم الفاعوري: المرجع السابق، ص61.

(2) فيليب حتى: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحالي، تر : أنيس فريحه، دار الثقافة للنشر، بيروت 1972، ص12.

(3) أحمد مهدي محمد الشويخات : المرجع السابق، (د- ص).

(4) المرجع نفسه ، (د - ص).

أ- توزيع السكان حسب المناطق اللبنانية:

يتركز سكان لبنان بكثرة في الواجهة البحرية لا سيما السفوح الغربية للسلسة الساحلية والسهل الساحلي على عكس المناطق الداخلية، التي يتواجدون فيها بنسب قليلة وقسمت الواجهة البحرية إداريا إلى محافظات بيروت ولبنان الشمالي وجبل لبنان والجزء الأكبر من لبنان الجنوبي أقضية صيدا، صور، النبطية، بنت جبيل، أما الكثافة العليا فنجدها في قضاء بعبدا أكثر من 300 نسمة في كم^2، وقضاء المتن وعالية 300- 200 نسمة في كم^2 ،أما الكثافة في بقية أقضية الواجهة البحرية فهي متوسطة سواء في الشمال أو الجنوب وتتراوح في محافظة البقاع وقضائي جزين ومرجعيون 100- 20 نسمة في كم^2. [1]

ب-توزيع سكان لبنان حسب الطوائف:

يعد لبنان بلد ا غير متجانس، إذ يشكل خريطة فسيفسائية من الأديان والمذاهب والطوائف*، ويمكن تصنيف سكان لبنان إلى مجموعتين دينيتين: إسلامية ومسيحية (ينظر الملحق رقم 02) وهناك أقليات دينية صغيرة [2] ، من هنا يأتي التقوقع الطائفي لسكان لبنان حسب الجدول الآتي:

---

[1] محمد عبد الفتاح وهيبة: في جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 235.

* **الطوائف:** هي جمع طائفة، والطائفة بمعناها في اللغة الجماعة والفرقة، لقوله تعالى، "ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم وما يضلون إلا أنفسهم وما يشعرون". (سورة آل عمران الآية 68). وتعني أيضا الجمع المتفرد بخصوصيات ما فكان يقال: طائفة الناسخين أي مجموعة من الناسخين إلا أن الكلمة انسحبت على أصحاب الأديان والمذاهب وأصبحت حكرا لهم، ينظر: خالد مرعب مصطفى: قضايا لبنانية وعربية معاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 2010، ص84.

[2] لبنى بهولي: المرجع السابق، ص75.

جدول رقم 02: يوضح توزيع السكان حسب الطوائف (حسب إحصاء 1932)

المسيحيون		المسلمون	
الطائفة	**النسبة المئوية**	**الطائفة**	**النسبة المئوية**
الموارنة	%28.8	السنة	%22.4
روم أرثوذكس	%9.7	الشيعة	%19.6
روم كاثوليك	%5.9	الدروز	%6.8
آخرون (معظمهم أرمن)	%6.8		
النسبة الكلية للمسيحيين	%51.2	النسبة الكلية للمسلمين	%48.8

المصدر: لبنى بهولي: المرجع السابق، ص80.

نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن نسبة المسيحيين في كل الطوائف مرتفعة على عكس المسلمين ويأتي هذا الاعتقاد بعد ضم المهاجرين من المسيحيين لسكان لبنان بالإضافة إلى قدوم الأرمن إلى لبنان عقب الحرب العالمية الأولى، وعلى هذا الأساس تفوقت الطائفة المسيحية على الطائفة الإسلامية. [1]

وللإشارة فإن لبنان يحتوي على 18 طائفة معترف بها رسميا وهي كالآتي:

1-الطائفة المسيحية: وهي تتكون من فرق متعددة:

أ-الموارنة: هم طائفة مسيحية شرقية تنتسب إلى القديس مارون، ويتمركزون في شمال لبنان، ورغم تدني أوضاع الكنيسة المارونية في البداية إلا أنها أخذت تتحسن، فقد أخذ المجتمع الماروني ينمو باطراد منذ القرن 16م، مما ساعد على ازدياد قوة الكنيسة المارونية

[1] لبنى بهولي: المرجع السابق، ص80.

حتى أصبحوا يكونون جزءًا من القوة العسكرية، وفي القرن 19م أصبحت الكنيسة المارونية تقبض على زمام الأمور السياسية والاجتماعية للموارنة، وأخذت تسعى على الصعيد الخارجي بعلاقاتها مع الدول الأوروبية من أجل أن تجعل السيادة للموارنة على كل لبنان وتوليهم الحكم. [1]

ب-الروم الأرثوذكس والكاثوليك: الروم الأرثوذكس هم مسيحيو الشرق وأكثر المسيحيين تعلقا بالعروبة، كانت تسمى كنيستهم منذ نشأتها بالكنيسة "السريانية الملكانية" أما تسمية روم فقد لحقت بهم على الأرجح عند إنشاء نظام الملل* في بدايات العهد العثماني ويكثر حضورهم في منطقة الكورية شمال لبنان ومنطقة الأشرفية في بيروت.

أما الروم الكاثوليك : فيعرفون بالملكيين ، الذين انفصلوا عن روما ثم عادوا إليها ،وهم يختلفون عن الروم الأرثوذكس بكونهم تابعين عقائديا إلى كرسي (روما الفاتيكان) ومرجعيتهم بطريرك أنطاكية. [2]

الطائفة الإسلامية: وهي تتكون من فرق متعددة:

أ- السنة:** السنة في لبنان هم الطائفة الأكثر عددا بين المسلمين، بحيث تقدر نسبتهم بأكثر من ربع السكان بقليل، وبالنسبة لبدايات تواجد السنة في لبنان فقد كانت بعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام. [3]

---

[1] محمود صالح منسي: الشرق العربي المعاصر القسم الأول الهلال الخصيب، (د-د-ن)، القاهرة، 1990، ص216.

* **نظام الملل** : هو عبارة عن نظام إسلامي طبق على أهل الذمة، والذي استهدف ضبط الخصوصيات المذهبية في إطار الدولة، ينظر: خالد مرعب مصطفى: المرجع السابق، ص87.

[2] لبنى بهولي: المرجع السابق، ص78.

** **السنة** : تعني ما أخذ عن النبي محمد صلى عليه وسلم من فعل وقول وتقرير، وهي أصل من الأصول الأربعة التي يقول بها المسلمون وهي القرآن والسنة والإجماع والقياس، ينظر : عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 3، ص256.

[3] محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص 215.

وتمركز المسلمون السنة في لبنان في مدن بيروت وطرابلس وصيدا وبعلبك ،أما في الريف فانتشروا في عكار والبقاع . [1]

ب- **الشيعة***: يرجع الوجود الشيعي في بلاد الشام عموما ولبنان خصوصا إلى الدولة العبيدية الفاطمية التي استطاعت أن تحكم المنطقة مستغلة ضعف الخلافة العباسية. [2]

وينتمي المسلمون الشيعة للمذهب الإثني عشرية وهم من حيث العدد بين الطوائف الإسلامية يلون السنة [3]، فهم يمثلون ثلث السكان تقريبا ، ويقطنون في جنوب لبنان بجبل عامل وشرقه في بعلبك والهرمل. [4]

جـ-الدروز**: هي طائفة ذات أصول شيعية، والكتلة الدرزية في لبنان تأتي في المركز الثاني بعد سوريا [5]، إن وجود الموحدين أو المسلمين الدروز يقتصر على بلاد الشام عموما ولبنان خصوصا، ويتمركزون في أقضية الشوف وعالية والمتن، وجزين ومرجعيون والبقاع الغربي وزحلة وصيدا وحاصبيا ومدينة بيروت . [6]

---

[1] عبد الرازق عبد الرازق عيسى :التنصير الأمريكي في بلاد الشام، مكتبة مدبولي،القاهرة، 2005، ص28.

* **الشيعة:** تعني المحازبين لشخص ما، الذ ين يقبلون آراءه ومنهجيته ويساهمون في تحقيقها ضمن هذا المعنى الممتد أخذت الكلمة معنى أكثر تخصيصا في الإسلام وبالأخص الإمام علي بن أبي طالب، ينظر : محمد حمادة : تاريخ الشيعة دار بهاء الدين العاملي، (د.م.ن)،2013، ص25.

[2] أسامة شحادة، هيثم الكسواني: الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم، مكتبة مدبولي، القاهرة ص 10.

[3] عبد الرازق عبد الرازق عيسى : المرجع السابق، ص 30.

[4] عصام كمال خليفة: أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، دار الجيل، بيروت، 1985، ص134.

**الدروز: إن اسم الدروز كان ولا يزال مثار مناقشات عديدة بين الكتاب والمؤرخين، فالمعروف أن هؤلاء ينسبون إلى نوشتكين الدرزي، إلا أنهم لا يحبذونه، ويفضلون تسمية الموحدين، ينظر : محمود صالح منسي: المرجع السابق ،ص215.

[5] المرجع نفسه، ص215.

[6] حسن أمين البعيني : دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1920-1943، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1993، ص24.

3-أقليات أخرى:

إن أي تصنيف للمجموعات الدينية الأخرى المعترف بها في لبنان، والتي يقدر عددها 13 طائفة، ستغلب عليه بالتأكيد أسماء تشكيلة متنوعة من الكنائس اليهودية، من أهل البلاد الأصليين والتي انحصر عددها أثناء الاضطرابات التي وقعت في السبعينات من ألفي شخص إلى حد الانقراض تقريبا، والأخرى هي الجماعة العلوية من الشيعة، التي تضم بضع مئات في الأجزاء الشمالية في لبنان. أما الأقليات المسيحية المتبقية فهي قليلة في حجمها مثل الطائفة الأرمينية الأرثوذكسية والكاثوليكية، وأشوريون وكلدانيون ونسطوريون ويعاقبة والسريان الكاثوليك. [1]

مما سبق يتضح بأن الطابع المميز للبنان هو التنوع الطائفي، وهذا التنوع ناتج بسبب انصهاره مع الحضارات المتعاقبة علي ه، ولذلك فإن للبنان طابع ثقافي عربي ممزوج بطابع غربي، وهذا ما جعله يمر بالعديد من ال خضات السياسية من أجل السيطرة على مقاليد الحكم. [2]

ثانيا: التطور التاريخي السياسي للبنان من 1517م – 1943م

يعد تاريخ لبنان قديم قدم البشرية ومثل كل بلاد الشرق الأوسط، ذكر لبنان في أقدم الآثار المكتشفة في المنطقة، موقعه على ساحل البحر الأبيض المتوسط، جعله مرتع ا لثقافات عديدة وأعطته أهمية تاريخية، ومنذ القدم سكنته شعوب قدمت من الأراضي الداخلية ومن خلف البحار، خلال توالي العصور خضعت شعوب لبنان للعديد من السيطرة الخارجية لشعوب ودول أتت من كل الأصقاع، ومنهم الأشوريون والبابليون والفرس والإغريق الرومان والعرب والعثمانيون وأخيرا الفرنسيين .

---

[1] هيلينا كوبان: لبنان 400 سنة من الطائفية، تر: سمير عطا الله، منشورات هاي لايت ، لندن ، 1985، ص22-25.

[2] إبراهيم الفاعوري: تاريخ الوطن العربي، دار الحامد للنشر، عمان، 2011، ص181.

وعليه سوف أتطرق في هذا العنصر لأهم المراحل التاريخية التي مر بها لبنان بداية من العهد العثماني (1517-1918)، ثم مرحلة الانتداب الفرنسي (1920-1943) وهي كالآتي:

1 - مرحلة الدولة العثمانية (1517-1918):

استولى العثمانيون على لبنان عام 1516، وبالإضافة إلى المناطق الجبلية من سوريا وفلسطين، فإن وضع لبنان الخاص، كان يستدعي من الدولة العثمانية تعاملا خاصا ذلك أنه كان هناك تركيب اجتماعي قسم السكان إلى قيسية ويمنية، وتركيب ديني يقسمهم إلى مسلمين ومسيحيين. ولذلك تركت السلطات العثمانية أمور الحكم الداخلية في جبل لبنان للأمراء المعنيين. [1]

أ-الإمارة المعنية *:

وبعد سيطرة السلطان سليم الأول على سوريا، أقر الأمير فخر الدين المعني ** على ملكه في جبل لبنان، وبذلك أوجد سليم الأول الظروف الشرعية لنشوء الإمارة المعنية التي توسعت على حساب إقطاعيات عديدة. [2]

وقد نجح في توطيد حكمه في وقت اندلعت فيه التمردات ضد الدولة العثمانية وكانت هذه الأخيرة قد تمادت في طلباتها، مما دفع الأمير فخر الدين إلى أن يعلن

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكات، الرياض، 1997، ص94.

* **الإمارة المعنية** تنتسب إلى أسرة آل معن والتي حكمت جبل لبنان من 1516الى 1697م ، وقد امتدت حدودها إلى جميع أنحاء فلسطين وشمول شرقي الأردن، ودخل في مجالها أيضا كل من حمص، وحما وحلب، ينظر: جميل السيار، تكوين العرب الحديث، 1516- 1916م، دار الشروق، عمان، 1997م، ص189.

** **فخر الدين المعني** : هو أمير عربي امتدت سلطته من طرابلس الشام حتى مدينة يافا جنوبا ولقب بسلطان البر، وقد نجح في مواجهة التحديات الأسرية والمحلية والإقليمية الإدارية العثمانية في جو تسوده الاضطرابات والتمردات الإقطاعية حتى وفاته في عام 1584 اغتيالا ، ينظر: جميل السيار: المرجع السابق ، ص188.

[2] إبراهيم الفاعوري: تاريخ الوطن العربي، المرجع سابق، ص 188.

العصيان على الدولة وقد ظل الصراع بين الطرفين طويلا حتى قتل فخر الدين عام 1584م، وواصل ابنه قرقماز كفاحه ضد الحملات العثمانية التي أرسلت لإبادة الدروز، ولكن قرقماز (ابن فخر الدين المعني) لقي حتفه عام 1585م. [1]

ثم تولى الأمير فخر الدين المعني الثاني * الحكم في جبل لبنان عام 1590م وكان سياسيا ماهرًا، واعتبر من أعظم حكام جبل لبنان والشرق، ولكن أعدائه أثاروا غضب السلطان والولاة عليه فتم إرسال حملة كبيرة ألقت القبض عليه حيث سيق إلى إسطنبول وأعدم شنقا وبعد ذلك بفترة زالت الإمارة المعنية من جبل لبنان بعد أن دامت أكثر من 500 سنة وحلت بدلا عنها الإمارة الشهابية **.[2]

ب- الإمارة الشهابية:

وعلى إثر إزالة فخر الدين من المسرح السياسي ، طرأ على لبنان عهد من القلق والفوضى وأدى ذلك إلى ملاحقة العثمانيين للمعنيين ومصادرة ممتلكاتهم وإبادة الكثير منهم، مما أدى إلى إضعاف أسرته من جهة وأضعف بالتالي إمارة جبل لبنان،وقد أدى القضاء على فخر الدين إلى حدوث شبه فراغ سياسي في جبل لبنان وفلسطين، ولم يستطع أي أمير محلي أن يملأ هذا الفراغ ، إلى أن سيطر الأمير الدرزي بشير الشهابي الأول *** على السلطة في

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص95.

* **فخر الدين المعنى الثاني:** هو أمير عربي امتدت سلطته من حدود حلب إلى لبنان، فحدود القدس غربا، وهو ابن قرقماز بن فخر الدين الأول من آل معن، وهو من دروز الشوف في لبنان، ولد في الشوف وولي الإمارة بعد أبيه، ينظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج4، ص475.

** **الإمارة الشهابية:** تنتسب إلى أسرة آل شهاب، فبعد المعنيين برز اسم الشهابيين في لبنان، وهم من الدروز أيضا وتسلموا إمارة المنطقة من 1698-1842، ومن أبرز أمرائها : بشير الشهابي، بشير الثاني، ينظر : إسماعيل أحمد ياغي العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكات، الرياض، 2000، ص142.

[2] إبراهيم الفاعوري: جغرافية الوطن العربي، المرجع السابق، ص 70.

*** **بشير الشهابي الأول:** من اكبر أمراء الشهابية بلبنان، ولد بقرية غزير قرب بيروت، أقام في بيت الدين عند الشيخ خلوة توسم فيه النجابة، اتصل بأحمد باشا الجزائر والي صيدا، ولاه إمارة لبنان (1788-1840) ويعتبر الأمير بشير من أهم الشخصيات السياسية في جبل لبنان بعد الأمير فخر الدين المعني في فترة الحكم العثماني، ينظر: عبد الوهاب الكيالي المرجع السابق، ج1، ص545.

لبنان بعد أن انقرضت الأسرة المعنية عام 1697م، فأجمع أتباع المعنيين على تعيين الأمير بشير بن حسين الشهابي أميرًا عليهم. [1]

لكن السلطة العثمانية رفضت هذا الترشيح وطلبت من والي صيدا أن ينصب الأمير حيدر الشهابي (ابن بنت أحمد المعني) وعمره اثنتي عشر عاما، وأن يستلم سلطة الإمارة حاليا بالنيابة عن المرشح الأول بشير الشهابي لحين بلوغ حيدر سن الرشد، وقد تم تنفيذ هذا القرار وأصبحت عاصمة المعنيين القديمة دير القمر مقرا للإمارة الشهابية. [2]

تسلم الأمير الدرزي بشير الشهابي الأول السلطة في لبنان ، ولكنه واجه عام 1698م ثورة قام بها المتاولة * الشيعة، ولكن الأمير الدرزي بشير الشهابي استطاع أن يقضي على هذه الثورة، وعين الشيخ ظاهر العمر في صف د وهو ينتمي إلى أسرة قيسية تدعى بنو زيدان. [3]

ولكن الصراع لم يتوقف بين الأسرة الشهابية وبين الدولة العثمانية التي كانت تستخدم اليمنيين في هذا الصراع، في حين تمكن حيدر الشهابي من مد سيطرته على مناطق الشيعة في جنوب لبنان ، غير أن التحالف العثماني اليمني قد نجح عام 1710م في الإطاحة بالأمير حيدر الشهابي ، لكن الشهابيين لم يستسلموا وتمكنوا في العام التالي من القضاء على كافة زعماء أسرة علم الدين اليمينية ، مما دفع الأتراك إلى التخلي عن معاداة الأسرة الشهابية والتدخل في شؤون لبنان الداخلية. [4]

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص 99،100.

[2] محمد مظفر الأدهمي : تاريخ الوطن العربي الحديث المنهج والوقائع، دار رأيه، عمان، 2010، ص92 .

* **المتاولة:** لقب يطلق على الشيعة بجبل عامل وبعلبك في لبنان ، ينظر : شوقي أبو خليل : الحضارة العربية الإسلامية الفرق والمذاهب الإسلامية، دار الوطن، الجزائر، 2011، ص300.

[3] رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1994، ص51.

[4] المرجع نفسه ، ص51.

وفي عام 1795م تسلم القيادة بشير الثاني، ووضع لبنان تحت سلطته، ويعد من أبرز حكام الإمارة الشهابية، حيث استطاع ضم: جبيل في الشمال ووادي ال بقاع وصيدا إلى حكمه. [1]

وخلال عهده حصلت عدة أحداث هامة في لبنان منها: ثورة الفلاحين على الأمير بسبب الزيادة الباهظة في الضرائب، ولم يستطع الأمير جمع المبلغ المطلوب لدفعه كجزية للدولة العثمانية، ولم يستطع السيطرة على الأوضاع، فهرب بشير الثاني إلى مصر عام 1822، حتى إذا نجح محمد علي باشا * في الحصول على عفو من السلطان العثماني ، عاد بشير الثاني إلى لبنان كحليف لمحمد علي 1831م، وبقي هناك حتى عام 1840م عندما غادر لبنان للمرة الأخيرة . [2]

ثم خلف الأمير بشير الثاني أمير شهابي ضعيف يدعى بشير الثالث، ودام حكمه أكثر من سنة، وقبل عزله من طرف العثمانيين عاد ملاك الأراضي الدروز فقاومهم الموارنة الذين كانوا قد حلوا في بعض أراضي الدروز، فتدخلت القوى الأجنبية ودعم الفرنسيون الموارنة ودعم الإنجليز الدروز [3]، وفي أكتوبر 1841م قام الإقطاعيون الدروز بانتفاضة ضد بشير الثالث وحصلت مجازر متبادلة، وكانت الغلبة للدروز وسيطروا على جنوب لبنان، فأرسل الحاكم العثماني قواته إلى لبنان فعزل بشير الثالث وتحولت إمارة لبنان إلى ولاية عثمانية. [4]

---

[1] إبراهيم الفاعوري: تاريخ الوطن العربي، المرجع السابق، ص 189.

* **محمد علي باشا** : والي مصر من 1805م-1848 م، ظهرت في عهده مصر الحديثة، مؤسس الأسرة العلوية المالكة التي حكمت مصر من 1805- 1956، ولد في مقدونية التابعة لليونان الآن ، ينظر : عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق، ج6، ص92.

[2] أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص 101.

[3] إبراهيم الفاعوري: تاريخ الوطن العربي، المرجع السابق، ص 189.

[4] المرجع نفسه، ص189 .

لقد زادت التدخلات الأجنبية السافرة من ضراوة التناقضات (في لبنان خاصة) مضافا إليها مشكلات عرقية وطبقية ودينية وخلافات حادة بين الدروز والموارنة، والمنافسة السياسية بين إنجلترا وفرنسا ، فكانتتقويان التناحر القائم وإذكاء الخصومات وإبقاء التناقضات. أما الأتراك فقد أثار ولاتهم مشكلات على تحصى ولا سيما أعمال الإبادة الجماعية ال تي مارسوها ضد الأقليات والطوائف، وقد اضطرت الحكومة العثمانية أن تحسم المشاكل اللبنانية المعقدة في عام 1843م بالامتناع عن حكم جبل لبنان مباشرة ، فاستحدثت نظاما يسمى القائمقامية*. [1]

جـ- نظام القائمقامية 1843 م- 1860م :

لقد وافقت الدولة العثمانية على تقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين، حيث قسم جبل لبنان بموجب هذا النظام إلى وحدتين إداريتين وهي: قائمقا مية شمالية مسيحية (الموارنة) وقائمقامية جنوبية درزية. [2]

وقد كان هذا الإجراء سببا في اندلاع حرب أهلية قاسية قادت إلى مذبحة بين الدروز والموارنة في عام 1854 بسبب المناطق المختلطة* *، فقام الحكم العثماني بتوزيع الوظائف بين قائمقاميتين على أساس طائفي، ووقعت كسروان تحت سلطة قائمقام ماروني بينما اعتبرت بقية المناطق مناطق مختلطة، وأعتبر مسيحيو المناطق المختلطة بأنهم يجب أن

---

[1] جميل السيار : المرجع السابق، ص340.

***القائمقامية:** هو النظام الإداري والسياسي الذي طبق على جبل لبنان من العام 1843م إلى 1860م وذلك على إثر الاضطرابات الداخلية التي حصلت بين الدروز والموارنة، وعلى إثر تدخل الدول الأوروبية (النمسا- فرنسا- بريطانيا- روسيا) التي اقترحت هذا النظام وأقره الباب العالي، ينظر : عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق،ج4،ص 709.

[2] محمد مظفر الأدهمي : المرجع السابق، ص94.

** **المناطق المختلطة** : ويقصد بها منطقة كسروان والشوف والمتن، حيث كان التوزيع الطائفي فيها غير متجانس حيث في الشمال كسروان كان كل السكان تقريبا من الموارنة، وفي الوسط المتن كان الموارنة يشكلون الأغلبية الساحقة مع وجود بعض القرى الدرزية، وفي الشوف كان الفلاحون خليطا من الدروز والموارنة، أما الإقطاعيون في الشوف فكانوا من الدروز ينظر: إبراهيم الفاعوري: تاريخ الوطن العربي، المرجع السابق، ص 190.

يخضعوا بصورة مباشرة لقائمقام مسيحي، وأصر الإقطاعيون الدروز بأنه لا يمكن قبول سلطتين في مكان واحد، وأن موارنة الشوف يجب أن يخضعوا لقائمقام درزي. [1]

لكن سرعان ما تم إخمادها من طرف الحكومة العثمانية من خلال وضع نظام جديد للحكم بمشاركة القناصل الأجانب، لم يلغي ازدواجية سلطة القائمقامية فقط بل أضافت له مجلس لدى القائمقام، وله وظائف قضائية، ويكون مكون ا من عشرة أشخاص، مارونيين ودرزيين وسنيين، واثنان من الروم الأرثوذكس، واثنين من الروم الكاثوليك، مما عمق الخلافات الدينية وأعطى ذريعة لتدخل الدول الأجنبية في شؤون لبنان. [2]

د- إرساء نظام المتصرفية في لبنان 1816م -1915م:

لقد ظل جبل لبنان يعيش جوا من الانقسامات والطائفية*، حتى ثارت فتنة دينية عام 1858م بين الدروز والموارنة، كانت نتيجتها مذبحة لكلا الطرفين شملت صيدا وحاصبيا وراشيا ودير القمر وزحلة إلى جانب عدد كبير من القرى المجاورة لبيروت، وامتدت المذابح إلى سوريا، ويرجع المؤرخون هذه المذابح إلى مؤامرات لعب فيها الدور الأول القنصل الفرنسي في بيروت. [3]

كما اندلعت عام 1859م انتفاضة مسلحة أخرى أثرت على كسروان، وتحولت إلى مذبحة مارونية درزية جديدة في أيار 1860. [4] فبدأت موجة جديدة من الحرق والذبح في جميع أنحاء لبنان، ودمرت حوالي 60 قرية في ضواحي بيروت، وامتدت الاضطرابات في

---

[1] إبراهيم الفاعوري: تاريخ الوطن العربي، المرجع السابق، ص 190.

[2] المرجع نفسه، ص 191.

* **الطائفية**: ليست الدين ولا التدين، وإنما هي بعكس ذلك تمام إخضاع الدين لمصالح السياسة الدنيا، سياسة حب البقاء والمصلحة الذاتية والتطور على حساب الجماعات الأخرى، ينظر : برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص20.

[3] رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص52،53.

[4] جميل السيار : المرجع السابق، ص433.

يونيو إلى المناطق المختلطة في الجنوب والجبل الشرقي، وحاصر الدروز أثناء الأحداث أديرة وإرساليات كاثوليكية فأحرقوها. [1] وفي الحال قررت فرنسا بموافقة بريطانيا إرسال 7 آلاف جندي إلى بيروت، وفي هذه الأثناء وتحسبا لتدخل أوروبي سارع الباب العالي إلى تسوية أوضاع جبل لبنان، حيث أنزلت عقوبات على الطائفة الدرزية إسترضاءًا منه للدول الأوروبية وألغى القائمقامية الدرزية ولم يعد بفضل هذه الإجراءات بحاجة إلى القوات الفرنسية، فقد عادت إلى فرنسا في يونيو 1861م.[2]

هذا وقررت الدول الأوروبية الخمس المجتمعة (النمسا- إنجلترا- فرنسا- روسيا- بروسيا) في باريس إيفاد لجنة دولية للبحث في أسباب الحرب ومعالجة الوضع ولترتيب تنظيم جديد لتفادي تكرار مثل هذه الفتن الطائفية، وبعد ثمانية أشهر من المداولات قدمت تقريرا إلى ممثلي حكوماتها في إسطنبول، ثم انتقلت اللجنة إلى إسطنبول لمتابعة مناقشاتها وهناك توصل ممثلو الدول إلى إقرار صيغة إدارية جديدة لجبل لبنان عرفت باسم نظام المتصرفية*.

ولم يختلف كثيرا النظام الجديد عن القديم سوى أنه أعطى بعض الامتيازات للموارنة ثبت هذا النظام خضوع جبل لبنان لسلطة الباب العالي، وأقر مبدأ إشراف الدول الأوروبية عبر قناصلها في بيروت على تطبيق هذا النظام. [3]

---

[1] إبراهيم الفاعوري، تاريخ الوطن العربي : المرجع السابق، ص 191.

[2] عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق، ج4، ص715.

* **المتصرفية:** هو النظام الإداري والسياسي الذي طبق على جبل لبنان من العام 1816م إلى 1915م وذلك اثر فشل صيغة القائمقامية، والتي أدت إلى الحرب الأهلية في 1960م بين الدروز والموارنة ، ينظر : عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج6، ص24.

[3] عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج 6، ص 24.

ويتألف نظام متصرفية جبل لبنان من سبع مقاطعات: مقاطعة جزين، والشوف والمتن وكسروان والبترون والكورة وزحلة، وكان كل قضاء يشتمل على عدة مديريات بينها مديريتان مرتبطان مباشرة بقاعدة الحكم وهما دير القمر والهرمل. [1]

وكان يتولى الحكم في جبل لبنان متصرف مسيحي عثماني غير لبناني، يعينه الباب العالي وتوافق عليه الدول الأوروبية، وتكون مدة حكمه خمس سنوات، ويكون هذا الحاكم برتبة مشير، ويكون مسؤولا مباشرة أمام الباب العالي، ومنح سلطات تنفيذية واسعة بحكم مسؤوليته في المحافظة على النظام والأمن، وجباية الضرائب وتعيين وكلاء إداريين وقضاة.[2] وكان يساعده في حكم البلاد مجلس إدارة مكون من اثني عشرة عضوا يمثلون مختلف الطوائف اللبنانية (4 موارنة ، 03 دروز ،2 روم أرثوذكس، 01 من الروم الكاثوليك و01 من السنة و 01 من الشيعة) . [3]

2- مرحلة الانتداب الفرنسي 1920م-1943م

بعد انهيار السلطة العثمانية عام 1918م إثر الحرب العالمية الأولى، وبناءً على إلحاح من فرنسا وبريطانيا (بهدف تقاسم النفوذ في منطقة الشرق الأوسط)، أصدرت عصبة الأمم بتاريخ 26 أفريل 1920 قرارًا يمنح فرنسا حق الانتداب * على سوريا ولبنان، ويمنح بريطانيا حق الانتداب على العراق وفلسطين (مؤتمر سان ريمون **).

---

[1] علي معطي : تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي دراسة في العلاقات العربية التركية (1908-1918م)، مؤسسة عز الدين للنشر، بيروت، 1992، ص11، 12.

[2] عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج6، ص24.

[3] علي معطي: المرجع السابق، ص 11.

* **الانتداب**: كما نص عليه ميثاق الأمم، هو تكليف دولة تدعى الدولة المنتدبة مساعدة البلدان الضعيفة المتأخرة على النهوض وتدريبها على الحكم حتى تصبح قادرة على أن تستقل وتحكم نفسها بنفسها، ينظر : عبد الوهاب الكيالي :المرجع السابق، ج1، ص42.

** **مؤتمر سان ريمون**: نسبة إلى مدينة سان ريمون بإيطاليا، انعقد هذا المؤتمر بطلب من المجلس الأعلى لعصبة الأمم من أهم قراراته : وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب بالفرنسي ووضع كل من العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ينظر: جوزف صقر: قصة وتاريخ الحضارات العربية، ط2، (د.د.ن)، بيروت، ج2،1999 ،ص 29.

وقد بدأ الحكم الفرنسي في لبنان، حيث تبنى الفرنسيون تطورين في النظام اللبناني ثبت فيما بعد أنه سيكون لهما أثر مهم وطويل الأمد، الأول هو رسم حدود جديدة للكيان اللبناني تحت اسم دولة لبنان الكبير، والثاني هو إدخالهم في العام 1926م دستورا حديثا من أجل إدارة الحياة السياسية للنظام اللبناني.

أ- تشكيل دولة لبنان الكبير سنة 1920:

لقد اعتمدت فرنسا في الدول العربية المستعمرة سياسة فرق تسد، فأصدر الجنرال غورو* في سنة 1920 عدة قرارات هدفت إلى إنشاء دويلات صغيرة، كانت ضمن بلاد الشام الموحدة سابقا وهي: دولة دمشق، دولة العلويين، دولة حلب، دولة الدروز، دولة لبنان الكبير بعد توسيع متصرفية جبل لبنان بضم الأقضية الأربعة إليها وهي: حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع، وولاية بيروت. وبذلك تضاعفت مساحة لبنان الكبير بحدوده الجديدة الموسعة من 3500 كم^2 إبان المتصرفية إلى 10452 كم^2، كما ارتفع عدد السكان من 414 000 نسمة إلى 628 000 نسمة، وأصبحت بيروت العاصمة بدلا من بعبدا. [1]

ب- الدستور اللبناني 1926:

في 1925م انتخب اللبنانيون مجلسا نيابيا كان من أبرز إنجازاته وضع أول دستور للبنان عام 1926، واللافت أن هذا الدستور المكون من 102 مادة قد علق العمل به مرات عديدة وخضع لتعديلات متعددة حتى في سنواته الأولى كتعديل (1927) وتعديل (1929).[2]

---

* **غورو:** هو الجنرال هنري غورو من أبطال الحرب العالمية 1، أرسلته الحكومة الفرنسية مفوضا ساميا وقائدًا للجيش الفرنسي في الشرق، موكلة إليه مهمة تطبيق الانتداب على لبنان وسوريا ، ينظر : جوزف صقر: المرجع السابق، ص37.

[1] جوزف صقر: المرجع السابق، ص34.

[2] كاظم شبيب: المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير للطباعة، بيروت، 2011، ص236.

وعلى الرغم من (المادة 12) من الدستور تنص على أن: "لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون".[1]

إلا أن (المادة95) تناقضها (المادة 12) تماما إذ تكرس الطائفية بقولها: "بصورة مؤقتة وعملا بصك الانتداب، والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة، وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة". وقد اقتصر تعديلها بعد الاستقلال على حذف عبارة: "وعملا بالمادة الأولى من صك الانتداب". وعلى ذلك بقي مضمونها على حاله. [2] بالرغم من أن هذه المادة جاءت بحالة ظرفية ومؤقتة إلا أن ممارستها من قبل اللبنانيين جعلها مادة دائمة في الدستور اللبناني. [3]

ومع أن منصب رئاسة الجمهورية شغله لبنانيون، غير أن الحكم الفعلي كان بيد المفوض السامي ومستشاريه الفرنسيين الموزعين على جميع إدارات الدولة. [4]

وفي سبتمبر 1939م نشبت الحرب العالمية الثانية، و دخلتها فرنسا وبريطانيا ضد ألمانيا، وفي سنة 1940م حلت الهزيمة بفرنسا، واستطاع الألمان احتلالها، وأقاموا فيها حكومة فيشي، وفي سنة 1941 أعلن الجنرال ديغول* عن قيام فرنسا الحرة والتعاون مع الحلفاء (بريطانيا) لتحرير فرنسا من الجيوش الألمانية [5] ، وقبل أن تزحف القوات الأنجلو/ فرنسية على سورية ولبنان لانتزاعها من حكومة فيشي اتفقت الدولتان الغربيتان على إصدار

---

(1) ريكولا كوفمان وآخرون : نصوص مرجعية نحو مصالحة وطنية لبنانية، مركز جينفر للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، بيروت، 2009، ص13.

(2) علي عبد فتوني: المرجع السابق، ص73.

(3) خالد مصطفى مرعب: المرجع السابق، ص104.

(4) أحمد طربين: التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص157.

* **شارل ديغول**: رجل دولة فرنسي ، ومن أبرز رجالاتها في القرن العشرين، ولد يوم 22 نوفمبر 1890 بمدينة ليل الفرنسية، ينظر: بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، (د-م-ن) ، 2006، ص93.

(5) محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص243.

فرنسا بيان في 08 جوان 1941 موجها إلى اللبنانيين والسوريين يعدهم فيه بالاستقلال التام ودعاهم إلى محاربة جيش حكومة فيشي، وبالفعل انتصر البريطانيون والفرنسيون على حكومة فيشي سنة 1941[1]، وأصبحت البلاد تحت حكمهم، وتحرك الوطنيون في سورية ولبنان للمطالبة بوعود الاستقلال المبذولة بضمان بريطانيا. [2]

لكن السلطات الفرنسية استمرت بالتحذير والمماطلة حتى أطل شهر آب سنة 1942م وفوجئ اللبنانيون بوصول الجنرال ديغول إلى بيروت للمرة الثانية وأخذ يدلي بتصريحات أنه لم يحن الوقت المناسب لتغيير الوضع الحاضر في لبنان ولإجراء انتخابات نيابية، ولكن المعارضة واجهته بشدة، مطالبة بإجراء انتخابات نيابية حرة تمهد لإعلان الاستقلال الموعود. [3]

ورغم رفض السلطة الفرنسية إعادة الحياة الدستورية إلى لبنان، فقد تمكن الشعب اللبناني من إجبارها على إجراء انتخابات حرة في لبنان، والتي انتهت بوصول بشارة الخوري* إلى سدة الحكم كأول رئيس جمهورية منتخب من قبل الشعب في عهد الاستقلال. [4]

وكلف الرئيس الخوري السيد رياض الصلح ** بتشكيل الحكومة اللبنانية، وفي 8 تشرين الثاني سنة 1943م ناقش مجلس النواب البيان الوزاري الأول، الذي طالب بتعديل الدستور بما يضمن إلغاء نصوص الانتداب منه، وجعل اللغة العربية لغة رسمية وحيدة، ونقل الصلاحيات والمصالح المشتركة إلى السلطات اللبنانية وتأكيد انتماء لبنان إلى محيطه

---

[1] محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص243.

[2] أحمد طربين: المرجع السابق، ص157.

[3] المرجع نفسه، ص158.

* **بشارة الخوري** : ولد سنة 1890 من عائلة مارونية عريقة في السياسة، درس في جامعة القديس يوسف اليسوعية في بيروت، وتخرج محاميا، مارس هذه المهنة في كل من بيروت والقاهرة ، ثم عين سنة 1926 وزير الداخلية في حكومة أوغيست ديب، ينظر: عبد الوهاب الكيالي :المرجع السابق، ج1، ص544.

[4] علي عبد فتوني: المرجع السابق، 107.

** **رياض الصلح:** ولد عام 1894 في مدينة صيدا موطن عائلة الصلح التي كان لها الحكم في المنطقة الجنوبية وفلسطين الشمالية، تلقى علومه ببيروت، وبعد ذلك في إسطنبول حيث درس المحاماة، وكان منذ سني الدراسة يفيض بالروح الثورية الوطنية التي لازمته طوال حياته ، ينظر: صلاح ع يشي: تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة، دار العلم للملايين، بيروت، 1989، ص22،23.

العربي مع رفض الضمانات الأجنبية، فأقر التعديل بالإجماع، واعتبرت السلطات الفرنسية أن التعديل الدستوري الذي أقدمت عليه الحكومة اللبنانية تحد للسلطة الفرنسية المنتدبة. [1] الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية يومي 10-11 تشرين الثاني إلى اعتقال رئيسي الجمهورية والحكومة وبعض الوزراء ونقلتهم إلى راشيا. [2]

وما إن وصلت أنباء الاعتقالات وحوادث الصدام التي وقعت بين اللبنانيين والفرنسيين إلى البلدان العربية، حتى انفجرت العواطف القومية انتصارا للبنان، وقامت في عواصمها مظاهرات حاشدة تندد بأفعال الفرنسيين، وزادت موجة الاستنكار في الوطن العربي فاضطر الفرنسيون إلى التراجع، وتم إطلاق سراح الرئيس الخوري ووزرائه وتم إرجاعهم إلى مناصبهم. [3]

وقد سعى بشارة الخوري ورفيقه رياض الصلح إلى ضرورة الاتفاق لرسم المعالم السياسية للبنان بعد الاستقلال، وقد تمثلت خلاصة هذا الاتفاق في "الميثاق الوطني"، وهذا الميثاق غير مكتوب، فهو عرف. و من أهم أحكامه :

1- لبنان دولة مستقلة تتمتع بسيادة غير منقوصة، على أساس المساواة التامة مع سائر دول العالم، العربية والأجنبية.

2- لبنان وطن مشترك لكل اللبنانيين، دون تمييز بين طوائفهم ومذاهبهم. أما وظائف الدولة فتوزع بالعدل بين جميع الطوائف، وتراعي الكفاءة في الوظائف التقنية. وبذلك يكون الميثاق قد ثبت قاعدة 5/6 لصالح المسيحيين في التمثيل السياسي والإداري، وكرس التوزيع الطائفي للمناصب الأولى في الدولة، أي رئيس الجمهورية يكون ماروني، ورئيس الوزراء سني، ورئيس مجلس النواب شيعي. [4]

---

[1] علي عبد فتوني:المرجع السابق، ص107،108.

[2] هيلينا كوبان: المرجع السابق، ص63.

[3] أحمد طربين : المرجع السابق، ص159.

[4] خليل حسين: المرجع السابق، ص 202.

3- لبنان ذو وجه عربي، لغته هي العربية، وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، ويتعاون مع كل الدول دون تمييز، وله طابعه الخاص، وعروبته لا تعني قطع العلاقات الثقافية والحضارية التي أقامها مع الغرب، فهذه العلاقات ساعدته على تحقيق التقدم الذي ينعم به.[1]

ومنه نستنتج أن النظام السياسي الطائفي في لبنان ليس حديث النشأة، قام بقيام دولة لبنان الحديث بل يضرب بجذوره منذ العهد العثماني، بداية بنظام الملل الذي كان الحكم فيها للطائفة الدرزية التي حكمت باسم الإمارة المعنية والشهابية، ثم انقلب الوضع في ظل نظام القائمقامية بطلب من الدول الكبرى، فانقسم حكم جبل لبنان بين قائمقامية درزية وقائمقامية مسيحية (الموارنة)، ثم في عهد المتصرفية وبضغط من الدول الكبرى على الدولة العثمانية أصبح يحكم متصرف مسيحي بإرادة عثمانية، وبمشاركة جميع الطوائف وتأكدت هذه السلطة للمسيحيين بشكل كامل في عهد الانتداب الفرنسي بداية من تشكيل دولة لبنان الكبير وتأسيس الدستور اللبناني، وإعلان الميثاق الوطني، والتي ساهمت في إرساء قواعد الطائفية السياسية وترسيخها في نظام الدولة اللبنانية، والتي سيكون لها أثر بعيد المدى في نشوب الصراعات الداخلية، وهذا ما سنتحدث عنه في العنصر الموالي .

[1] خليل حسين :المرجع السابق، ص202.

الفصل الأول: الصراعات اللبنانية الداخلية

أولا: الأزمة اللبنانية لعام 1958

ثانيا: الأزمة الفلسطينية– اللبنانية لعام 1969.

ثالثا: الحرب الأهلية لعام 1975

أولا: الأزمة اللبنانية لعام 1958

لقد لعبت صيغة الميثاق الوطني في لبنان بعد استقلاله سنة 1943، دورًا فاعلا في ترسيخ الطائفية بين مختلف الطوائف، الذي اعتمد الطائفية مقياسا لوظائف الدولة مفضلا بذلك طائفة دون غيرها للمراكز العليا، وجعل طائفة أقلية تحكم طوائف غالبية لبنان الأمر الذي أدى إلى وقوع صدامات من حين إلى آخر بين أبناء الشعب اللبناني، فكانت أزمة 1958 هي أول امتحان لصيغة هذا الميثاق الوطني.

وعليه سوف أتناول في هذا العنصر أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع أزمة 1958م ثم سوف أتطرق إلى مجرياتها وهي كالآتي:

1 -دوافع أزمة 1958:

لقد تفجرت الأزمة اللبنانية في نهاية الخمسينات، والتي هددت آنذاك بحرب أهلية في لبنان، بيد أن هناك مناخا سياسيا سبق الأزمة وأسهم في إشعالها، وهو ما سنحاول توضيحه على النحو الآتي:

يعتبر لبنان ذلك القطر العربي الذي يرتكز استقراره السياسي على ميثاق عام 1943م الذي وافق فيه المسلمون على التنازل عن مطلبهم بالوحدة مع سوريا، وتنازل المسيحيون عن الارتباط مع الغرب وخاصة مع فرنسا، وتحت هذا النظام ازدهرت البلاد اقتصاديا. [1]

في عام 1956م تم انسحاب القوات الفرنسية والإنكليزية والإسرائيلية من الأراضي المصرية نتيجة للضغوط الأمريكية والسوفيتية بعد حرب السويس، وكان انسحابهم مؤشرا يصب في مصلحة الأمريكيين، الذين سيباشرون عملية السيطرة على الشرق الأوسط

[1] رأفت غنيمي الشيخ : أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية القاهرة، 2006، ص151.

ليحلوا محل الدولة المنتدبة أو المستعمرة. [1] وفي سنة 1957م أعلن الرئيس الأمريكي إيزنهاور* ما عرف في العالم العربي بمشروع إيزنهاور بحجة ملء الفراغ** على إثر العدوان الثلاثي وأعلنت مصر رفضها لهذه النظرية، أما في لبنان فأعلن رئيس الجمهورية كميل شمعون*** وحكومته تأييده لهذا المشروع. [2]

وانضوى لبنان رسميا إلى المشروع في 16 آذار/مارس 1957، وكان ذلك في نظر الوطنيين اللبنانيين نقضا للميثاق الوطني. [3] وفي عام 1957 بادرت الحكومة اللبنانية إلى تنظيم الانتخابات التي ستنتهي في نهاية 1958، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فشل معظم الزعماء السياسيين المعارضين لسياسة شمعون مثل: كمال جنبلاط* [4] مؤسس الحزب الاشتراكي التقدمي. [4]

---

[1] حسين خليل: المرجع السابق، ص213.

* **إيزنهاور:** هو دوايت ديفيد إيزنهاور تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية من 1953 إلى 1961، بعد الرئيس ترومان الذي ظل في الرئاسة حتى عام 1952م، وكان إيزنهاور قبل الرئاسة يشغل منصب القائد العام لقوات الحلفاء في الجهة الغربية في الحرب العالمية الثانية ، ينظر : عبد الفتاح حسن أبو عليه : تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية،دار المريخ للنشر،الرياض، 1986، ص79.

** **ملء الفراغ :** هي سياسة ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ونعني بها حلول القوى الكبرى محل الاستعمار الفرنسي والبريطاني بعد انقضائه ورحيله من الشرق الأوسط. ينظر: شادي عبد السلام: الولايات الممتدة الأمريكية، (د– د– ن)، (د– م– ن)، 2003، ص329.

*** **كميل شمعون:** سياسي ورجل دولة لبناني، ولد في دير القمر تلقى علومه في لبنان وفرنسا ، درس الحقوق في كلية الحقوق الفرنسية في بيروت، بدأ حياته محاميا، وشارك في تحرير صحيفة لوريفاي اللبنانية الصادرة بالفرنسية، وأصبح رئيس الجمهورية اللبنانية من 1952–1958 ، ينظر: عبد الوهاب الكيالي :المرجع سابق، ج5، ص151.

[2] خليل حسين:المرجع سابق، ص213.

[3] رأفت غنيمي الشيخ: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع سابق، ص 151.

4 ***كمال جنبلاط:** ولد في 6 ديسمبر سنة 1917 بالمختارة، وقد قال فيه ميخائيل نعيمة : "هو رجل يدهشك منه تعدد نزعاته واتجاهاته ونشاطاته، فهو في صميم السياسة اللبنانية والعربية، وهو مؤسس الحزب التقدمي الاشتراكي، ينظر: نيقولا زيادة : لبنانيات تاريخ وصور، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992، ص137.

[4] هنري لورانس: اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، تر : عبد الحكيم الأربد، الدار الجماهيرية، مصراتة 1993، ص241.

وفي شباط/فبراير 1958م أعلنت الوحدة بين مصر وسورية تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة وأصبح جمال عبد الناصر رئيسا لها، وقد هلل لهذه الخطوة فريق من اللبنانيين ولا سيما المسلمين، وإذا باللبنانيين انقسموا إلى فريقين، فريق مؤيد للسياسة الناصرية وللوحدة العربية، وآخر بما فيه السلطة معادٍ لها. [1]

لقد كان لقيام الجمهورية العربية المتحدة أعمق الأثر على مجريات الأحداث في الشرق العربي عامة بما فيه لبنان، وانقسم العالم العربي إلى جبهتين:

أحدهما بزعامة العراق (عبد الإله ونوري السعيد) وكانوا يرون أن تطبيق نظرية عبد الناصر (رئيس جمهورية مصر) في السياسة الخارجية سيفتح باب العالم العربي أمام الشيوعية وثانيهما بزعامة مصر الذي كان لا يرى خطرًا من جانب الشيوعية بل أن الأحلاف هي التي ستزج بالعرب في دوامة الحرب الباردة، وأن أسلم سياسة هي الحياد الإيجابي. [2]

وقد كان لبنان يقف موقف الحياد، وأخذ الرئيس كميل شمعون يظهر اتجاهه نحو الغرب، فزار شمعون تركيا سنة 1955، ورد جلال بايار رئيس الجمهورية التركية الزيارة في نفس العام، وتردد وقتئذ أن الغاية من هذه الزيارات ضم لبنان إلى حلف بغداد * ولما كان السوريون يعتقدون أن لبنان قد انظم إلى المعسكر العراقي الموالي للغرب فعملوا على إسقاط حكومة شمعون، ومما زاد الشكوك في موقف شمعون أنه لم يقطع علاقاته مع

---

[1] حسين خليل: المرجع السابق، ص 214.

[2] محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص202.

* **حلف بغداد** : تأسس في شباط عام 1955 على هيئة اتفاق عسكري بين العراق وتركيا ثم انضمت إليه كل من بريطانيا وباكستان وإيران في نفس العام، بالإضافة إلى الولايات المتحدة التي لم تكن عضويتها كاملة في سنواته الأولى، ينظر: سليم الحسني: مبادئ الرؤساء الأمريكان ، دار الإسلام للدراسات والنشر، لندن، 1993، ص58.

بريطانيا وفرنسا عقب العدوان الثلاثي فاشتدت دعاية مصر وسوريا ضد حكومة شمعون.[1]

2-مجريات أحداث 1958

ولم يلبث الموقف أن انفجر في لبنان إثر اغتيال الصحفي الماروني نسيب المتني الذي كان قد اشتد نقده لشمعون وإدارته وكان ينادي بتعزيز العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، وترتب على مصرعه نشوب القلاقل في لبنان، وبذلك نشأت أزمة 1958 التي كانت جذورها عميقة في تاريخ لبنان. [2]

أ- بداية الثورة : لم يكن الشعب اللبناني راضيا عن سياسة الحكومة وعارضها بقوة، وكان مؤيدا لجبهة الإتحاد الوطني* في مواقفها وخططها السياسية، وقد تطورت الأوضاع في لبنان تطورًا خطيرًا، خاصة بعد تعديل الدستور من طرف كميل شمعون ليصبح في استطاعته تجديد ولايته، فهب الوطنيون يقاومون ذلك الاتجاه وينادون بوجوب صيانة الدستور وعدم المساس به، فاتجهت الحكومة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات قاسية ضد المعارضة الوطنية، فتوترت الأحوال في لبنان مما أدى إلى ظهور أزمة داخلية وكاحتجاج على سياسة الحكومة، دعت جبهة الإتحاد الوطني اللبناني إلى القيام بإضراب عام حتى يعتزل كميل شمعون وحكومته الحكم. [3] فقابلت الحكومة الإضراب بتدابير قاسية، حيث قامت بفرض رقابة على الصحافة، وإرهاب الشعب وحل الإضراب ومع تمادي الحكومة باستعمال العنف والتعسف ضد المعارضة الوطنية، تشكلت منظمات

---

[1] محمود صالح منسي: المرجع السابق، ص202.

[2] المرجع نفسه، ص 252.

* **جبهة الإتحاد الوطني** : نشأت هذه الجبهة بغرض مناهضة سياسة الحكومة اللبنانية والعودة بالبلاد إلى مبادئ الميثاق الوطني 1943 وأهدافه، وضمت الجبهة زعماء كبارًا من المسيحيين والمسلمين ، ينظر : إميل الغوري: صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق، مطابع فتى العرب، دمشق، 1958، ص159.

[3] المرجع نفسه، ص163-165.

المقاومة الشعبية المسلحة التي سيطرت على مساحات واسعة من لبنان، ونشبت في البلاد معارك رهيبة بين الوطنيين وبين قوات الدرك والأمن العام والعصابات المسلحة وتفاقمت الصدامات الدامية بين الطرفين، ومع عجز الحكومة عن إيجاد حلول للأزمة اللبنانية وتمسكها بالحكم، فقد وجهت اتهامات إلى الجمهورية العربية المتحدة بأنها تتدخل في شؤون لبنان الداخلية وتؤيد المعارضة الوطنية. [1] فطلبت من الدول الغربية إرسال بعض قواتها العسكرية للدفاع عن سلامة وصيانة سيادته واستقلاله من التدخل الخارجي لكن الدول الغربية أوحت إلى الحكومة اللبنانية أن تطلب التدخل من مجلس الأمن، وهذا ما قامت به الحكومة اللبنانية نظرًا لتفاقم الأمور في لبنان، وبلوغ الأزمة ذروتها فيه ولتحقيق غايتها قدمت شكوى لدى مجلس الأمن. [2]

فاستجابت حكومة إيزنهاور، وأرسلت مراقبين دوليين لمراقبة الحدود بين لبنان وسوريا للتأكد من وجود تدخل خارجي، ولم تعترض الجمهورية العربية المتحدة على ذلك القرار، كما لم ينقضه الإتحاد السوفياتي نظرا لعدم اعتراض العرب عليه. ووصل المراقبون الدوليون إلى لبنان وباشروا تنفيذ المهمة التي كلفوا بها، وتعاونت معهم المقاومة الشعبية، فأسفرت التحقيقات التي أجراها المراقبون الدوليون عن عدم وجود دليل واحد يدين الجمهورية العربية المتحدة، وثارت ثائرة الحكومة اللبنانية على المراقبين واتهمتهم بالتحيز. [3]

ب- تفاقم الثورة: واصل الوطنيون ثورتهم واشتدت المقاومة الشعبية وهددت بالزحف على العاصمة، وفي 21 مايو 1958م بادرت الحكومة اللبنانية إلى إذاعة بيان نفت فيه عدم نيتها تعديل الدستور، وتجديد مدة رئاسة كميل شمعون، لكن هذا البيان جاء

---

[1] إميل الغوري : المرجع السابق، ص165-167.

[2] المرجع نفسه ، ص167-168.

[3] شادي عبد السلام: المرجع السابق، ص 331.

بعد فوات الأوان، ولم ينفع في تهدئة الأوضاع، وفشلت حكومة لبنان في القضاء على الثورة فلجأت إلى فتح أبواب البلاد إلى التدخل الخارجي الذي كانت تتهم الجمهورية العربية المتحدة بأنها تمارسه. [1]

جـ- التدخل الأمريكي: ونظرا لتفاقم الأمور في لبنان وخروجها عن السيطرة التجأت حكومة شمعون إلى إدارة إيزنهاور طالبة منه التدخل الفوري ، واستجابت هذه الأخيرة لطلب شمعون، فتم إنزال القوات الأمريكية في بيروت يوم 15 تموز/يوليو 1958م. [2] أي بعد سقوط الحكم الملكي التابع للغرب في العراق، فأرسل إيزنهاور ما يقارب 15000 جندي من مشاة البحرية الأمريكية إلى لبنان. [3]

لكن هذا التدخل أثار المخاوف السوفياتية، فعمل على عدم الموافقة لهذا التواجد باستخدامها حق الفيتو ضد مشروع قدم لمجلس الأمن لهذا الغرض، خاصة أن التدخل الأمريكي ترافق مع تدخل عسكري بريطاني في الأردن منعا لامتداد الثورة في العراق إلى هذا البلد الموالي للغرب. [4]

ومن هنا تتضح نوايا الأمريكيين الحقيقية في إقامة قاعدة للاستعمار في لبنان وإعادة الحكم الشرعي الهاشمي للعراق، ونتيجة للتجاوب الكبير بين الثورة العراقية والقومية العربية، قبع الجيش الأمريكي في لبنان، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية تبرير وجودها فيه لغرض صيانة أمن لبنان، لكن الجيش الأمريكي لم يستطع حمايته بسبب قوة الثورة وعنفها وازدادت المقاومة الوطنية تصميما وصلابة، فأدرك الأمريكيون بأنه من الصعب القضاء على الثورة، فأوعزوا إلى رئيس الجمهورية والحكومة بالقبول بإجراء انتخابات

---

[1] إميل الغوري: المرجع السابق، ص169-172.

[2] سليم الحسني: المرجع السابق، ص66.

[3] أودر زاوتر: رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، 2006، ص242.

[4] ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2013، ص137.

رئاسية، واجتمع مجلس النواب اللبناني لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد، ففاز اللواء فؤاد شهاب* بأكثرية الأصوات. [1]

وانتخب شهاب رئيسا للجمهورية في بداية عام 1958، وفي نهاية أكتوبر 1958غادر أخر جندي أمريكي الأراضي اللبنانية وبذلك انتهت الأزمة تحت شعار"لا غالب ولا مغلوب". [2]

لقد أدرك اللواء شهاب انعدام التوازن الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع اللبناني وكانت سياسته ترمي إلى تأمين التوازن الطائفي خاصة لصالح الطائفة الشيعية التي كانت أقل حظا من غيرها، فحصلت المناطق النائية خاصة الجنوب على برامج تنمية مهمة، وعلى الصعيد الخارجي عاد الرئيس فؤاد شهاب إلى تطبيق الميثاق الوطني وأظهر حيادًا حذرًا بين مختلف القوى بالعالم العربي. [3]

ولقد حارب فؤاد شهاب السياسيين التقليديين الذين حملهم مسؤولية انعدام التوازن اللبناني بفسادهم وعدم مسؤوليتهم، وعزز اختيار الموظفين على أساس الكفاءة فحسب دون حساب النسب الطائفية الدقيقة واعتمد على القوى الجديدة مثل: مجموعة من التقنيين الشبان والكتائب والحزب الاشتراكي التقدمي لكمال جنبلاط . [4]

---

[1] إميل الغوري: المرجع السابق، ص173،174.

* **فؤاد شهاب:** بدأ حياته العملية خلال الحرب العالمية الأولى موظفا في محكمة جونية ثم تطوع في الجندية في عهد الانتداب الفرنسي، وتدرج في الجيش إلى أن وصل إلى رتبة كولونيل، وفي عهد الاستقلال أصبح قائدا للجيش، فرقي إلى رتبة لواء، ثم رئيس للحكومة سنة 1952 ثم رئيس للجمهورية سنة 1958، وعلى هذا فإنه يعتبر أقوى الحكام الذين توالوا على الحكم لأنه كان حائزا على الصلاحيات العسكرية والمدنية في آن واحد، ينظر : صلاح عيشي: المرجع السابق، ص166.

[2] إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 147،148.

[3] هنري لورانس: المرجع السابق، ص242.

[4] المرجع نفسه، ص 242،243 .

كل ذلك جرى في جو من الرخاء المتزايد، وكان تنامي العائدات النفطية للعالم العربي يثير اجتلابا متزايدا لليد العاملة اللبنانية التي كانت الأكثر تقدما تقنيا في العالم العربي، كما كان دور بيروت وسيطا ماليا بين الغرب وبين البلدان النفطية يزداد أهمية يوما بعد يوم. [1]

وفي الأخير نستنتج أن الصراع الذي اندلع في ربيع 1958م، مثل أحد الأبعاد التاريخية للحرب الأهلية اللبنانية، التي تفجرت عام 1975، كما يعد حالة نموذجية تنم بكيفية تأثير الطائفية في توجهات السياسية اللبنانية في علاقاتها بالآخرين، وبالسياسات الداخلية مدًّا وجزرًا، بيد أنه كان لتعقد البنية الداخلية اللبنانية وهشاشتها، والديناميات العربية، تأثير بالغ في علاقات لبنان الدولية وفي الكيفية التي تصرفت بها الدول الخارجية تجاه ذلك، إضافة إلى الصراع حول السلطة، بين المعارضة والرئيس كميل شمعون الذي أدى إلى قيام أزمة لبنانية كادت تتحول إلى حرب أهلية، لم تنته إلا بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في لبنان 1958، لكن هذا التدخل نابع لأهمية لبنان كحلقة مهمة في السلسلة العربية.

ثانيا: الأزمة الفلسطينية-اللبنانية لعام1969

سوف أتناول بالدراسة في هذا العنصر بداية الهجرة الفلسطينية إلى لبنان 1948م و المناطق التي تمركز فيها اللاجئون الفلسطينيون، وكيف كانت علاقتهم باللبنانيين وكذلك سوف أتطرق إلى بداية العمل الفلسطيني المسلح في لبنان عام 1969، وكيف تطور على أرض لبنان، بالإضافة إلى ردود الفعل الإسرائيلية على المقاومة الفلسطينية وفي الأخير سوف أسلط الضوء على اتفاق القاهرة ونتائجه، وهي كالآتي:

[1] هنري لورانس: المرجع السابق ، ص 242، 243.

1-الوجود الفلسطيني في لبنان 1948-1968

أ -وضع الشعب الفلسطيني في لبنان

لقد ارتبطت حركة نزوح الفلسطينيين عام 1948م خارج وطنهم بالتطورات السياسية والعسكرية في فلسطين منذ الانتداب البريطاني، وقد كانت بداية أولى موجات النزوح الجماعية إلى خارج فلسطين بعد صدور قرار الأمم المتحدة (181)، القاضي بتقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947.[1] حيث استولت إسرائيل على (24%) من أراضي فلسطين إضافة ل(54%) خصص لها في مشروع التقسيم مع القدس الغربية ومشروع التقسيم رفضه الفلسطينيون والحكومات العربية. [2]

وقد استمرت موجات الهجرة إما قسرًا أو طوعا إلى خارج فلسطين بعد ازدياد حدة المعارك بين العرب واليهود، ومن نتائج الحرب خسارة العرب حوالي (77%) من أراضي فلسطين التاريخية، وتفريغ 530 بلدة من سكانها. [3] والتجأوا إلى الدول العربية المجاورة ثم انتشروا في مختلف بقاع الأرض، كان عدد العرب الفلسطينيين في أرضهم التي احتلت عام 1948م حوالي 900 ألف، وعدد الذين اقتلعوا من هذه الأرض وأصبحوا لاجئين 750 ألف، وهؤلاء سكنوا في الضفة الغربية، وقطاع غزة والأردن، وسورية ومصر ولبنان، والقليل منهم سكنوا العراق. [4] وهناك بعض المصادر التي تقول أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى لبنان بعد نكبة فلسطين عام 1948م ما بين 100 ألف إلى

---

[1] أشرف إبراهيم القصاص : دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978-1982، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : أكرم محمد عدوان، الجامعة الإسلامية بغزة، 2007 ص3.

[2] جيرمي سولت: تفتيت الشرق الأوسط، تر : نبيل صبحي الطويل، دار النفائس، دمشق، 2011، ص184.

[3] المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان، تقرير حول قوانين العمل اللبنانية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين... وإسهاماتهم في الاقتصاد اللبناني، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان ، بيروت، 2008، ص7،8.

[4] محمد سرور زين العابدين: مأساة المخيمات الفلسطينية في لبنان، دار الجابية، لندن، 2009، ص19.

130 ألف لاجئ فلسطيني، وشكل اللاجئون الفلسطينيين في لبنان حوالي 13.8% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين الذين قدر عددهم بحوالي 750 ألف لاجئ. [1]

ب- التوزيع الجغرافي للمخيمات الفلسطينية فيلبنان:

لقد شهدت فترة اللجوء الأولى تبعثرا واسعا في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي وصولا إلى العاصمة بيروت، وما لبثت الإجراءات الإدارية الرسمية أن بدأت، وبدأ دور وكالة الغوث في مساعدة اللاجئين بتوفير المأوى في مخيمات متعددة امتدت من شمال البلاد إلى جنوبها، مما أدى إلى توزع اللاجئين وفقا لإحصاءات الأونروا* على 12 مخيما رسميا. [2]

وتتوزع مخيمات اللاجئين في كل المناطق اللبنانية وهي كالآتي:

1-العاصمة بيروت وضواحيها: وتضم 4 مخيمات:

- برج البراجنة: الواقع في الضاحية الجنوبية لبيروت، ويأوي نحو 16 000 لاجئا.

- شاتيلا: يقع في غرب بيروت، أسسته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 1949م، ويأوي أكثر من 8000 لاجئ فلسطيني.

- ضبية: تأسس عام 1956 في الضاحية الشرقية لبيروت، ويبلغ عدد سكانه نحو 4000 لاجئ غالبيتهم العظمى من المسيحيين. [3]

---

[1] أشرف إبراهيم القصاص: المرجع السابق، ص3.

* **الأنروا:** تعني وكالة غوث اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة، مهمتها دعم اللاجئين من خلال التعليم والعناية الصحية والغوث والبنية التحتية للمخيمات والرد في حالات الطوارئ، ينظر : ساري حنفي : " الفلسطينيون في لبنان"،المجلة الدولية لمبادرات السلام، ع 64، جمعية conciliation ressources، لندن، 2012، ص67.

[2] أشرف إبراهيم القصاص: المرجع السابق، ص5.

[3] المجموعة الدولية لمنع الصراعات والأزمات في جميع أنحاء العالم، تقرير الشرق الأوسط أرض خصبة لزعزعة الاستقرار مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، رقم84 بيروت، 19 شباط/فبراير 2009، ص2.

– مار إلياس : هو مخيم صغير نسبيا يقع شمال غرب بيروت، تأسس عام 1952.[1]

2– **جنوب لبنان:** وتضم 5 مخيمات:

– مخيم عين الحلوة: هو أكثر المخيمات سكانا، يقع في جنوب شرق مدينة صيدا أسسه الهلال الأحمر سنة 1949م، يعيش فيه حوالي 775 44 لاجئ.

– مية ومية: يقع شرق مدينة صيدا، ويضم حوالي 4990 لاجئ.

– برج الشمالي: يقع شرق مدينة صور الساحلية في الجنوب الشمالي، أنشئ عام 1955، ويأوي 18275 لاجئ.

– الراشيدية: يقع جنوب مدينة صور الساحلية في الجنوب اللبناني، تم إنشاؤه سنة 1948، ويأوي حوالي 25081 لاجئ.

– مخيم البص: يقع في مدخل مدينة صور الشمالي، تم تأسيسه سنة 1949 وتقدر هيئة الأونروا عدد سكانه بنحو 9951 لاجئ.

3– منطقة شمال لبنان: فتضم مخيمين هما:

– مخيم نهر البارد: يقع شمال مدينة طرابلس، وأنشئ عام 1949م، يأوي حوالي 28931 لاجئ.[2]

---

[1] المجموعة الدولية لمنع الصراعات والأزمات في جميع أنحاء العالم، تقرير الشرق الأوسط ، المرجع السابق ، ص2.

[2] المرجع نفسه ، ص3.

– مخيم البداوي: يقع في شمال لبنان، وقد أنشئ سنة 1957م ويبلغ عدد الفلسطينيين في مخيم البداوي المسجلين في سجلات الأونروا حوالي 15982 لاجئ.

4– **مخيم الجليل (ويفل)** : يقع قرب مدينة بعلبك، وقد أنشئ سنة 1949م، وتتراوح التقديرات السكانية لهذا المخيم حوالي 7478 لاجئ . [1]

جـ– معاناة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية:

يعتبر اللاجئون الفلسطينيون هم الفئة الأكثر فقرا في المجتمع اللبناني كله، وتجمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هو الأفقر بين تجمعات اللاجئين في أي بلد عربي، وقد عانت المساكن ومناطق السكن الفلسطينية من المخاطر الصحية، والطرقات الرديئة وعدم توفر مقومات البيئة السكنية السليمة، وكانت المنازل عام 1949 وقبل ذلك عبارة عن خيام ثم أصبحت أكواخا صغيرة، وكانت الخيمة ضيقة جدًا، حيث يعيش كافة أفراد العائلة الواحدة فيها. [2] ولمعرفة درجة معاناة اللاجئين نأخذ مثال عن ذلك مخيم شاتيلا.

– **مخيم شاتيلا أنموذجا** : يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مخيم شاتيلا أوضاعا جد مزرية، وصعبة للغاية، تعود أسبابها إلى افتقار المخيم لمياه الشرب، وانقطاع الكهرباء بشكل دائم، وتردي أوضاع شبكة الصرف الصحي، وارتفاع نسبة البطالة بين الفئة القادرة على العمل إلى أكثر من 45%، والتراجع الهائل في مستوى الخدمات التي تقدمها الجهات المشرفة على شؤون حياة اللاجئين، وبالأخص الأنروا واللجنة الشعبية، فالنقص الكبير في الخدمات أدى إلى تردي الأوضاع الصحية والبيئية، وخلق واقعا تعليميا ضعيفا

---

[1] محمود عبد الله كلم : مخيم شاتيلا لحن الجراح والكفاح، المنظمة الفلسطينية لحق العودة "ثابت"، بيروت، 2008 ص19.

[2] أشرف إبراهيم القصاص: المرجع السابق، ص20.

يهدد مستقبل الطلاب، وأدى إلى نشوء حالات اضطراب اجتماعي برزت ملامحها في الإشكالات ذات الطابع العنيف بين بعض المجموعات. [1]

هكذا كان الواقع اليومي لآلاف اللاجئين الذين فقدوا بيوتهم وأراضيهم وأعمالهم وسبل معيشتهم، ولقد ارتبطت سياسة لبنان الخارجية بأوضاعه الداخلية أكثر من ارتباط أية دولة أخرى بتلك الأوضاع، وكان الفلسطينيون هم من تحمل تبعات هذه السياسة ونتائجها على كافة الأصعدة. فمنذ عام 1948 وحتى 1969 تطورت السيطرة الرسمية اللبنانية على أوضاع المخيمات الفلسطينية، ولهذا يمكن القول، أنه في العشرين سنة الأولى من اللجوء خضع الفلسطينيون للاضطهاد بمختلف ممارساته من المكتب الثاني للاجئين دون محاكمات، وقد خضعت مخيمات الجنوب من صيدا إلى صور لحالة من الطوارئ بإشراف عسكري لبناني، ومنعت التجمعات والمهرجانات و الحركة، مما حول المخيم إلى "غيتو" أي مكان منعزل عن ما يحيط به. [2]

3-الموقف اللبناني من الوجود الفلسطيني

و يتجلى الموقف اللبناني من الوجود الفلسطيني في موقف الإسلاميين والمارونيين وهو كالآتي:

أ-الموقف اللبناني الإسلامي من المهجرين الفلسطينيين:

هذا الموقف يظهر جليا من خلال ما أصدره مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمود توفيق خالد عام 1948، حيث أكد على أن الجهاد أصبح فرض عين على جميع المسلمين في كل أنحاء العالم، وذلك في سبيل الدفاع عن فلسطين، وأن فلسطين ملك لأهلها العرب مسيحيين ومسلمين، وأنه لا يجوز اغتصابها وتسليمها للصهاينة، وذلك لأن

---

[1] محمد سرور زين العابدين: المرجع السابق، ص29.

[2] أشرف إبراهيم القصاص : المرجع السابق ، ص21.

المطامع الإسرائيلية لا تقف عند حدود فلسطين فحسب بل تتعداها إلى كل ما يمكن أن تصل إليه يدها من ديار العرب ومرافق حياتهم، وأكد المفتي على أن كل مسلم مطالب بأن يجاهد بالنفس والنفيس من أجل إنقاذ فلسطين. [1]

ب-موقف الطائفة المارونية من المهجرين الفلسطينيين:

ويظهر هذا الموقف جليا من خلال رفض القوى اليمينية في لبنان فتح البلد أمام هؤلاء اللاجئين بحجة عجز الاقتصاد اللبناني عن استيعابهم، فضلا عن أن اللاجئين ومعظمهم من المسلمين السنة من شأنهم قلب التوازن الديمغرافي بين الجماعات الدينية ومن ثم التأثير في مركز المسيحيين، وذلك بتحويلهم إلى أقلية، ومنذئذ، وأزمة الثقة قائمة بين النظام السياسي في لبنان، والوجود الفلسطيني على أرضه، على الرغم من أن الوجود الفلسطيني كان طارئا ومؤقتا في آن واحد. [2] فهو طارئ لأن لبنان هو أقرب إلى فلسطين من سائر الدول المضيفة للاجئين: مصر والأردن، سوريا ولذلك لجأ إليه العدد الأكبر من الفلسطينيين الذين قدر عددهم عام 1973 بنحو 281.5 ألفا، وهو ما يعادل حوالي 9% من إجمالي سكان لبنان، أما الصفة المؤقتة للوجود الفلسطيني في لبنان فمردها إلى أنه ينتهي حالما تسوى قضية عودة الفلسطينيين إلى ديارهم. [3]

---

[1] أشرف إبراهيم القصاص:المرجع السابق ، ص15.

[2] خليل حسين، المرجع السابق، ص287.

[3] المرجع نفسه، 288.

3- تصاعد العداء ضد الوجود الفلسطيني

ولمعرفة مسار تصاعد العداء ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، لابد من تحديد كيف بدأ العمل الفلسطيني المسلح في لبنان 1969، والذي أدى في الأخير إلى التصادم بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وهذا ما سوف أتعرف عليه من خلال:

أ- بداية العمل الفلسطيني المسلح في لبنان:

شعر الفلسطينيون بالضيق والإحباط من المعاملة اللبنانية الرسمية والطوق الأمني الذي أحاطتهم به مخابرات الجيش اللبناني، فسياسة القهر والضبط العسكري كان هدفها منع الفلسطينيين من التفكير في المقاومة أو حتى التعبير عن آرائهم السياسية، لأنه في نظر السلطة اللبنانية أن لبنان يعد بلدًا ضعيفا سياسيا وعسكريا، ولا يستطيع أن يتحمل تبعات مقاومة إسرائيل القوية المدعومة من أوروبا وأمريكا. [1]

ولكن سرعان ما بدأت المخيمات الفلسطينية في لبنان تتحرر من السيطرة الأمنية اللبنانية وأستمر تغلغل الثورة الفلسطينية داخل المخيمات من الشمال إلى الجنوب، وقد بادرت المقاومة فور دخولها لبنان إلى عمليات فدائية عدة في الأرض المحتلة، أكسبها ثقة أهل الجنوب اللبناني. [2] وهذا ما أثار حفيظة الأحزاب المسيحية التي رأت أن المقاومة الفلسطينية تحاول أن تسيطر على البلاد من خلال استعمال أراضيها للقيام بعمليات عسكرية. [3]

---

[1] محمد سرور زين العابدين: المرجع السابق، ص29.

[2] أشرف إبراهيم القصاص: المرجع السابق، ص31.

[3] علي صبح: النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، دار المنهل اللبناني، بيروت، (د- ت)، ص138.

ب- السلطة اللبنانية والصدام المسلح مع المقاومة الفلسطينية:

إن واقع المواجهة بين السلطة اللبنانية وبين المقاومة الفلسطينية أدى إلى توتر داخل المجتمع اللبناني، لذلك شهدت نهاية سنة 1968 أحداثا مميزة شملت جبهتين، الجبهة الخارجية والمتمثلة في هجوم إسرائيل لجنوب لبنان سنة 1968م والجبهة الداخلية التي تتمثل في الغليان وتفاقم الصراع بين الحكومة اللبنانية وبين الفلسطينيين. [1]

- **الجبهة الخارجية** : لقد بدأ العمل الفدائي يتصاعد والسلطة اللبنانية عاجزة عن التصدي لها، وعلى إثر ذلك كله بدأ لبنان يدفع ثمن العمليات العسكرية المنطلقة من أراضيه، وفي22 ديسمبر 1968 تدخل الإسرائيليون مباشرة في لبنان من أجل إجبار الحكومة اللبنانية على تقييد النشاط الفدائي المنطلق من أراضيها [2]، وبعدما أطلق الفدائيون الفلسطينيون بعض الصواريخ على طائرة مدنية إسرائيلية كانت جاثمة على مدرج مطار أثينا قام الإسرائيليون بالرد على تلك العملية، فشنوا هجوما على مطار بيروت، و دمرت 13 طائرة لبنانية، وقد كانت رسالة إسرائيل إلى لبنان واضحة وتنطوي على أن إيواء لبنان لمنظمات المقاومة الفلسطينية سيكلفها ضريبة ثقيلة. [3]

- **أما على مستوى الجبهة الداخلية:** فإن ردود الفعل كانت صاخبة، إذ اهتزت جماهير لبنان وطالبت الحكومة بتطبيق التجنيد الإلزامي، وتسليح قرى الجنوب للرد على الاعتداءات الصهيونية المتكررة، إلا أن السلطة اللبنانية بدلا من تلبية مطالب الجماهير صعدت العداء ضد الفلسطينيين، مما أدى إلى صدام حقيقي في شهر أفريل 1969م بين قوى الأمن الداخلية اللبنانية وبين الفلسطينيين . [4]

---

[1] فريد القطيفاني : العلاقات اللبنانية الفلسطينية من عام 1969-1975، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: غزة عجان، جامعة الجزائر، 1987، ص137.

[2] هيلينا كوبان: المرجع السابق، ص 102.

[3] المرجع نفسه، ص 103.

[4] فؤاد القطيفاتي : المرجع السابق، ص 137 .

وبدأت الاشتباكات في مخيم نهر البارد الواقع شمالي البلاد، وسرعان ما اتسعت رقعتها لتصل إلى الجنوب والبقاع، وانتهت بمجزرة، وسقط فيها 30 شخصا، وعلى إثرها دخلت البلاد في أزمة طائفية لم تنتهي إلا بعد تدخل الوساطة العربية. [1]

ج- اتفاق القاهرة : لقد أدى توالي الأحداث الدامية بين الطرفين إلى تدخل بعض البلدان العربية، كوسيط لتهدئة الأوضاع وإيجاد حل لهذه المآسي الدموية، ولعبت مصر بزعامة "جمال عبد الناصر" آنذاك دورًا أساسيا في التوفيق بين الطرفين، فكانت اتفاقية القاهرة التي تم التوقيع عليها في 3 نوفمبر 1969م بين الوفد اللبناني المتمثل في "إميل البستاني" قائد الجيش اللبناني، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة "ياسر عرفات" بالإضافة إلى حضور السيد "محمود رياض" وزير الشؤون الخارجية المصري و"محمد فوزي" وزير الدفاع ممثلين للجمهورية العربية المتحدة. [2]

ومن أهم النقاط البارزة في اتفاق القاهرة (ينظر الملحق رقم 03):

1 حق الفلسطينيين في العمل والإقامة والتنقل، إنشاء لجان محلية في المخيمات لرعاية المصالح الفلسطينية بالتعاون مع السلطة المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

2- تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط المرور والاستطلاع في مناطق الحدود وتأمين الطرق إلى منطقة العرقوب .

2 إيقاف الحملات الإعلامية من الطرفين. [3]

---

[1] حسن الحسن : الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية، ط 3، دار بيروت للنشر، بيروت، 1981، ص 199.

[2] أشرف إبراهيم القصاص: المرجع السابق، ص33.

[3] ريكولا كوفمان وآخرون : المرجع السابق ، ص39.

3 -إحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح في لبنان، وتنظيم مسألة دخول وخروج هذه العناصر في لبنان.

4 -ضمان عدم تدخل الفدائيين في شؤون لبنان الداخلية . [1]

وبهذا أصبح الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان شرعيا وفق اتفاق القاهرة.

د- الأسباب التي دفعت الحكومة اللبنانية إلى توقيع اتفاق القاهرة:

في الحقيقة أن الحكومة اللبنانية أجبرت على هذا الاتفاق بسبب الإجماع العربي على ضرورة المحافظة على المقاومة الفلسطينية، وذلك بسبب:

1 -قيام سوريا بإغلاق حدودها مع لبنان.

2- قيام مظاهرات في عدة مناطق منها: العراق حيث سار 250 ألف متظاهر في بغداد، و 100 ألف في دمشق، وعلى ضفاف الفرات هاجمت الجماهير السفارة اللبنانية وأبدلت العلم اللبناني بالعلم الفلسطيني، وكذلك حدث نفس الشيء في عمان.

3- توجيه جمال عبد الناصر رسالة إلى الرئيس اللبناني شارل الحلو يذكره فيها أنه ينتمي إلى الأمة العربية، ويجب على لبنان المحافظة على مشاعر الأمة العربية.

4- تقديم القذافي شكوى إلى جامعة الدول العربية ضد لبنان.

5- تهديد هواري بومدين بقطع العلاقات مع لبنان، وهذا راجع لتضامنه مع القضية الفلسطينية . [2]

---

[1] ريكولا كوفمان وآخرون : المرجع السابق ، ص39.

[2] أشرف إبراهيم القصاص: المرجع السابق ، ص35.

6- تقديم رئيس الحكومة رشيد كرامي استقالته إلى الرئيس شارل الحلو تضامنا مع الثورة الفلسطينية. [1]

ويبدو أن رشيد كرامي قد تغلب عليه شعوره بأنه مواطن لبناني عربي ذو مذهب سني أكثر من شعوره بأنه رجل دولة ومسؤول عن تنفيذ سياسة الدولة.

لقد اعتبر الفلسطينيون هذا الاتفاق نصرا لهم، فقد أقر بشرعية العمل العسكري في لبنان، وانطلاقه منها، وهذا الاتفاق كان محاولة لتجنب الحرب الأهلية اللبنانية، مع أن هذا الاتفاق قد أعطى الفلسطينيين الحرية، ومكاسب على الأرض لكنه في المقابل ساهم في إضعاف السيادة اللبنانية، وهو ما أستطرق إليه في العنصر الموالي.

ثالثا: الحرب الأهلية اللبنانية 1975- 1989

بدأت النزاعات الداخلية النائمة منذ القدم تعود إلى الساحة اللبنانية، مستهدفة أمنه ووحدته الوطنية والجغرافية، فالتحول الديموغرافي للبنان أصبح عاملا مؤثرا في الحياة السياسية اللبنانية، بسبب التباين في التوزيع الطائفي، حيث أضحت كل طائفة تحمل خصوصيات ثقافية مختلفة رغم اعتراف الدستور اللبناني بمختلف الطوائف اللبنانية، غير أن الدين ظل جزءًا من هوية الطائفة والولاء السياسي لها، الذي ساهم بدور غير بسيط في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية.

1- أسباب الحرب: ويمكن حصر أسباب الحرب اللبنانية في النقاط التالية:

أ- **الطائفية:** هي أن تتميز فئة معينة بتقاليدها وتكتلها وتمسكها بامتيازاتها فإن الطائفية تشكل حجر الزاوية في تطوره الاجتماعي والسياسي، بل الاقتصادي كذلك فهو يحتضن وحدات دينية ومذهبية، يضرب بعضها في أعماق التاريخ البعيد تمخض عنها صراع

[1] صلاح عيوشي: المرجع السابق، ص 205.

المذاهب المسيحية الطويل، وتصارع المذاهب الإسلامية، فلا عجب، والحال هذه أن يكون العامل الطائفي أهم عوامل الحرب الأهلية * اللبنانية.

تضرب جذور الطائفية في عمق التاريخ اللبناني، وترتبط بتطوراته، وقد ساعد على تبلورها عاملين مهمين هما: النظام الملّي العثماني وطبيعة الرقعة الجغرافية اللبنانية التي احتضنت جماعات وطوائف، تأثرت بأحد هذين النظامين، وقد شجع السلطان العثماني التنافس الطائفي، وأسهمت الدول الأوروبية في إذكائه، حيث سعى كل منها إلى حماية إحدى الطوائف: فرنسا والموارنة، روسيا القيصرية والروم أرثوذكس إنجلترا و الدروز وهكذا أصبحت الكيانات الطائفية، في القرن 19م أطرًا متميزة، يجري داخل كل منها تفاعل سياسي واجتماعي واقتصادي على نحو خاص. [1]

لقد ساهم الانتداب الفرنسي في تعميق هذه الأوضاع، باعتماده الطائفية أساسا في التوظيف والاستخدام، إذن الطائفية في لبنان، ليست مسألة دينية، أو تعصبًا دينيا فحسب بل حقيقة اجتماعية واقتصادية، فالخلاف الطائفي، يعكس صراعًا اجتماعيا واقتصاديا. ويمكن تحديد أهم العوامل التي أدت إلى استمرار الوضع الطائفي في لبنان وترسيخه كما يلي:

1 -الانفصال الجغرافي بين الطوائف الذي ساعد على تقوقعها، فالسنيون يتمركزون في بيروت والشمال، والموارنة في جبل لبنان والشمال، والشيعة في الجنوب.

2 -التفاوت الاقتصادي بين مناطق الطوائف. [2]

---

* **الحرب الأهلية :** يطلق اسم الحرب الأهلية على الصراعات المسلحة التي تقع بين مواطنين لنفس الدولة، الشرط الوحيد الممكن هو الانتماء لنفس الدولة حيث تقع الصراعات، ينظر : فيصل جلول: "عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان، محاولة في تحديد دور العناصر الداخلية والعناصر الخارجية في الأزمة اللبنانية "، مجلة السياسية الدولية ع 82، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1985، ص 9.

[1] خليل حسين: المرجع السابق، ص 235.

[2] المرجع نفسه، ص238.

3 –النظام الاجتماعي القائم على الروابط الإقطاعية الأسرية، والزعامات العشائرية.

4 –النظام السياسي الحريص على الطابع الطائفي واستمرار العلاقات الطائفية .[1]

وفي الوقت الذي يجب أن يكون التعدد الطائفي مصدر غنى حضاري للبنان، إلا أنه قد شكل على الدوام الإطار العام للنزاعات المسلحة، فالطوائف 18 ومن ضمنها الأقليات الإثنية تحتفظ بعادات وتقاليد مختلفة متصلة إلى هذا الحد وذاك بقيمها الدينية وبالتحديد القيم المذهبية ذات الحدود الصارمة .

من الطبيعي أن يكون استقلال الطائفة عنصرًا كابحا لسيطرة الدولة على المجتمع، في هذه الحالة تصبح الطائفة الأكبر في زمن ما، هي الطرف المهيمن على الدولة، كما هو الأمر بالنسبة للموارنة في لبنان .[2]

لقد منح العرف الدستوري الطائفة المارونية المسيحية حصة الأسد في النظام السياسي أي منصب رئاسة الجمهورية، ومنحت بالمقابل الطائفة السنية منصب رئاسة الحكومة، وخصت الطائفة الشيعية بمنصب رئاسة المجلس النيابي، ومع أن الدستور لا يعين طائفة رئيس الجمهورية، كما لا يعين طائفتي رئيسي المجلس النيابي ورئيس الحكومة، فإن العرف قد اكتسب على مر السنين قوة دستورية، لذا لم يشهد لبنان منذ تأسيس الجمهورية فيه رئيسا من خارج الطوائف المسيحية وغالبا من خارج الطائفة المارونية، وانطلاقا من ذلك أمسك الموارنة بالمراكز الأساسية في الدولة على مدى الفترة الفاصلة بين الاستقلال والحرب الأهلية المندلعة في عام 1975 (رئاسة الجمهورية – قيادة الجيش – قيادة الأمن العام – الوزارات الفاعلة في الدولة – رئاسة مجلس القضاء الأعلى المناصب الحساسة في السلك الدبلوماسي الخارجي)، ناهيك عن أكبر حصة في التمثيل

[1] خليل حسين: المرجع السابق، ص 240.

[2] فيصل جلول: المرجع السابق ، ص 13.

النيابي، ومن هنا نرى أن الطائفة المارونية متمسكة بزمام الأمور في لبنان ومسيطرة على مفاتيح السلطة.[1]

وعليه عندما اندلعت الحرب الأهلية كان شعارها الأول هو الخلاص من الهيمنة المارونية على الحكم والدولة في لبنان.

إن التركيبة اللبنانية الداخلية تنطوي على ضعف شديد مصدره الصراعات الطائفية وقد ساهم ظهور الزعيم الشيعي موسى الصدر * بتغيير الأوضاع اللبنانية، فالطائفة الشيعية في لبنان قبل الحرب الأهلية في أسفل السلم في الترتيب الاجتماعي والسياسي اللبناني، وقد عمل على تعبئة الجماهير من طائفته الشيعية، وذلك بإنشاء حركة المحرومين التي سعت المطالبة بحقوق هذه الطائفة المنبوذة من قبل النظام طوال السنين الماضية، داعيا الشباب إلى لملمة شتات الطائفة الموزعة هنا وهناك، وتوحيد صفوف كل أبنائها للخوض في معركة تغيير المعادلة الطائفية اللبنانية التي حكمت لبنان منذ الاستقلال[2].

ب- **تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :** لم تعرقل الطائفية المسار السياسي فقط بل كان للوضع الاقتصادي والاجتماعي نصيب من القانون الطائفي، المعتمد عليه في لبنان، حيث حصر النشاط الاقتصادي (النشاط المصرفي وحركة النقل البحرية والجوية، وكذلك المشروعات والمنشآت التجارية والصناعية) في العاصمة اللبنانية بيروت

---

[1] فيصل جلول: المرجع السابق، ص 15.

* **موسى الصدر :** هو إيراني الأصل، وأحد رجال الشيعة، ورئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، لعب دورًا بارزًا في الحياة السياسية اللبنانية، قام بإنشاء وتمويل حركة أمل، اختفى في ظروف غامضة في أواخر آب 1978، ينظر: فؤاد عجمي : " لبنان وورثته "، مجلة السياسة الدولية، العدد 81، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1985، ص 247، 248.

[2] فيصل جلول: المرجع السابق، ص 15، 16.

مع إهمال بقية أجزاء البلاد في الجنوب والمناطق الجبلية بخاصة، بل أن التخلف الذي عاناه القطاع الزراعي ومناطق الجنوب بصفة عامة كان ترجمة واضحة للمعايير الطائفية، ولعل أهم دلائل التسويف والمماطلة في المشروعات المتعلقة بالمنطقة هو مشروع نهر الليطاني الذي أعلن عام 1961م، ولم تقره الحكومة إلا عام 1973م[1].

وقد اتسمت المؤسسات اللبنانية بعدم مقدرتها على النهوض بنشاط رئيس في التنمية الاقتصادية الفاعلة، كما يتفق الاقتصاد اللبناني والاقتصاديات الأخرى في الدول المتخلفة، في تركز نسبة كبيرة من الاستثمارات في قطاع الإسكان والملكية العقارية سواء من قبل المواطنين اللبنانيين، المقيمين والمغتربين أو رؤوس الأموال النفطية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد في الانقسام الطبقي، وتنامي طبقة الفقراء.

وهكذا كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي عشية الحرب، معبأ بشكل ينذر بالانفجار الكبير أي لحظة، وساهمت تلك الأوضاع بدور غير بسيط في تفجير الحرب اللبنانية وتأجيج نارها وتعميق مداها وتوسيعه وإطالة عمرها. [2]

وجراء السياسة التعسفية المنتهجة من قبل النظام الطائفي القائم خرجت تظاهرة لصيادي الأسماك في مدينة صيدا، احتجاجا على إعطاء امتياز لشركة "بروتيين" باحتكار صيد الأسماك على الشواطئ اللبنانية، وعلى إثرها أصيب النائب اللبناني سعد معروف بجروح خطيرة أدت إلى وفاته (ينظر الملحق رقم 04). وهكذا تصاعدت وتيرة الاعتداءات إلى غاية التفجير الأخير عام 1975م[3].

---

[1] يحي علي العلي: التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف عام 1989 وحتى 2006، دار رند للنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص 59.

[3] جوزف صقر: المرجع السابق، ص 79.

وقد سبقت الأحداث الدامية العديد من الإشكاليات التي هيأت للحرب منها التصادم المسلح بين اللبنانيين والفلسطينيين، والذي لم ينته إلا بعد تدخل الوساطة العربية، حيث تم التوصل إلى اتفاق القاهرة في 3 نوفمبر 1969، والتي نظمت ورعت الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان.[1]

لقد أدت أحداث سبتمبر 1970م بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين إلى خروج المقاومة الفلسطينية من الأراضي الأردنية وانتقالها بكامل معداتها وأجهزتها العسكرية إلى لبنان، وبذلك عاد التوتر من جديد بين الفلسطينيين والتيار اللبناني الرافض لوجودهم، ووقعت هناك اشتباكات بين الطرفين في مايو 1973م، وهي التي أكدت استحالة القضاء على الوجود الفلسطيني في لبنان، وظل كل طرف في موقعه حتى بدأت الحرب الأهلية، والتي كانت شرارتها الأولى مقتل فلسطينيين في منطقة عين الرمانة. [2]

2- مجرياتها:

إن الحرب الأهلية اللبنانية 1975م هي مثل الحروب التي تبدأ عادة بحادث صغير يكون هو الشرارة لكنه لا يلبث أن تغمره الأحداث اللاحقة، وتطغى على وقائعه كذلك كانت حال الحادث الذي قيل عنه أنه منطلق الحرب اللبنانية – الفلسطينية ومفجرها، والحقيقة أنه لم يكن أكثر من عود ثقاب أشعلته يد بالصدفة، أو عن سابق إصرار وترصد، ورمت به إلى كومة من بارود وكبريت، فأسباب الحرب كانت موجودة بل معدة، ومهيأة لكنها كانت تنتظر الشرارة الأولى. [3]

وانطلاقا من هذا السياق، اشتعلت الحرب الأهلية في 13 أفريل عام 1975 عبر حادثة الرمانة، إذ هاجم أفراد من حزب الكتائب حافلة تنقل فلسطينيين من سكان مخيم تل

---

[1] حسن الحسن: المرجع السابق، ص 199.

[2] هنري لورانس: المرجع السابق، ص 404، 405.

[3] جوزيف أبو خليل: قصة الموازنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1990، ص 12.

الزعتر، بعد مشاركتهم في احتفال بذكرى مذبحة دير ياسين، واستشهد في هذا الحادث 26 فلسطيني، وجرح 29 آخرين في منطقة عين الرمانة. [1] (ينظر الملحق رقم 05).

وقد استند هذا الهجوم على خلفية الاتهام الذي وجه للفلسطينيين من قبل حزب الكتائب بمحاولة اغتيال بشير الجميل. [2]

وهكذا اشتعل الاقتتال بين الطرفين، وأصبح الثأر هدف كلا الفريقين، وفي الأيام الأولى من سبتمبر، ردت منظمة التحرير الفلسطينية بالثأر من مسيحيين مسالمين، وتم قتل مائة شخص في الشمال، واتسع نطاق القتال تدريجيا، وبدأ يجتذب باقي الطوائف المتنازعة في لبنان، وكان الانتصار حليف الموارنة. [3]

لقد امتد الصراع بدخول الفلسطينيين في نزاع مع الميليشيات المسيحية، ودخول مناطق عديدة في مواجهات خلال ثلاثة أيام، واستمرت بذلك المواجهة بين الأطراف المتنازعة بدخول الأحياء المسيحية، والأحياء الإسلامية في نزاع كبير. [4]

وفي 7 مايو سقطت الحكومة، فعين الرئيس سليمان فرنجية * حكومة عسكرية تحطمت في عدة أيام، وفي 28 مايو قام رشيد كرامي ** بتشكيل حكومة جديدة استجابة لدعوة

---

[1] يحي علي العلي : المرجع السابق، ص 60.

[2] جوزيف أبو خليل: المرجع السابق، ص 11.

[3] محمد صادق صبور: المرجع السابق، ص 108.

[4] هنري لورانس: المرجع السابق، ص 7.

* **سليمان فرنجية:** سياسي لبناني، ورئيس الجمهورية اللبنانية من 1970 إلى 1976، دخل الحياة السياسية العامة لأول مرة سنة 1950م، في عهده قامت الحرب الأهلية اللبنانية 1975، ينظر: عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق ج3، ص 233.

** **رشيد كرامي:** ولد سنة 1921م في طرابلس درس الحقوق في القاهرة، ونال إجازتها، ثم عاد إلى لبنان سنة 1948 فمارس مهنة المحاماة لمدة 3 سنوات ثم اشتغل نائبا بالمجلس النيابي اللبناني سنة 1951، ثم رئيسا للحكومة سنة 1955م، ينظر: صلاح عيوشي: المرجع السابق، ص 178- 182.

الرئيس فرنجية، لكن محاولة كرامي باءت بالفشل، وانتشر العنف في كامل البلاد ووصلت الحرب الأهلية إلى بيروت في الخريف. [1]

وكانت المحاولة الأولى لوقف الحرب مع تدخل سورية بتوسط وزير خارجيتها عبد الحليم خدام، الذي توسط لتشكيل "هيئة الحوار الوطني"، لكن الوساطة السورية لم تحقق هدفها بسبب الاختلاف الواسع في مواقف الأطراف المتصارعة. [2]

لقد أدت جولات من القصف والقتال في الشوارع، إلى تدمير مركز العاصمة ومنطقة الأعمال التجارية والمرفأ، وأدى قتل الكتائب لمئات الآلاف من المدنيين في كانون الأول/ ديسمبر ما يعرف ب "السبت الأسود" إلى إنتشار واسع للقتال، وتلت بعد ذلك مجازر من الجانبين في كانون الثاني/يناير 1976، ومع تصاعد المواجهات انقسمت بيروت إلى منطقتين طائفيتين، أصبحت بيروت الشرقية متجانسة مسيحيا، فيما أصبحت بيروت الغربية مسلمة في معظمها .[3]

كان لدخول منظمة التحرير الفلسطينية ميدان المعركة تأثيره في قلب الموازين ضد الموارنة، فسقطت مدينة دامور في جنوب بيروت في 21 يناير 1976، وتم الهجوم على القرى المسيحية الموجودة في الشمال وتدميرها ، فانقسم بذلك الجيش إلى وحدات مسيحية ووحدات إسلامية، وهذه الأخيرة عرفت باسم "جيش لبنان العربي"، وانضمت لها منظمة التحرير الفلسطيني والدروز وباقي الميليشيات المسلمة. [4]

وعليه تم تضييق الخناق على المسيحيين في بيروت، وهذا ما دفع بالموارنة للاستنجاد

---

[1] محمد صادق صبور: المرجع السابق، ص 109.

[2] عارف العبد: المرجع السابق، ص 121.

[3] إليزابيث بيكار، ألكسندر رامسبوثام : "بناء السلام والصمود من اجل لبنان "، المجلة الدولية لمبادرات السلام،ع 64 (د– د– ن)، لندن، ص 91.

[4] محمد صادق صبور: المرجع السابق، ص 109.

بسوريا خوفا من ثورة يسارية ومن التدخل الإسرائيلي عبر الحدود، فقبل حافظ الأسد * استنجاد الموارنة به، فأرسل قوات كبيرة لشن هجومات ضد الفلسطينيين وحلفائهم من الحركة الوطنية اللبنانية .[1]

وفيما اصطدمت القوات السورية في بعض المواقع بالتنظيمات الفلسطينية، فسقط مخيم تل الزعتر الفلسطيني بيد قوات الكتائب، وحزب الوطنيين الأحرار بعد 52 يومًا من الحصار.[2]

وبسبب استمرار الحرب الأهلية وتفاقمها تعذر إجراء انتخابات في بيروت، وتحت ضغط شديد من سوريا، تم انتخاب الرئيس إلياس سركيس* * في شتورة في نيسان- أفريل من عام 1976م خلفا للرئيس سليمان فرنجية، وتسلم الرئيس سركيس الحكم في 23 أيلول/ سبتمبر 1976م[3]، وقد بدأ عهده بعقد مؤتمر قمة مصغر في الرياض في أكتوبر 1976م، وانتهى المؤتمر بإقرار إرسال " قوات الردع العربية " إلى لبنان بقيادته شخصيا بعد أن أوكل للعميد في الجيش اللبناني سامي الخطيب قيادة هذه القوات نيابة عنه واستمرت هذه القوات بقيادته إلى غاية الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م، هذا الاجتياح الذي جرى في ظله انتخاب كل من بشير الجميل الذي اغتيل بعد 20 يوما من حكمه في 14 سبتمبر 1982م، ليخلفه أخاه أمين الجميل الذي لم يتمكن من وضع حد للحرب الأهلية.[4]

---

* **حافظ الأسد:** قائد عسكري، وزعيم سياسي سوري، والأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر السوري تولي رئاسة سوريا سنة 1971، ينظر: منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 56.

[1] محمد صادق صبور: المرجع السابق، ص 109.

[2] جوزف صقر: المرجع السابق، ص 88.

** **إلياس سركيس:** محام لبناني، حاكم مصرف لبنان المركزي (1967- 1976)، رئيس الجمهورية (1976-1982) تولى الحكم إثر صراع دامي شهدته البلاد في أواخر عهد الرئيس سليمان فرنجية، ينظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 236.

[3] عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج5، ص 418، 419.

[4] المرجع نفسه،ج5، ص 419.

3- أبعادها الإقليمية والدولية:

أ- البعد الإقليمي للحرب الأهلية اللبنانية:

لقد تعقدت الأمور خلال الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975م، وأخذ الوضع منحى آخر وذلك بدخول أطراف خارجية إلى ميدان الصراع، ودورهم المؤثر في الساحة اللبنانية وذلك بحكم موقعهم الإستراتيجي الهام في منطقة الشرق الأوسط، وتمثل سوريا وإسرائيل أهم المحاور في الصراع القائم باعتبارها قوى إقليمية عظمى، حيث كان لهما دور مميز في الحرب الأهلية اللبنانية.

1- سوريا والحرب الأهلية:

عندما نتحدث عن الأبعاد الإقليمية للحرب الأهلية، علينا أن نستثني سوريا ليس لأنها الطرف الخارجي الوحيد الذي يقلب موازين الأمور الداخلية في لبنان، وبالتالي يملك مفاتيح الوضع اللبناني كله، بحيث ستميل الأمور إلى الوجهة التي يريدها، بل لاعتبارات جغرافية تاريخية وإستراتيجية وسياسية. [1]

أ- البعد التاريخي الجغرافي:

تربط لبنان وسوريا علاقات وثيقة، نظرًا للموقع الطبيعي الجغرافي، فلبنان يعد امتدادا جغرافيا لسوريا، فسوريا تحد لبنان من جهتيه الشرقية والشمالية، ويحده جنوبًا شريط ضيق فلسطيني وغربا البحر الأبيض المتوسط، وهكذا نجد أن المنفذ الوحيد للبنان على العالم الخارجي هو سوريا. [2]

---

[1] غسان تويني: "إنقاذ لبنان "، مجلة السياسة الدولية ،ع 81، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة 1985، ص 253.

[2] فيصل جلول: المرجع السابق، ص16.

وقد شكلت لبنان وسوريا قديماً كيانا واحد وذلك انطلاقا من اعتبارات تاريخية عديدة من أبرزها، أن سوريا تعتبر القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية هو في الأصل أراضي سلخت عن سوريا (قسم كبير من البقاع والجنوب والشمال اللبناني).

ب- البعد السياسي:

يكمن البعد السياسي للتدخل السوري في الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها لبنان بالنسبة لسوريا، إضافة إلى الخلفية التاريخية، ومن هنا بدأ الاهتمام السوري بالوضع اللبناني منذ هزيمة يونيو 1967م، إلا أنه تضاعف مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975م، فبعد حرب الأيام الستة، أصبح تكوين جبهة عسكرية أحد أهم أهداف السياسة العربية السورية، وتتلخص فكرة الجبهة في إنشاء وحدة عسكرية بين دول المشرق العربي، وتكون سوريا محور هذه الجبهة. [1]

وقد كان لأحداث الأردن عام 1970م، وتخوف لبنان وتردده من تحويل أراضيه إلى أهداف للضربات العسكرية الإسرائيلية،إلى لفت المعنيين عن فكرة الجبهة، أما العراق فقد رأى أن الثقة لا توجد عند القيادات البعثية في كل من بغداد ودمشق، فبالرغم من غياب أطراف المشرق العربي عن موضوع الجبهة، ظلت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية يعملان على سير نجاح فكرة الجبهة، في حين كان لبنان يتفلت من الفرص ويتهرب من تقديم المساعدة والدعم، لكن هذه الجبهة الشرقية وئدت بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973م .[2]

---

[1] فيصل جلول: المرجع السابق، ص 293.

[2] المرجع نفسه، ص293، 294.

ج- التدخل السوري:

بعد اشتداد القتال في لبنان عام 1975م بين الفئات المتنازعة، كانت سوريا أسرع الأطراف العربية إلى الوساطة بهدف إيقاف الاشتباكات أولا، والتأثير في الموقف اللبناني وترتيب الأوضاع اللبنانية الفلسطينية في مرحلة لاحقة، وانطلقت الوساطة السورية من قناعة أن دمشق الأكثر تأثيرًا بما يجري في لبنان، نظرًا إلى روابطها التاريخية به، وكانت سوريا تستشعر الخطر المتمثل في الوضع اللبناني، وإمكانية استغلال إسرائيل له في ضرب الأمن السوري [1]، وكانت هذه القناعة هي المحرك الرئيسي للوساطة السورية بين الجماعات المتناحرة في لبنان وحرصت سوريا خلالها على أن تطرح نفسها كحكم خارجي، إذ أن التوصل إلى اتفاق سيكون في مصلحة جميع الأطراف بما فيها الوسيط نفسه، وانطلقت الوساطة السورية من منطلقات ثلاثة هي:

- إن ضمان أمن سوريا في مواجهة إسرائيل يتطلب لبنان مستقرا وقويا.
- إن استعمال القوة بين فئات اجتماعية وطائفية مختلفة، سيؤدي إلى تقسيم لبنان.
- إن سوريا وجميع الدول العربية لن تقبل التعامل مع أي كيان مسيحي في لبنان. [2]

ورغم دعوات التدخل العسكري من الأطراف المسيحية لم تتوقف الاتصالات بين بيروت ودمشق، إذ تواصلت الوساطة السورية، وفي 7 فيفري 1976م انتقل الرئيس فرنجية وكرامي إلى دمشق، وبعد مباحثات مع الرئيس حافظ الأسد تم التوصل إلى اتفاق حول "ميثاق وطني جديد"، أعلنه الرئيس سليمان فرنجية في رسالة وجهها إلى اللبنانيين في 14 فيفري 1976م، وعرف بالوثيقة الدستورية، ونجح بذلك الرئيس السوري حافظ

---

[1] فيصل جلول: المرجع السابق، ص294.

[2] يحي علي العلي : المرجع السابق، ص 69.

الأسد، بعد عام كامل من الاشتباكات المسلحة والعنف المتبادل، في التوصل إلى صيغة للحل، تجسدت في خطة إصلاحية أكدت على عروبة لبنان، وبينت حدود تعامل السوريين مع الصراع اللبناني. وهكذا أمكن الوصول إلى اتفاق سياسي ثم إخراجه في ما عرف "الوثيقة الدستورية" التي كرست طائفية الرئاسات الثلاث، والمناصفة في المقاعد النيابية.[1].

لقد أضحى التدخل العسكري السوري جزءا لا يتجزأ من الحرب الأهلية اللبنانية بعد أن قام الرئيس السوري حافظ الأسد بتقديم الدعم العسكري للموارنة، وبدخول القوات السورية المدرعة للحدود اللبنانية في مايو 1976م، تم فك الحصار بين الفلسطينيين واليساريين عن المناطق المسيحية، ولاسيما مدينة زحلة، وقد سعت سوريا من تدخلها إلى الحد من الهيمنة الفلسطينية على لبنان بالقوة، وإبقاء الموارنة في الخندق العربي وتذكيرهم بعروبتهم، وفي يونيو عام 1976م، أقدمت القوات السورية على حصار المعاقل الفلسطينية واليسارية، وقطع خطوط الإمداد والتموين برًا وبحرًا. [2]

وبذلك تمت السيطرة على ثلثي البلاد، هذا ما جعل الفلسطينيين يقفون موقف الدفاع وعلى إثر هذا انقلبت موازين القوى لصالح الموارنة، بعدما كانت في صالح أحزاب الحركة

---

[1] يحي علي العلي : المرجع السابق، ص 69-70.

[2] جوزيف أبو خليل: المرجع السابق، ص 64.

الوطنية، وحليفتها منظمة التحرير الفلسطينية، وعليه أقدم الموارنة على شن الهجمات ضد الجيوب المعادية لها في منطقة تل الزعتر وصولا إلى بيروت الشرقية بعد محاصرتها. [1]

ولم يكن لسوريا هدف من هذا التدخل سوى منع تأسيس نظام لبناني جديد غير خاضع لهيمنتها، وأصبحت بذلك القوات السورية تهيمن على ثلاثة أرباع الأراضي اللبنانية واستمر النفوذ السوري على لبنان وحكومته ورئيسه إلى غاية اغتيال رفيق الحريري * في 14 فيفري 2005.[2]

ومما سبق يمكن القول أن الدور السوري في لبنان مر بثلاث مراحل: الأولى كانت دور الوساطة واحتواء الأزمة، والثانية كانت محاولة البحث عن حل، وانتهت بالتوقيع على الوثيقة الدستورية، والثالثة فرض نهاية للأحداث والتدخل بالقوة في لبنان.

2- إسرائيل والحرب الأهلية اللبنانية:

تعود الأطماع الصهيونية في لبنان إلى فترة تاريخية بعيدة، فنظرًا لموقعها المتاخم لفلسطين، دخل لبنان في دائرة مواجهة الخطر الصهيوني، ورأى الآباء الأولون للصهيونية العالمية بأن ضمان أمن دولة إسرائيل، لن يكون إلا بالسيطرة على الأراضي المجاورة لفلسطين، ومن هنا بدأت الحركة الصهيونية تلقن أطفال اليهود أسفار العهد القديم وتشحنهم بنزعة التوسع والاحتلال، وتعليمهم أساطير ممزوجة بمسحة دينية وتاريخية

---

[1] المرجع نفسه، ص64،65.

* **رفيق الحريري**: رئيس وزراء لبناني سابق، ورجل أعمال، ويحمل الجنسيتين اللبنانية والسعودية ، لعب دورًا مهما في إعمار لبنان بعد فترة الحرب الأهلية، ينظر : منتدى المصطبة : متوفر على الرابط http://vb-e/mt ba.com/t 209640 Htm، تم الإطلاع عليه: 27- 04- 2016، على الساعة 8:40.

[2] نور وليد: حرب لبنان حقيقة ما جرى بين حزب الله وإسرائيل رؤية شرعية وسياسية، مركز النور للنشر، لبنان 2006، ص44.

مشوهة فمن "شعب الله المختار"، إلى "أرض الميعاد" التي وعدهم بها "الإله يهوه"، إلى "الحق التاريخي" المزعوم بأرض العرب الممتدة من النهر الكبير– الفرات إلى نهر النيل.[1]

وفي إطار تشكيل إسرائيل لمفاهيمها الأمنية، فقد شكلت العلاقة بين إسرائيل ولبنان أربع مراحل متعاقبة، وهو ما سيكون أحد أهم العناصر الحاكمة في الحرب الأهلية اللبنانية وهي كالآتي:

أ– **مرحلة ما قبل عام 1975**: وهي المرحلة التي شهدتها معارك الاختبار الأولى لاستنزاف قواعد الفدائيين الفلسطينيين، في مناطق العرقوب والقرى الجنوبية الأمامية، كما شهدت عددًا من العمليات الخاطفة، ضد مواقع حساسة في الأراضي اللبنانية، أبرزها الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت الدولي.

ب– **مرحلة انفجار الحرب الأهلية عام 1975**: وفيها اتسع هامش النشاط الإسرائيلي وصار لبنان عرضة للاختراقات الإسرائيلية على جبهتي الجنوب والداخل في آن واحد وانتهجت إسرائيل خلال هذه المرحلة نهجا أمنيا مزدوجا: جانبه الأول، اعتماد نظرية القتال الهجومي عبر شن الضربات الوقائية من الجو والبر والبحر ضد القواعد المشتركة للأحزاب اللبنانية اليسارية، ومنظمات المقاومة الفلسطينية. [2]

أما جانبه الثاني: فقد ساعد التسرب السياسي على اختراق الداخل اللبناني وساعدت البنية اللبنانية المتداعية بفعل التمزق الأهلي على رفع التصعيد الإسرائيلي، إلى

---

[1] عدنان السيد حسن: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس، بيروت، 1989، ص 91.

[2] خليل حسن: المرجع السابق، ص 313.

درجة الرغبة في إنشاء كيانات طائفية موالية لإسرائيل، بل خلق نظام حكم في لبنان صديق لها.[1]

ج- مرحلة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1978: وفي آذار – مارس 1978 حصلت "عملية الليطاني" (ينظر الملحق رقم 06) والتي استولت فيها القوات الإسرائيلية على مناطق واسعة جنوب نهر الليطاني. [2]

ومن النتائج التي ترتبت على اجتياح الجنوب، كان الحزام الأمني أو ما يسمى "المنطقة الأمنية"، إضافة إلى إيجاد منطقة دولية عازلة، تشرف عليها قوات متعددة الجنسية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي " الرقم 425 " الصادر في 19 آذار – مارس 1978م، ولأول مرة يتخذ مجلس الأمن تدابير عملية، فيقرر وضع قوات الطوارئ الدولية بصفة مؤقتة من أجل تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني، وإعادة السلام والأمن الدوليين. [3]

د- مرحلة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982: وفيها بلغت مفاهيم الأمن الإسرائيلي ذروتها، إذ عزمت القيادة الإسرائيلية على غزو لبنان عام 1982م.[4] وذلك انطلاقا من أهداف إستراتيجية:(ينظر الملحق رقم 07).

---

[1] خليل حسين: المرجع السابق، ص314.

[2] محمد خواجة: إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان 1982، تق: نبيه بري، دار الفارابي، بيروت، 2011، ص 24.

[3] (،): "من أجل الجنوب من أجل لبنان "، المؤتمر الثقافي – النقاد الأول، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي بيروت، 1979، ص 35.

[4] شمعون بيرس: معركة السلام، تر : عمار فاضل، مالك فاضل، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 264.

- التوسع الذي تسعى إسرائيل لتحقيقه إلى المدى البعيد.
- الثأر من محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن.
- تدمير المقاومة الفلسطينية المتواجدة في لبنان، وضرب الحركة الوطنية المساندة لها، ثم محاصرة سوريا، وهذا ما يجعل إسرائيل تحقق أطماعها الصهيونية في الأراضي اللبنانية. [1]

ب- البعد الدولي للحرب الأهلية اللبنانية:

لقد سمحت الظروف المحلية والإقليمية في لبنان لتدخل دولي واسع في الحرب الأهلية اللبنانية، ومنها القوتان العظيمتان في ذلك الوقت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي.

لقد بدت الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من تدخل ومناسبة، وكأنها تؤيد الحرب وتريد استمرارها، حيث مثلا شجعت الميليشيات المسيحية في محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية، كما بدت مؤيدة لتدخل الجيش السوري في لبنان، وانتخاب الرئيس إلياس سركيس المدعوم من طرف سوريا. [2]

وفي المقابل أبدت دعما للاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في مارس 1978م ولعبت دور الشريك للقوات الإسرائيلية في اجتياحها لبيروت سنة 1982م. [3]

---

[1] مصطفى بكري المعروف : "الجنوب اللبناني واحتمالات المستقبل "، مجلة السياسة الدولية، ع 83، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص 137.

[2] توفيق بوقاعدة : مستقبل الدولة الطائفية في لبنان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: عمار جفال، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 182.

[3] المرجع نفسه، ص 182.

فقد كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على تشجيع ثنائية الاستقطاب في المنطقة بين سوريا وإسرائيل، ويرى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر *، بأن سياسة أمريكا تدور حول دولتين لازمتين في الشرق الوسط هما إسرائيل وسوريا، وعدم أهمية الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس لم تولي للحرب الأهلية اللبنانية الأهمية اللازمة إلا بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويمنع انهيار كامل لمؤسسات الدولة اللبنانية.[1]

وانطلاقا من هذا السياق فالولايات المتحدة الأمريكية تفضل التعامل مع الدول الكبرى فالدول الصغيرة، تزعجها لأن تكلفتها باهظة وعائدها قليل، وإذا كان لبنان قد أصبح غير قادر على حل مشاكله، فلماذا لا تقوم سوريا بحلها بدلا عنه؟ وحتى إذا أدى ذلك إلى إقامة ولايات عربية متحدة، أو مجموعة عربية على نمط المجموعة الأوروبية فإنهما نموذجان لا يختلفان عن النماذج التي تساندها السياسة الأمريكية عموما. [2]

أما الإتحاد السوفياتي فكان يدعم سوريا ويعمل على حفظ المقاومة الفلسطينية، ولم يكن لبنان موجودًا في حسابه، إلا بما يخدم حلفاءه السوريين والفلسطينيين، فهو ينصح سوريا ويعطيها المعلومات ويدعمها في نهجها في ما تقرره، لأنها تمثل بوابته الوحيدة على منطقة الشرق الأوسط. [3]

* **هنري كيسنجر** : شغل منصبي مستشار رئيس الجمهورية الأمريكية لشؤون الأمن القومي، ووزير خارجية الولايات المتحدة، وأظهر مهارة ودهاء في فني الدبلوماسية، ينظر : مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968- 1978، تر: خليل فريجات، ، (د. د. ن) ، (د. م. ن)،ج1،(د. ت)، ص 2.

[1] توفيق بوقاعدة: المرجع السابق، 182.

[2] غسان تويني: المرجع السابق، ص 253.

[3] توفيق بوقاعدة: المرجع السابق، ص 182.

4- إنتهاء الحرب والتوقيع على الوفاق الوطني 1989:

أ- ظروف إقرار وثيقة الطائف:

اتسمت هذه المرحلة بفراغ دستوري، من جراء تعذر انتخاب رئيس الجمهورية والانقسام الطائفي للجيش، وتحوله إلى ميليشيات مسيحية وإسلامية، عقب تنحي الرئيس أمين الجميل ورفضه تسليم حكم البلاد إلى الحكومة التي يرأسها سليم الحص، خوفا من أن تقع صلاحيات رئيس الجمهورية المارونية بيد رئيس الوزراء السني، فأجتمع زعماء الموارنة في القصر الجمهوري في 22 سبتمبر 1988م، وانتهوا إلى تسمية ميشال عون * لحكومة عسكرية مؤقتة [1]، يكون أعضاؤها هم أعضاء المجلس العسكري المتوازن طائفيا تتولى تنظيم الانتخابات الرئاسية في أقرب فرصة سانحة، الأمر الذي عقد من العملية السياسية في البلاد، قبل ميشال عون بالتكليف ساعات قبل نهاية ولاية الرئيس الجميل إلا أن رئيس الحكومة سليم الحص رفض هذه الخطوة، وتمسك بشرعية حكومته، كما رفض أعضاء المجلس العسكري المسلمين التكليف، وانسحبوا من هذه الحكومة وبقيت عرجاء طائفيا بأعضائها المسيحيين فقط. [2]

وبذلك دخل لبنان مرحلة جديدة من الانقسام في ظل حكومتين، حكومة سليم الحص التي تعتبر نفسها الحكومة الشرعية، وحكومة العماد ميشال عون التي تعتبر نفسها الحكومة الدستورية.

---

* **ميشال عون:** عسكري وسياسي لبناني، ورئيس التيار الوطني الحر، كان قائدًا للجيش اللبناني من 23 يونيو 1984 إلى غاية 27 نوفمبر 1989، ورئيس الحكومة العسكرية التي تشكلت في عام 1989، متوفر على الموقع الإلكتروني : http://ar-wikipedia-org، تم الإطلاع عليه: 28- 04- 2016، على الساعة 9:14.

[1] توفيق بوقاعدة: المرجع السابق، ص 197.

[2] عارف العبد: المرجع السابق، ص 197.

لقد كانت الفترة التي تسلم فيها ميشال عون زمام الأمور في بعبدا فترة مليئة بالتحولات الإقليمية، فالانتفاضة الفلسطينية كانت مشتعلة في الضفة الغربية، وقطاع غزة وكان الأردن قد تخلى في نهاية جويلية 1988م، عن مطالبته بالأراضي المحتلة، وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية تأسيس دولة فلسطين المستقلة بالجزائر، إلا أن الحدث الأبرز كان إنتهاء الحرب العراقية- الإيرانية في جويلية 1988م، أي قبل شهرين من دخول ميشال عون إلى القصر الجمهوري في بعبدا، وبدأ العراق يدفق الأسلحة على القوات اللبنانية، ومن ثم باتجاه الجيش بقيادة عون. [1]

الأمر الذي شجع العماد ميشال عون على المطالبة بإنهاء الاحتلال السوري للبنان وأعلن في 14 فيفري 1989م، وبشكل مفاجئ "حرب التحرير" ضد القوات السورية التي كانت تسيطر على نصف بيروت والجبل والبقاع والشمال وثلثي الجنوب، ودعمته في حربه تلك العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية . [2]

ب- مساعي اللجنة الثلاثية العربية:

بعد إعلان العماد عون "حرب التحرير" واندلاع المعارك، وموجات القصف العشوائي سارعت باريس للتحذير من مخاطر القيام بعمليات عسكرية في المناطق الشرقية، وقامت مظاهرات مؤيدة لعون في فرنسا، وفي هذا الوقت كان الموقف الأمريكي مغايرا لتوجهات عون، حيث اعتبرت واشنطن أن تصعيد الموقف وتفجيره بشكل كبير لن يجبر الدول العظمى على وضع لبنان في أولوية اهتماماتها. [3]

أما القادة العرب فتداعوا لعقد قمة في الدار البيضاء في المغرب من 23- 26 أيار/ مايو 1989 لدراسة الوضع اللبناني، وقرروا تأليف لجنة ثلاثية عليا، مكونة من

---

[1] يحي علي العلي : المرجع السابق، ص 93.

[2] توفيق بوقاعدة: المرجع السابق، ص 198.

[3] يحي علي العلي : المرجع السابق، ص 95.

ملك السعودية وخادم الحرمين الشريفين الملك "فهد بن عبد العزيز"، ورئيس الجمهورية الجزائرية "الشاذلي بن جديد"، وملك المغرب "الحسن الثاني"، ومنحت صلاحيات شاملة لحل الأزمة اللبنانية، عقدت هذه اللجنة اجتماعا في الرباط، تبنت فيه خطة عمل على المستويين الأمني والسياسي، ودعت إلى وقف فوري لكل أعمال العنف، ورفع الحصار وفتح المعابر، وبدأت في إعداد وثيقة وفاق وطني لحل الأزمة اللبنانية، وأوكلت إلى وزراء خارجية الدول الثلاث مهمة القيام بالإجراءات اللازمة، لتنفيذ خطة العمل. [1]

وقررت أن يتفرغ الأخضر الإبراهيمي * لمتابعة كل القضايا مع جميع المعنيين، ولم تنجح مساعي اللجنة الثلاثية في وقف التدهور، فقررت وقف نشاطها الرامي لتسوية المشكلة اللبنانية، وحملت سوريا مسؤولية وصول اللجنة إلى طريق مسدود، لكن في 17 سبتمبر 1989م عاودت اللجنة الاتصالات من أجل استئناف المهمة حيث أصدرت بيانًا عرف ببيان النقاط السبع، حيث حظي البيان بدعم عربي ودولي واضح. [2]

وبعد ذلك توجه الأخضر الإبراهيمي ممثل اللجنة إلى بيروت للبحث مع الأطراف كيفية تنفيذ النقاط السبع، وتمت الموافقة عليها، وأعطى العماد عون موافقته عليها أيضا والتقى عون النواب قبل مغادرتهم إلى الطائف ودعاهم إلى الذهاب والبقاء على اتصال

---

[1] فتحي علي حسين : "الأزمة اللبنانية إلى أين؟"، مجلة السياسة الدولية، ع98، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1989، ص 150.

* **الأخضر الإبراهيمي** : سياسي ودبلوماسي جزائري، تلقى دراسته في الجزائر وباريس، وانتسب لجبهة التحرير الوطني الجزائري منذ بدايات الثورة الجزائرية في مطلع الخمسينات، مثل الثورة الجزائرية، ثم الحكومة المؤقتة في جنوب شرق آسيا (1956– 1961)، وأصبح مديرًا عاما لوزارة الخارجية (1961– 1963)، ثم سفيرا للجزائر في مصر والسودان (1963– 1969) ،ولدى الجامعة العربية (1963– 1970)، ينظر : عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 1، ص 109.

[2] فتحي علي حسين : المرجع السابق، ص 150.

معه، وقد تولى رفيق الحريري الاتصال بالنواب فردًا فردًا، ودعاهم إلى الطائف بعد أن تم تأمين كل الترتيبات لانتقالهم إلى السعودية. [1]

ج- الاتفاق في الطائف:

في 29 سبتمبر 1989م وصل إلى الطائف 62 نائبًا من مجموع 73 نائب، وبدأت جلسات المؤتمر بتاريخ 30 سبتمبر حتى يوم 22 أكتوبر، لقد تركز النقاش على مسألتين هامتين هما: الإصلاح السياسي ومسألة السيادة، وكان كل محور يبدو متشددًا في المواد والقضايا، فالجانب المسيحي دافع عن صلاحيات رئيس الجمهورية، ومحور نواب السنة ركز مداخلاته على تعزيز صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، ومحور نواب الشيعة ركز اهتمامه على تعزيز صلاحيات رئاسة مجلس النواب، أما جبهة الأحزاب الوطنية فكان تركيزها على ضرورة إحداث آلية واضحة لإلغاء الطائفية السياسية * والتقليص من صلاحيات رئيس الجمهورية. [2]

وبعد خلافات حادة ومداخلات عنيفة كادت أن تطيح بالمؤتمر، إلا أن تدخل اللجنة العربية الثلاثية ورفيق الحريري، أسفرت عن صيغ توافقية في جميع القضايا وبقيت القضية الشائكة هي قضية السيادة وبالأخص مسألة إعادة انتشار القوات السورية على الأراضي اللبنانية، وبعد ذلك أختتم المؤتمر بالتصويت على الإصلاحات التي تم التوافق عليها، وإدخالها في نص الوثيقة العربية وحملت اسم وثيقة التضامن الوطني اللبناني وذلك يوم الحد في 22 أكتوبر 1989م[3].

---

[1] يحي علي العلي : المرجع السابق، ص 97.

* **الطائفية السياسية:** تحمل الطائفية السياسية نتائج سلبية، في الواقع إلا أنه ينظر من جهة قانونية كونه يعد شكل من أشكال التنظيم السياسي للمجتمع، حيث يتم تنظيم الدولة على أساس الإرث التاريخي والديني للمؤسسات، ينظر : charbel nahas : op cit, p 13.

[2] يحي علي العلي : المرجع السابق، ص 98.

[3] المرجع نفسه ، ص99.

محتوى اتفاق الطائف: يتكون اتفاق الطائف (ينظر الملحق رقم 08) المصادق عليه بتاريخ 5 نوفمبر 1989م من قبل مجلس النواب على أربعة عناوين رئيسية:

أولا: المبادئ العامة والإصلاحات: نصت فقرات هذه المادة على المبادئ العامة كتأكيد على استقلال لبنان وهويته العربية، وشكله السياسي كدولة جمهورية برلمانية ديمقراطية أما الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها هي توزيع مقاعد مجلس النواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وتم حصر صلاحيات رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى في مجالات مختلفة كالإدارة والتعليم والمحاكم. [1]

ثانيا: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية: نصت فقرات هذه المادة على حل جميع الميليشيات اللبنانية، وغير اللبنانية وتعزيز قوى الأمن الداخلي، والقوات المسلحة وحل مشكلة المهجرين، وتأكيد حقهم بالعودة إلى الأماكن الأصلية التي هاجروا منها.

ثالثا: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي: حيث أكد الاتفاق على ضرورة العمل على تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (425)، وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها.

رابعا: العلاقات اللبنانية السورية: أكدت هذه المادة على العلاقات المميزة التي تجمع لبنان وسوريا، والتأكيد على أن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرًا أو مركزًا لأي نشاط يستهدف الأمن السوري، كما يؤكد حرص سوريا على الأمن والاستقرار في لبنان. [2]

---

[1] عبد العزيز محمود أبو فضة : الحرب السادسة التي شنها العدو على حزب الله في لبنان تموز 2006، دار الراية الأردن، 2009، ص 186، 187 .

[2] فتحي علي حسين : المرجع السابق، ص 150.

تنفيذ اتفاق الطائف:

وبعد المفاوضات العديدة على إقرار صياغة الإتفاق في 22 أكتوبر 1989م اعترض الجنرال عون على هذه الوثيقة، وأمر بحل مجلس النواب في 4نوفمبر 1989م[1].

وإثر إعلان عون رفض الاتفاق كان رد الفعل عنيفا إذ عمت التظاهرات الرافضة في المنطقة الشرقية، ولدى وصول النواب إلى مطار القليعات في شمال لبنان، انعقدت جلسة في يوم الأحد 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، وتمت المصادقة على وثيقة الوفاق الوطني وانتخب رينيه معوض * رئيسا للجمهورية.[2]

وقد كلف الرئيس الجديد الرئيس الحص تشكيل حكومة وطنية كما نص اتفاق الطائف، ولكن في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر اغتيل الرئيس معوض، وفي 24 نوفمبر 1989م تم انتخاب إلياس الهراوي خلفا له في شتوار، وأعلن الهراوي عزل العماد عون عن قيادة الجيش ورفض الأخير ذلك معلنا أنه رئيس الحكومة الشرعية، فقررت حكومة الهراوي فرض الحصار على مناطق سيطرة العماد عون، بهدف إزالة التمرد نهائيا واستعادة قصر بعبدا.[3]

وفي 13 أكتوبر 1990م تم الهجوم من قبل وحدات الجيش التابعة لحكم الرئيس الهراوي على مناطق سيطرة ميشال عون، وتمت بذلك السيطرة على القصر الجمهوري وزارة الدفاع، ففر العماد عون إلى السفارة الفرنسية، وطلب وقف النار وغادر بعد ذلك إلى فرنسا.[4]

---

[1] يحي علي العلي : المرجع السابق، ص 99.

* **رينيه معوض:** رئيس لبنان من 5 نوفمبر 1989 إلى غاية 22 نوفمبر 1989، تم انتخابه سنة 1989م رئيسا لبنان وكان هو أول رئيس للبنان بعد إتفاق الطائف، لكنه تعرض للاغتيال في 22 نوفمبر 1989، ينظر : http://arz.wikipedia.org/wiki، تم الإطلاع عليه يوم: 28- 04- 2016، 09:10.

[2] يحي علي العلي : المرجع السابق، ص100.

[3] توفيق بوقاعدة: المرجع السابق، ص 199.

[4] جوزف صقر: المرجع السابق، ص 111.

وعليه عرفت مرحلة ما قبل الطائف نهاية الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت من عام 1975 إلى عام 1989، إلا أن هذه المرحلة لم تكن نهاية للأزمة اللبنانية بل كانت فترة شديدة التعقيد والحساسية لما شابها من توتر سياسي وأحيانا عنف، فالأزمة اللبنانية ليست أزمة واحدة بل أزمات عديدة، أزمة لبنانية داخلية، وأزمة مرتبطة بالعلاقات اللبنانية السورية، والنزاع اللبناني الإسرائيلي. (1)

(1) Emma Soubrier, Liban la résistance à la guerre 1975- 1990, Moyen – Orient, Magazine trimestriel, numéro 10, Avril – Juin2011, p 88.

الفصل الثاني: إنعكاسات الصراعات الطائفية على إستقرار لبنان

أولا: أثرها على الحالة السياسية والاجتماعية.

ثانيا: أثرها على المظاهر الحضارية.

أولا: أثرها على الحالة السياسية والاجتماعية:

يتسم لبنان بانقساماته العميقة، وتاريخه الطويل مع الصراعات الطائفية بداية من أزمة 1958، ثم الأزمة اللبنانية الفلسطينية عام 1969، وصولا إلى الحرب الأهلية اللبنانية، فالبلد عانى حروبا مدولة، وعاش حالة مستمرة من عدم الاستقرار التي تؤججها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بما فيها المواجهات الطائفية والإقليمية، كما أنه كثيرًا ما ارتبط بجيرانه بعلاقة متنافرة، الأمر الذي أثر على استقرار لبنان من جميع النواحي، حيث سأحاول في هذا العنصر أن أسلط الضوء على أهم التأثيرات التي أحدثتها الصراعات الطائفية على الحالة السياسية والاجتماعية.

1- أثرها على الحالة السياسية:

سأتطرق في هذا العنصر إلى أهم الانعكاسات التي أحدثتها الصراعات الطائفية على الاستقرار السياسي، وتتمثل أهم هذه التأثيرات في: الولاء الطائفي على حساب الولاء الوطني، وكذلك تدني شرعية النظام السياسي، وكعنصر ثالث سأتحدث عن ضعف سيادة الدولة على الأراضي اللبنانية.

أ- الولاء الطائفي على حساب الولاء الوطني:

بالرجوع إلى التجارب التاريخية، نجد أن النظام السياسي في لبنان كان يعاني من إشكالية ولاء السلطة السياسية للطائفة التي تنتمي إليها على حساب الولاء للدولة، فكانت كل مرحلة تمتاز باحتكار طائفة للحكم على حساب الطوائف الأخرى، بداية بالعهد العثماني، وإعطاء الحكم لمتصرف درزي على حساب الطوائف الأخرى [1]، التي كانت مضطهدة وأهمها المسيحيون، ثم عهد الانتداب الفرنسي أين انقلبت الموازين فأصبح حكم

[1] مزابية خالد: الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، إشراف: شليغم غنية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 47.

جبل لبنان لمتصرف مسيحي، وبالتالي خدمة الطائفة المسيحية على حساب الطوائف الأخرى[1].

وقد استمر هذا الاحتكار للسلطة حتى مع استقلال لبنان، وصدور الميثاق الوطني سنة 1943م، الذي اتفق فيه المسلمون والمسيحيون على معادلة مهمة جدًا، وهي تخلي المسيحيين عن الرغبة في الحماية الفرنسية، مقابل أن يتخلى المسلمون عن فكرة الوحدة مع سوريا، وكذلك ضرورة توزيع السلطات بين الطوائف. [2]

فتم تقسيم المناصب على النحو التالي: رئاسة الجمهورية من نصيب الطائفة المسيحية المارونية، ورئاسة الحكومة من نصيب الطائفة السنية المسلمة، ورئاسة المجلس النيابي للطائفة الشيعية. [3]

ومع ذلك بقيت هيمنة الطائفة المسيحية المارونية على الحكم، واتهم المسلمون السلطة السياسية بأنها سلطة الموارنة، وأنها لا تمثل الشعب بقدر ما تمثل طائفة بعينها تخدم مصالحها بطريقة غير مباشرة، وما أكد ذلك تلك المجازر التي حدثت في حق الدروز في الخمسينات، كما أن الحكومات المتعاقبة لم توفق في بناء الدولة القادرة والعادلة التي تؤمن الانصهار الوطني لجميع اللبنانيين، فلقد برزت الشخصية الخاصة بكل طائفة حتى في المؤسسات غير الحكومية، مما جعل الوحدات الطائفية هي العناصر المكونة للدولة اللبنانية، وليس للمواطن اللبناني. [4]

يبدو جليا في لبنان انعدام التعايش السياسي، وركون الجميع إلى الذات، فالسلطة تمثل القاسم المشترك بينهم جميعا حيث هي الهدف وهي أيضا الوسيلة. الأحزاب في

---

[1] مزابية خالد: المرجع السابق، ص 47.

[2] أكرم محمد عدوان : الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، بحث جامعي، كلية الآداب قسم التاريخ والآثار الجامعة الإسلامية بغزة، 2011، ص 3.

[3] إسكندر بشير: الطائفية في لبنان إلى متى؟، دار مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 17.

[4] مزابية خالد: المرجع السابق، ص 48.

لبنان من الناحية القانونية، ما زالت محكومة بأحكام قانون الجمعيات العثماني الصادر عام 1909م بالرغم من أن مشاريع كثيرة أعدت لترعى شؤون الأحزاب السياسية إلا أنها كلها باءت بالفشل، بسبب تعدد التيارات، واختلاف النزعات، الأمر الذي أبقى الأحزاب في لبنان خاضعة لمزاجية الوزراء ومصالحهم، وليست نتيجة لما تتطلبه مصلحة لبنان العليا، مما ساعد على الشرذمة الحزبية. [1]

بالإضافة إلى عامل الوضع القانوني ،هناك عامل الطائفية المكرس بصورة كبيرة في الواقع الحزبي اللبناني، فمعظم التشكيلات السياسية طائفية، ومن خلال سيطرة طائفة واحدة على بقية الطوائف في الحزب الواحد، وتسعى للعب دور سياسي ودور فكري متميز عن بقية الطوائف في المجتمع اللبناني.

وبدت العصبية الكبرى ممثلة في أن المسؤولين يتجنبون بحث مطالب الناس وحاجاتهم وشؤون مناطقهم، بل يسعون دائما ويعمدون إلى تحويل الصراع الاجتماعي الاقتصادي إلى صراع طائفي، إدراكا لدى الجميع أن كل طائفة اكتسبت صفة المجتمع الذي باتت له معتقداته وطقوسه وزعامته، وأحيانا طموحاته وهذا المجتمع الخاص لكل طائفة أنتج شعورًا طائفيا، وولاء طائفيا طغى على أي ولاء آخر. [2]

كما أن النواب في لبنان لا يعارضون مشروعا اقتصاديا، لأنهم ينتمون إلى اليمين أو إلى اليسار، إنما لأن الطائفة التي ينتمون إليها لم تحصل على حصتها في المشروع،

---

[1] حسان بن نوي : تأثيرات الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط (دراسة حالة لبنان)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: لعجال محمد لمين، جامعة محمد خيضر، 2010، ص78.

[2] المرجع نفسه، ص79

نظرًا لأن تركيبة الأحزاب في لبنان طائفية لا تهتم بالبرامج بقدر ما تهتم بالبقاء في القيادة مدى الحياة.[1]

ومع توقيع اتفاق الطائف الذي أراد أن يتجاوز الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية، وذلك بإحلال الانتخاب على أساس وطني لا طائفي، وبمرور الوقت اتضح أن هناك فجوة بين الجانب القانوني والجانب الواقعي، حيث أن مسألة إلغاء القيد الطائفي التي نص عليها الطائف لم تحرز تقدما ملحوظا، وبقيت العديد من ممارسات التمييز الطائفي التي تغذي ولاء الشخص لطائفته على حساب الولاء الوطني. [2]

ب- تدني شرعية النظام السياسي:

إن مفهوم الشرعية يعني قبول النظام السياسي من طرف الشعب، ومدى تحقيق هذا النظام لتطلعات وآمال ومتطلبات المواطنين، وهذا لا يتأتى إلا بسلطة سياسية يختارها المواطن تكون نابعة من إرادته، وفي بلد كلبنان تتعدد فيه المذاهب والطوائف، يتطلب تحقيق الديمقراطية فيه ارتباطا مستمرًا بحيوية المجتمع وتقاربا دائما مع مختلف التيارات الاجتماعية، وكلما ابتعد النظام السياسي عن احتواء التعددية كلما وقع أكثر فأكثر في أزمة الشرعية، بل وتظهر العديد من الأزمات السياسية التي عادة ما تنتهي بمآسي تمس استقرار الدولة، ويكون المواطن اللبناني هو المتضرر الأساسي في هذه المعادلة. [3]

وهذا ما حدث في أزمة 1958م، والأزمة الفلسطينية-اللبنانية لعام 1969م وكذلك الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1975م، حيث ظهرت الإرادة السياسية في اتفاق الطائف

---

[1] حسان بن نوي: المرجع السابق، ص 79.

[2] جوزف صقر: المرجع السابق، ص 135.

[3] مزابية خالد: المرجع السابق، ص 51، 52.

لإخراج البلد من دوامة العنف بالتركيز أساسا على صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف اللبنانية بحيث لا يكون فيها أي طرف غالبا أو مغلوبا. [1]

ج- ضعف سيادة الدولة:

لقد عانت الدولة اللبنانية منذ نشأتها إلى اليوم من إشكالية عدم الثقة سواء بين صانعي القرار داخل السلطة السياسية أو بين أفراد المجتمع، وهذا مرجعه أساسا إلى الاختلاف العرقي والعقائدي الذي غذته التجارب التاريخية، والتي مر فيها لبنان بالعديد من التحولات انتصرت فيها طوائف على حساب أخرى، وذلك بفعل السياسة المنتهجة من طرف الحضارات والدول التي تعاقبت على حكم لبنان، وحتى مع استقلال لبنان سنة 1943م بقي الوضع كما هو عليه، حيث كان من المفروض أن تعالج مرحلة الاستقلال سلبية التمثيل الطائفي، ولكنها أقرت كنظام للتعايش والمشاركة النسبية في الحكم، وهذا ما يؤكد التمسك بالدستور القديم الصادر سنة 1926م.[2]

وما قام النظام السياسي بفعله خلال هذه الفترة هو مجرد إدخال تعديلات لتخليصه من قيود الانتداب الفرنسي، لكن الممارسة الطائفية بقيت على حالها ولم تظهر بوادر التوافق مما أسهم في العديد من الأزمات التي لم تستطع الدولة اللبنانية إيجاد حل لها، كما أن النظام السياسي اللبناني ظل عاجزًا عن حماية الدول اللبنانية، وقد أثبتت العديد من الأحداث التاريخية التي تلت استقلال لبنان ذلك بداية بأحداث 1958م التي ارتكبت فيها مجازر بحق الطائفة الدرزية، ثم الحرب الأهلية سنة 1975م التي راح ضحيتها الآلاف من اللبنانيين ولم يستطع النظام تحريك أي ساكن خلال هذه الحرب. [3]

---

[1] أحمد عبيدات وآخرون : النظام السياسي العربي والديمقراطي (الأردن، فلسطين، مصر، اليمن، لبنان، المغرب، الخليج العربي) ، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2001، ص 89.

[2] مزابية خالد: المرجع السابق، ص 54.

[3] المرجع نفسه، ص 54.

وسأحاول في هذا العنصر أن أبرز أهم إخفاقات النظام الطائفي اللبناني والتي أضرت بسيادة الدولة اللبنانية وذلك على النحو التالي:

1- إعطاء الفرصة للتدخل الخارجي: كل بلد له أعداء، بناءًا عليه وحسب التفاوت في درجات وجود الأعداء ووجود التآمر الخارجي، فإن وجود مشكلة تمييز وإقصاء لبعض الشرائح والأطراف يعطي الفرصة للجهات الخارجية، وهذه الأخيرة تبحث عن مثل هذه الثغرات من أجل إضعاف هذا البلد، فوجود حالة من التمييز تعني ضعفا وثغرة في الاستقرار السياسي والاجتماعي في الوطن. [1]

وفي بلد كلبنان كان ولا زال مسرحا لتدخلات القوى الإقليمية والدولية في شؤونه خاصة بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية التي فتحت الباب على مصراعيه، أمام الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية، فالتدخل في شؤون لبنان لم يكن في الحرب الأهلية لعام 1975م فقط بل كان منذ زمن بعيد، فقد وظفت القوى الدولية والإقليمية الأراضي اللبنانية لمحاربة خصومها، وحولت لبنان إلى رهينة لمصالح هذه الأطراف. [2]

فقد تدخلت الدول الأوروبية سنة 1860م بعد النزاع الدموي بين الدروز والمسيحيين تحت شعار حماية الطائفة المسيحية، وبسبب الصراع الدموي الذي شهده لبنان عام 1860م بين الموارنة والدروز والذي تحول إلى مذابح رهيبة، حملت الدول الأوروبية على التدخل، لدى الدولة العثمانية، لحماية المسيحيين لتنتهي المسألة إلى وضع نظام جديد، وقع عام 1861 في إسطنبول- نال بمقتضاه جبل لبنان استقلالا ذاتيا، تحت سيادة الدولة العثمانية وقد عدل هذا النظام عام 1864م، واستمرت معه التدخلات

---

[1] حسن بن موسى الصفار: المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2008، ص25.

[2] توفيق بوقاعدة: المرجع السابق، ص 174.

الأوروبية في شؤون اللبنانيين، إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، وسقوط الدولة العثمانية، واستمر التدخل مع الانتداب الفرنسي سنة 1920م.[1]

ولم يسلم لبنان من التدخلات الأجنبية بعد إعلان استقلاله عن فرنسا، خاصة مع استمرار الفتن الطائفية المحلية، والصراعات الدولية، التي تبدت في العديد من الأحداث من أهمها أزمة 1958م، إلى أن تفجرت الشرارة الأولى للحرب الأهلية عام 1975م، فاتحة الباب على مصراعيه، أمام الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية في لبنان. ليسهم ذلك في زيادة العنف واللاثقة بين الطوائف المشكلة للمجتمع اللبناني. [2]

2- الاغتيالات: إن تاريخ لبنان مليء باغتيال العديد من القادة السياسيين نذكر منهم اغتيال الرئيس بشير الجميل إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م، اغتيل بعد خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه. [3] والرئيس رشيد كرامي سنة 1987م، رئيس الوزراء رياض الصلح سنة 1951م، رئيس الحركة الوطنية كمال جنبلاط سنة 1977م وغيرهم من زعماء الأحزاب والتيارات الوطنية. [4]

بالإضافة إلى ما حدث بعد اتفاق الطائف من خلال اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري سنة 2005، والذي انقسمت بعد مقتله القوى السياسية في لبنان بين قوى 14 و8 آذار، وتبادلت الأطراف الاتهامات بشأن مقتل رئيس الوزراء، وخرج مؤيدو الحريري للشارع، وألقوا بالمسؤولية على سوريا، ثم ازدادت المظاهرات حجما حيث احتشد ما يقارب

---

[1] توفيق بوقاعدة: المرجع السابق، ص 174، 175.

[2] المرجع نفسه، ص 176.

[3] محمد علي المداح : "الأبعاد الأمنية والسياسية لانتخابات الرئاسة اللبنانية "، مجلة السياسية الدولية، ع 93، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1988، ص 137.

[4] يوجين روجان: تاريخ العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، تر : محمد إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ص 12.

مليون شخص بالعاصمة بيروت مطالبين بالاستقلال عن الهيمنة السورية على لبنان وبفعل الضغط الجماهيري والدولي، فقد انسحبت مباشرة القوات السورية من لبنان. [1]

2- أثرها على الحالة الاجتماعية:

لقد أدت الحرب إلى أوسع تحول ديمغرافي شهده لبنان في تاريخه، نتيجة التهجير والهجرة والدمار، وتدهور القطاعات الإنتاجية من صناعة وتجارة إضافة إلى الخوف والعوز، فبالنسبة للواقع الداخلي قبل تناول الهجرة إلى الخارج، سجلت الخريطة الديمغرافية انقلابات حادة، فنمت مدن كالفطر وتراجعت مدن أخرى، وأحيانا اختفت بلدات أخرى كثير من الوجود.[2]

ولعل أخطر الظواهر هو الفرز السكاني على أساس طائفي، إذ تراجع الوجود المسيحي في شكل خطير في مناطق عدة، باستثناء جبل لبنان الشمالي الذي عرف بالمناطق الشرعية خلال الحرب، حيث استقر فيها نحو ثلثي المسيحيين، فضلا عن أقضية البترون والكورة وبشري وزغرتا التي شهدت استقرارا مقبولا بالرغم من هجرة قسم من أبنائها إلى المدن لأسباب سياسية و اقتصادية في شكل خاص. [3]

وفي شهر آذار/ مارس من العام 1992م، أصدرت الحكومة اللبنانية تقريرًا قدرت فيه مجموع ضحايا الحرب(ينظر الملحق رقم 09). كما يلي: 144240 قتيلا، 197506 جريح، بينهم 13455 من ذوي الإعاقة الدائمة، و 173415 مفقودًا بينهم 13968 مخطوفا أفترض أنهم في عداد القتلى [4].

---

[1] يوجين روجان: المرجع السابق ، ص 12.

[2] جوزف صقر: المرجع السابق، ص 112.

[3] المرجع نفسه، ص 112.

[4] المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تقرير إرث لبنان من العنف السياسي مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ما بين عامي 1975م -2008 م، بيروت، 2013، ص 76.

وبالاستناد إلى مصادر من الصليب الأحمر اللبناني، والأحزاب والميليشيات المختلفة وإلى تقارير وكالة "رويترز" الشهرية ووسائل الإعلام الأخرى، والجيش اللبناني والقوى الأمنية، خلص إلى أن ضحايا الحرب يتوزعون على الشكل الآتي:

– عدد القتلى: 71328 قتيلا، من بينهم 90% من المدنيين (أي 2.7% من مجموع سكان لبنان).

– عدد الجرحى: 97144جريحا، من بينهم 82.1% من المدنيين (أي 4% من مجموع سكان لبنان)، و 9627 حالة إعاقة دائمة (أي 0.36% من مجموع سكان لبنان).

– عدد المفقودين: 19860 مفقودًا (أي 0.75% من مجموع سكان لبنان)، بالإضافة إلى ذلك أكثر من 800000 لبناني شردوا من منازلهم (أي 30% من مجموع السكان) بشكل دائم أو مؤقت، وأن أكثر من ثلث سكان لبنان (أي 894717 شخصا) هاجروا البلاد بصورة دائمة، ناهيك عن تدمير 156 مدرسة رسمية، و 272 مدرسة خاصة أثناء الحرب.[1]

أ– استمرار ظاهرة الهجرة:

قال أحدهم في أوائل القرن الماضي، إذا كان لبنان لا يمكنه العيش من دون هجرة، فإنه يموت من ضخامتها، وخطر الهجرة ماثل اليوم بشكل عنيف، ويشكل لبنان الآن بلد إرسال واستقبال في آن واحد، ولكن الهجرة الخارجية عرفت شكلا واسعا وفي مراحل متفرقة، وذلك لأسباب متنوعة بدأت الهجرة في لبنان منذ القرن التاسع عشر، أيام الحكم العثماني، ثم توالت فيما بعد مع الانتداب الفرنسي عام 1920م، ولم تتوقف حتى بعد الاستقلال عام 1943م.[2]

---

[1] المركز الدولي للعدالة الانتقالية : تقرير إرث لبنان من العنف السياسي، المرجع السابق، ص 76.

[2] علي بزي: الكفاءات العلمية اللبنانية الإعداد للهجرة، (د– د– ن) ، لبنان، 2008، ص 1.

ب- اتجاهات الهجرة اللبنانية : تعتبر الهجرة ظاهرة قديمة، وموزعة في أكثر من مكان في العالم، وقد توسعت في اتجاهات مختلفة منها:

- في منتصف القرن التاسع عشر توجه اللبنانيون نحو: مصر، أمريكا اللاتينية استراليا.
- وفي سنتي 1918 - 1943 توجهوا نحو: إفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية استراليا، أمريكا اللاتينية.
- وفي سنتي 1945- 1975 توجهوا نحو: البلدان العربية النفطية، إفريقيا، أستراليا
- 1975 وحتى تاريخه، توجهوا نحو: أوروبا الغربية، أمريكا الجنوبية والشمالية البلدان العربية، إفريقيا وأستراليا، يعني إلى جميع أصقاع العالم. [1]

جدول رقم 03: يوضح أعداد المهاجرين اللبنانيين بين عامي 1975- 1990

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
1975	400.000	1983	33.000
1976	279.000	1984	61.605
1977	38.000	1985	70.201
1978	76.000	1986	73.907
1979	49.000	1987	67.000
1980	33.000	1988	67.000
1981	33.000	1989	85.200
1982	33.000	1990	71.804
		المجموع	894.717

المصدر: عبد الرؤوف سنو : "الهجرة اللبنانية خلال الحرب الأهلية 1975- 1999"، جريدة المستقبل،27-11-1999 ،متوفرة على الخط:

.com/newspapers/ http://www.abdelraouf sinno

أطلع عليه يوم: 13- 05- 2016، على الساعة 18:07.

[1] علي بزي: المرجع السابق ، ص 6.

نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن لبنان قد عرف أعلى موجات الهجرة خلال سنوات الحرب، كما حصل في نهاية "حرب السنتين" (1975- 1976)، وفي الإجتياحين الإسرائيليين عامي 1978و1982، و"الانهيار الاقتصادي"عام 1987 و "حرب التحرير" عام 1989، و "حرب الإلغاء" عام 1990.

ب- تأثير الحرب على الأطفال:

لقد كانت الحرب أشد فتكا على الفئات الأضعف والأقل احتمالا للمعاناة والآلام كالأطفال والنساء والشيوخ والمرضى، غير أنها أخرجت في الوقت نفسه آلافا من الشباب المراهقين الذين تعودوا على أن الدمار والقتل والقتال هي أنماط اعتيادية للحياة اليومية وليست شذوذًا عن المألوف، هذا ما أشارت إلى الدكتورة منى مقصود حول الانعكاسات التي تركتها الحرب على الأطفال والذين تعرضوا إلى ما بين 5- 6 أنواع مختلفة من الأضرار خلال طفولتهم.[1]

وفي لبنان أظهرت نتائج دراسة وضع الأطفال في الحرب، أن الطفل اللبناني تعرض إلى خمس أو ست تجارب صادمة في حياته، وأن 90.3% من الأطفال عاشوا تجربة القصف، و 68% أجبروا على النزوح، و 54.5% عانوا من الفقر الشديد و 50.3 % كانوا شهودًا على أعمال العنف المختلفة، و 26% منهم فقدوا أحد أقربائهم و21.30% افترقوا عن أهلهم.[2]

---

[1] كامل مهنا : لا مكان للأطفال في الحرب (حالة لبنان) ، مداخلة ألقيت في فندق كمبنسكي، مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين، عمان، 2008، ص 3.

[2] المرجع نفسه، ص 4.

ج- أثار الحرب والتهجير على الأطفال على الصعيد النفسي والاجتماعي:

- **الآثار المباشرة:** تأخذ شكل الصدمات النفسية الناتجة عن القلق الشديد الذي يصاحب انعدام وسائل الأمن، ينتج عن ذلك على المدى الطويل الشخصية القلقة بكل ردود الفعل الانفعالية والسلوكية التي تنتج عنها: صعوبات كلام، تبول لا إرادي، خوف من الوحدة صعوبات نوم، سلبية وقصور الثقة بالنفس، صعوبة تركيز واستيعاب، خوف من الأماكن الغريبة ومن الغرباء، هياج حركي وعدم استقرار.

- **الآثار الناتجة عن توتر الوضع الأسري:** انعكاسات الحرب والتوترات المصاحبة لها من غموض المستقبل، وأزمات حياتية على جو الأسرة على شكل: توتر، تبلد الجو الأسري، كآبة وضيق، ثورات غضب بين الوالدين، تعود فتنعكس على الأطفال على شكل إحساس بالقلق والعجز وما يصاحبها عادة من أعراض صحية جسدية- نفسية. [1]

- **الآثار الناتجة عن تغير طبيعة المجال الحيوي:** تحول لبنان من عالم مثير فيه جاذبية وغنى للشخصية إلى عالم مهدد مقلق مليء بالأخطار كذلك انحسار المجال الحيوي بسبب غياب الفضاءات الثقافية وتوقفها مثل: فقدان الحدائق العامة، أماكن الألعاب المسارح، السينما. [2]

- **الآثار الناتجة عن التهجير:** يعد التهجير من أكبر صدمات الحرب من حيث الشعور بفقدان المجال الحيوي المطمئن والمألوف، والوقوع في عالم غريب يفتقر إلى مقومات الحياة العادية، وكذلك اضطراب الضوابط الاجتماعية، وتسيب السلوك وتدهور

---

[1] كامل مهنا: المرجع السابق ، ص 6.

[2] المرجع نفسه، ص7.

الأخلاق والإقبال على ممارسات جانحة، وتصرفات غير متكيفة اجتماعيا، واضطراب الإعداد للمستقبل.[1]

ثانيا: أثرها على المظاهر الحضارية:

يعتبر لبنان نموذجا مخيفا، لبلد أضنته الحروب المشؤومة، ومن البديهي القول أن هذه الحروب خلفت وراءها مجتمعا مفككا، وممزقا على مستوى العلاقات الإنسانية وقد تسببت في تدهور المظاهر الحيوية، وتدهور مستويات المعيشة، وقلصت الموارد ودمرت البنى التحتية، وعليه سأحاول في هذا العنصر تسليط الضوء على أهم الانعكاسات التي أحدثتها الصراعات الطائفية على الحالة الاقتصادية والثقافية.

1- أثرها على الحالة الاقتصادية:

إذا كان الاقتصاد اللبناني أحد معطيات الأزمة التوازنية في النظام اللبناني منذ الاستقلال وحتى الآن، والتي اندلعت بسببها الحرب الأهلية سنة 1975م، لإيجاد صيغة توازنية سياسية واقتصادية جديدة، فإن الحرب الأهلية بعد عشر سنوات قد أثقلت أوزارها كاهل الاقتصاد اللبناني، ولم تعد أزمته مجرد أزمة توزيعية بل أصبحت أزمة هيكلية وتعكس تلك الأزمة الهيكلية حقائق الاقتصاد اللبناني بعد حقبة الحرب الأهلية: عجز في ميزان المدفوعات وعجزًا في الميزان التجاري، وانخفاضا في قيمة الليرة اللبنانية، ارتفاعا في معدل التضخم.[2]

---

[1] كامل مهنا: المرجع السابق ، ص 6.

[2] رضا هلال : " الاقتصاد اللبناني والحرب الأهلية "، مجلة السياسة الدولية، ع 81، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1985، ص 127.

أ- عجز الموازنة بين الإيرادات والنفقات:

ظلت الموازنة العامة للدولة في لبنان تعكس الأزمة التوازنية في الإيرادات والنفقات، فقد اعتمدت الإيرادات على الضرائب والرسوم غير المباشرة بصفة أساسية خاصة الرسوم الجمركية، ولا يخفى أن هذا النوع من الضرائب لا يميز بين الفئات الاجتماعية، ويتحمل عبئها أصحاب الدخل المحدود، في حين أن ضريبة الدخل لم تتجاوز نسبة 10% من الإيرادات، وهي نسبة متدنية ويتحملها بشكل رئيسي أصحاب الدخل المحدود من ذوي الماهيات والأجور، وبالنسبة للنفقات فتبدو الصورة أكثر وضوحًا حيث تصل نسبة الأجور والمرتبات 70% من إجمالي النفقات، أما النفقات الاستثمارية فهي متدنية للغاية حيث لم تتعدى نسبة استثمارات وزارة الزراعة 3% من النفقات الإجمالية، واستثمارات وزارة الاقتصاد 1%، وبقي نصيب وزارة الصناعة والنفط في حدود 0.2% من النفقات الإجمالية.[1]

لقد أثرت الخسائر التي أصيبت بها الصناعة اللبنانية خلال الحرب بشدة على بنيتها البشرية، فدمر أكثر من 300 مصنع بشكل كلي، وتضررت المئات جزئيا وتعطلت أعداد أخرى، فضلا عن تراجع الإنتاج والتصدير، وبالتالي تدني الأجور، كلها عوامل دفعت اليد العاملة الماهرة والكوادر الإدارية إلى الهجرة، وفي عام 1975م، وعشية الحرب، كانت الصناعة اللبنانية توظف ما يقارب 140 ألف عامل من أصل 745 ألفا لمجموع القوة العاملة، أي ما نسبته 20%.[2]

وخلال الحرب تراجعت هذه النسبة كثيرًا، وبلغت على سبيل المثال في عام 1996م ما نسبته 13.3% من مجموع القوة العاملة، أي 12500 عامل صناعي من

---

[1] رضا هلال: المرجع السابق، ص 128.

[2] جوزف صقر: المرجع السابق، ص 123.

أصل 470500 في المجموع. وهذا يعني أيضا أن عدد العمال الصناعيين بين عامي 1975 و 1986 ازداد بنسبة تتجاوز 100%.[1]

لقد أدت هجرة العمالة الماهرة (الدول الغربية، أستراليا، والخليج...) إلى خفض الإنتاجية في القطاعات المنتجة، وأدى تقسيم لبنان إلى مناطق: سهل البقاع، جنوب لبنان، المخيمات الفلسطينية إلى سوء توزيع العمالة، وانتشار الوحدات الإنتاجية ذات الحجم الصغير وغير الكفء، وقد عانى قطاع التشييد لدرجة كبيرة نظرًا لهجرة العمالة منه إلى منطقة الخليج، كما فقد كلا من قطاع الصناعة والنقل، التجارة والصناعات الإستراتيجية حوالي 50% من العمالة بهم خلال الفترة (1974- 1977)، كما فقد قطاع الخدمات 23% من العمالة به، وارتفع معدل البطالة إلى 20% في عام 1990-1991.[2]

ومن جانب آخر ارتبط عجز الميزان التجاري بحركة رؤوس الأموال باتجاه السوق النقدية، والمالية والعالمية من لبنان بسبب الحرب ورفع أسعار الفائدة، بعد أن كان لبنان يعكس فائضا في ميزان المدفوعات وصل العجز فيه إلى 1.39 مليار دولار، وهكذا فإن الحرب الأهلية قد أدت إلى عجز في الموازنة العامة للدولة في لبنان عن طريق تناقص الإيرادات السيادية للدولة بسبب الحرب، وتدهور الإنتاجية، وزيادة الواردات ثم حركة رؤوس الأموال من لبنان إلى الخارج. [3]

---

[1] جوزف صقر: المرجع السابق ، ص 123.

[2] هبة أحمد نصار : التحول الديمغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، ورقة بحثية لدول الأسكو، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة، بيروت، 2006، ص 9.

[3] رضا هلال: المرجع السابق، ص128.

ب- التضخم وانخفاض قيمة الليرة:

لقد أدى انخفاض الناتج المحلي بمعدل 8.7% سنويا من ناحية، وتزايد وسائل الدفع (النقد وشبه النقد) من ناحية أخرى إلى تراجع في القوة الشرائية لليرة اللبنانية يجسده ارتفاع في الأسعار.

- **تدهور الناتج المحلي:** إن الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد اللبناني ضعيف إلى حد كبير، ويعتمد بصفة أساسية على قطاعات الخدمات والسياحة والوساطة التجارية، ووصل نصيب تلك القطاعات إلى نسبة 70% من الناتج القومي الإجمالي. [1]

وكان لبنان قبل الحرب إلى جانب كونه مركزا ماليا إقليميا، محطة عبور تجاري تقوم على استيراد المعادن والأحجار الكريمة، والآلات الكهربائية، والمنتجات المعدنية والسيارات، ومنتجات الخضراوات من أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وإعادة تصديرها إلى السعودية ودولة الإمارات وسوريا والأردن.

وبهذا فإن لبنان يكون مركزا ماليا ومحطة عبور رئيسية للتجارة من غرب أوروبا والولايات المتحدة إلى أسواق الخليج في حالة وجود استقرار أمني نظرًا لانخفاض تكاليف النقل والتأمين وحرية الحركة والخبرة المتوفرة لدى قطاع التجارة والمال اللبناني. [2]

وبعد اندلاع الحرب الأهلية، ونتيجة للحالة الأمنية، وانحسار الخدمات التي يقدمها لبنان، وبروز مراكز مالية وخدماتية إقليمية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 6018

[1] رضا هلال: المرجع السابق ، ص 128.

[2] المرجع نفسه ، ص 129.

مليون ليرة لبنانية عام 1983، وبمعنى آخر فإن إنتاج عام 1983 لا يتعدى 44% من إنتاج عام 1974م بالأسعار الثابتة. [1]

- **زيادة وسائل الدفع:** زادت وسائل الدفع في الاقتصاد اللبناني خلال السنوات من 1974 إلى 1983 بمتوسط قدره 23% سنويا نتيجة الدين العام في صورة استدانة من الخارج أو من مصرف لبنان أو في صورة سندات خزانة لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة من مصرف لبنان، ومن مجموع المصارف المعتمدة التجارية والتي بلغت حوالي 44 مليار ليرة لبنانية سنة 1984م، وأدت زيادة وسائل الدفع إلى زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد اللبناني بمتوسط قدره 23% سنويا، في الوقت الذي يتدهور فيه الإنتاج المحلي بفعل الحرب الأهلية بمعدل 8.7% وأدى ذلك إلى تدهور القوة الشرائية لليرة اللبنانية خلال عشر سنوات [2].

2- أثرها على المؤسسات التعليمية والثقافية:

لقد أصاب الانهيار أيضا قطاع التعليم بكل مستوياته، ولم تقتصر الأضرار على الأقسام فحسب، بل أصابت الهيكل الطلابي والهيئة التعليمية، ومناهج التعليم والثقافة بشكل عام، هذا فضلا عن الفرز الطائفي وفرض الميليشيات إرادتها على مؤسسات التعليم. [3]

---

[1] جوزف صقر: المرجع السابق ، ص124.

[2] كمال حمدان: "في جنوب لبنان اقتصاد منهار "، مجلة السياسة الدولية،ع 81،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1985، ص256.

[3] المرجع نفسه ، ص257.

كما أثرت الحرب على أخلاقيات الطلاب والتلاميذ فاتسموا بالعدوانية والعصبية وأقدم منهم على التعرض للمعلمين والأساتذة. [1]

وفي ضوء الأوضاع الأمنية واحتلال المدارس من قبل المهجرين، جرت تعديلات جذرية وأساسية في برامج التعليم ودوام الدراسة، هذا بالإضافة إلى التعطيل القسري وبسبب عجزها عن إجراء امتحانات رسمية في مناسبات عدة متكررة، اضطرت الدولة اللبنانية إلى الاعتراف بـ "إفادات الترشيح" للامتحانات الرسمية، مما رفع عدد حملة الشهادات الرسمية بفروعها المختلفة، ومكن العديد من الطلاب من الالتحاق بكليات الجامعة اللبنانية، التي تراجع مستواها العلمي وتأثرت مباشرة بالحرب، هذا في الوقت الذي تراجع فيه مستوى الجامعات الخاصة، وإن بنسب أقل، كما كانت شهادات البكالوريا وحتى الجامعية تباع من قبل الميليشيات وبعض البيروقراطية الحكومية كذلك هبط مستوى الرقابة على مؤسسات التعليم العام والخاص المشهود لها قبل الحرب، ونمت ظاهرة الغش في الامتحانات. [2]

وقد تغيرت أهداف التعليم عند التلاميذ بعد سنوات الاضطراب الاجتماعي، والقلق النفسي، فلم تعد الدراسة تستحق عندهم المخاطرة بالنفس في ظل الأجواء المتوترة التي لا يعرف فيها مصير الإنسان، ولا مستقبل الحياة كلها. ولهذا تعددت أسباب التغيب عن المدرسة، وأصبح من الصعب ضبط الدوام، وفرض النظام، وانقلب التوتر إلى سلوك عدائي هجومي في وجه الإدارة، ودفع التشاؤم والانهيار بعض التلاميذ إلى تقرير مسلكهم المدرسي بأنفسهم في الإضراب والدرس . [3]

---

[1] عبد الرؤوف سنو: المجتمع اللبناني في زمن الحرب : 1975- 1990 تغير السلوكيات وأنماط العيش، متوفر على الرابط :http://www.abdelraoufsinno.com ، تم الإطلاع عليه في: 28- 04- 2016، على الساعة 8:23.

[2] المرجع نفسه، (د- ص).

[3] علي عبد فتوني: المرجع السابق، ص 135.

وقد كانت النتائج المدرسية تعبر عن هذا الواقع بوضوح، وإذا كان بعض التلاميذ قد اندفع في فترة الهدوء الأولى إلى التحصيل، فإن الاضطراب الأمني وحوادث العنف المتقطعة خلال هذه الفترة أحدثت خللا في التحصيل المدرسي، انعكست آثاره على نتائج الامتحانات، لأن القسم الأكبر من التلاميذ تأثر بالأحداث، وإذا كانت الحياة العامة لا تخلو من مظاهر الاطمئنان خصوصا عند الصغار أكثر من الأهل والأساتذة، فهذا لا يخفي المظاهر النفسية عند الكبار والصغار على السواء ومنها الكسل والتشتت والقلق والتفرقة.[1]

وعليه نستنتج أن لبنان قد تضرر بفعل هذه الأزمات والحروب، ويبقى السؤال مطروح: كيف يمكن إقامة بناء وطني في ظل كل هذه الانعكاسات السلبية؟

وكيف يمكن بناء وطن عبر إلغاء نظام سياسي اجتماعي من دون تهميش الطوائف المسيحية وإثارة مخاوفها من هيمنة إسلامية ؟ وكيف يمكن جعل نظام لبنان ديمقراطيا يخضع لحكم الأكثرية، من دون تسلط المسيحيين عليه، بمعنى آخر: كيف يمكن جعل أبناء الطوائف الدينية ينظرون إلى أنفسهم على أنهم لبنانيون أولا، ويرون لبنان الوطن في هويتهم ومصالحهم ؟

[1] علي عبد فتوني: المرجع السابق، ص 136.

الخاتمة

بعد رصدنا لأحوال الصراعات الطائفية في لبنان وتتبع مسارها من 1943 إلى 1989 هذه الفترة التي شهدت الكثير من الأحداث الهامة في تاريخ لبنان، وأثرت على حياة شعبها من جميع النواحي، وأدت في الأخير إلى تطورات هزت مسار الأحداث في لبنان، غير أنني من خلال دراستي توصلت إلى نتائج هامة :

انطلاقا من عرض مجموعة من المعطيات الخاصة بلبنان، فهو يعتبر بلدا متميزا عن باقي دول المنطقة لطبيعته الجغرافية، وموقعه المتميز في قلب الشرق الأوسط وتركيبته البشرية الطائفية، حيث يعد نموذجا بارزا تتعدد فيه الطوائف، فهو يحتوي على 18 طائفة رسمية، تتوزع بين مسلمين ومسيحيين، وهذا ما انعكس على الوضع السياسي وتمثيل كل طائفة في السلطة السياسية.

وفي ظل التنوع الطائفي العشوائي بلبنان، والذي جعلها تتميز بالثراء الحضاري نتيجة لهذا التنوع ، لكن الواقع أثبت العكس تماما، فقد تبين أن هذا التنوع الطائفي قد أثر سلبا عليها، وأثار العديد من الأزمات والحروب سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية ولم تستطع السلطات السياسية اللبنانية أن تسيطر وتستفيد من هذه الاختلافات، فخلقت انشقاقات بين مكونات المجتمع اللبناني.

لقد تأثر النظام السياسي اللبناني منذ الاستقلال تأثرا قويا، نظرا لبنيته التعددية وجواره السياسي والصراعات الإقليمية، فالنظام السياسي الذي انبثق عشية الاستقلال والمتمثل في الميثاق الوطني 1943، والذي قام على صيغة توافقية لتقاسم السلطة والمراكز الإدارية والتمثيلية بين المجموعات الطائفية الكبرى (منصب رئاسة الجمهورية من نصيب الموارنة، أما رئاسة الوزراء فهي من نصيب السنة، أما رئاسة مجلس النواب فهي من نصيب الشيعة) كان الهدف منه هو تجاوز الصراعات القائمة حول هوية الدولة وطبيعة علاقاتها مع محيطها الخارجي، وتنظيم الحياة العامة على أسس الديمقراطية التوافقية لبناء دولة التعايش المشترك بين جميع اللبنانيين على أسس حديثة، لكن الحروب

الإقليمية والصراعات الدولية قوضت الهدف، وأعادت مشهد اصطفاف المجموعات السياسية – الطائفية خلف قوى متنافسة ومتصارعة على المنطقة، لذلك انهار النموذج مع أول اختبار صعب لولاء اللبنانيين لوطنهم، ومدى التزامهم بسياسة الحياد الإقليمي وعلاقتهم مع العالم الخارجي .

حيث أكدت أزمة 1958 والتدخل الأمريكي في شؤون لبنان، على أن الميثاق الوطني مجرد اتفاق سطحي مؤقت، لم يكن قادرا على إرساء قواعد الدولة، ولا حتى إفراز نخب تؤمن بالمبادئ التي جاء بها .

كما أن التدخل الأمريكي في الشؤون اللبنانية (خاصة أزمة 1958) لم يكن بدافع القوانين والأعراف الدولية في حماية حق الشعوب وسيادة الدول، بقدر ما كان تأمينا لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط، والحد من النفوذ الشيوعي فيها .

وقد كان لتدفق اللاجئين الفلسطينيين على لبنان، تأثير كبير على الشؤون السياسية الداخلية حيث تداخلت طبيعة المؤسسات السياسية اللبنانية وسلوكها الطائفي مع الصراع العربي الإسرائيلي وهو ما قاد الجميع للحرب الأهلية التي جلبت الدمار للدولة، والتفكك للمجتمع حيث انقسم اللبنانيون حول مسألة الموقف اتجاه دور لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي، واتجاه نشاط المقاومة الفلسطينية المسلح عبر الأراضي اللبنانية، وهو ما شكل ضرب لصيغة التوافق التي أعاد اللبنانيون التمسك به بعد أزمة 1958.

عندما نشبت الحرب الأهلية في لبنان مابين عامي 1975 – 1989 لم تكن حربا مباشرة يكون فيها صالح لإحدى الطوائف على الأخرى في لبنان، وإنما كانت حربا بالنيابة عن أطراف إقليمية ودولية قوية وفاعلة بسبب تقاطع المصالح فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي، حيث أصبحت لبنان آنذاك مسرحا دمويا لتصفية الحسابات بين القوى المتصارعة .

وكما كانت للعوامل والفواعل الأجنبية دورا في اندلاع الحرب الأهلية (1975-1989) كانت ذات العوامل سببا في الوصول إلى وثيقة الوفاق الوطني، والتي كان الهدف منها هو إيجاد اتفاق لتعطيل آلة الحرب بين اللبنانيين .

لقد أعادت وثيقة الطائف رسم خريطة النظام السياسي اللبناني، على أساس مبادئ توافقية عبرت خلالها النخب السياسية اللبنانية عن رغبتها في إرساء نظام لبناني لا يعيد سيناريو العنف السياسي، وذلك عن طريق تغليب لغة الحوار والتفاهم، وتكريس الإصلاحات التي أتى بها اتفاق الطائف.

لقد كان لهذه الصراعات والأزمات العديد من الانعكاسات، وهذا راجع لطول فترة الحروب وانقطاعها وتجزئها، مما أدى في الأخير إلى تنوع وتباين تأثيراتها، فهناك الانعكاسات السياسية والتي تتمثل في الولاء للطائفة بدل الولاء للوطن، وكذا تدني شرعية السلطة اللبنانية، بالإضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية والمتمثلة في تدهور الأوضاع بالنسبة للأفراد اللبنانيين، و بالخصوص مع تزايد الضحايا وعدد المعطوبين، ويضاف إليها انعكاسات اقتصادية وثقافية، وقد أدت هذه الأخيرة إلى تعطيل الحياة الاقتصادية بسبب فرار الأعداد الهائلة من السكان إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى تدمير مختلف الهياكل القاعدية من مصانع ومؤسسات تعليمية.

إن الطائفية بالرغم من تحولها إلى إستراتيجية رسمية عند بعض القوى الاجتماعية للدفاع عن مصالحها وامتيازاتها، فإنها ليست ظاهرة مستقلة ولا يمكن دراستها بمعزل عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية، لذا ارتأيت إدراج مجموعة من التوصيات لإنهاء الطائفية أو التخفيف منها في لبنان:

– يجب على الأنظمة السياسية اللبنانية القيام بإصلاحات شاملة تستجيب فيها إلى تطلعات شعبها، وتحفظ وجوده، وتحقق الاستقرار والأمن السياسي والاجتماعي وتسد الطريق أمام مساعي الدول الكبرى التي يبدو أنها مصممة على التدخل في الشؤون اللبنانية .

الملاحق

الملحق رقم 1: الموقع الجغرافي لدولة لبنان

المصدر :إليزابيث بيكار،ألكسندر رامسبوثام : المرجع السابق ، ص 5 .

الملحق رقم 2: التوزيع الطائفي في لبنان 1975

المصدر : هنري لورانس : المرجع السابق ، ص 607 .

الملحق رقم 3: اتفاقية القاهرة 1969

اتفاقية القاهرة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية[*]

في يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل البستاني، ووفد منظمة التحرير الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات رئيس المنظمة وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض ، وزير الخارجية ، والسيد الفريق أول محمد فوزي ، وزير الحربية .

انطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك ، فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لابد أن تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي ، لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية ، وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته . واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية :

الوجود الفلسطيني : تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس :

١- حق العمل والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان .

٢- إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات ، لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها ، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية ، وضمن نطاق السيادة اللبنانية .

٣- وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات ، تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة ، وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات ، وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية .

٤- السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية، من خلال الكفاح المسلح، ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته .

العمل الفدائي : تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي ، وذلك عن طريق :

١- تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود .

٢- تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب .

٣- تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية .

٤- إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني .

٥- إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين .

٦- القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها .

٧- تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة .

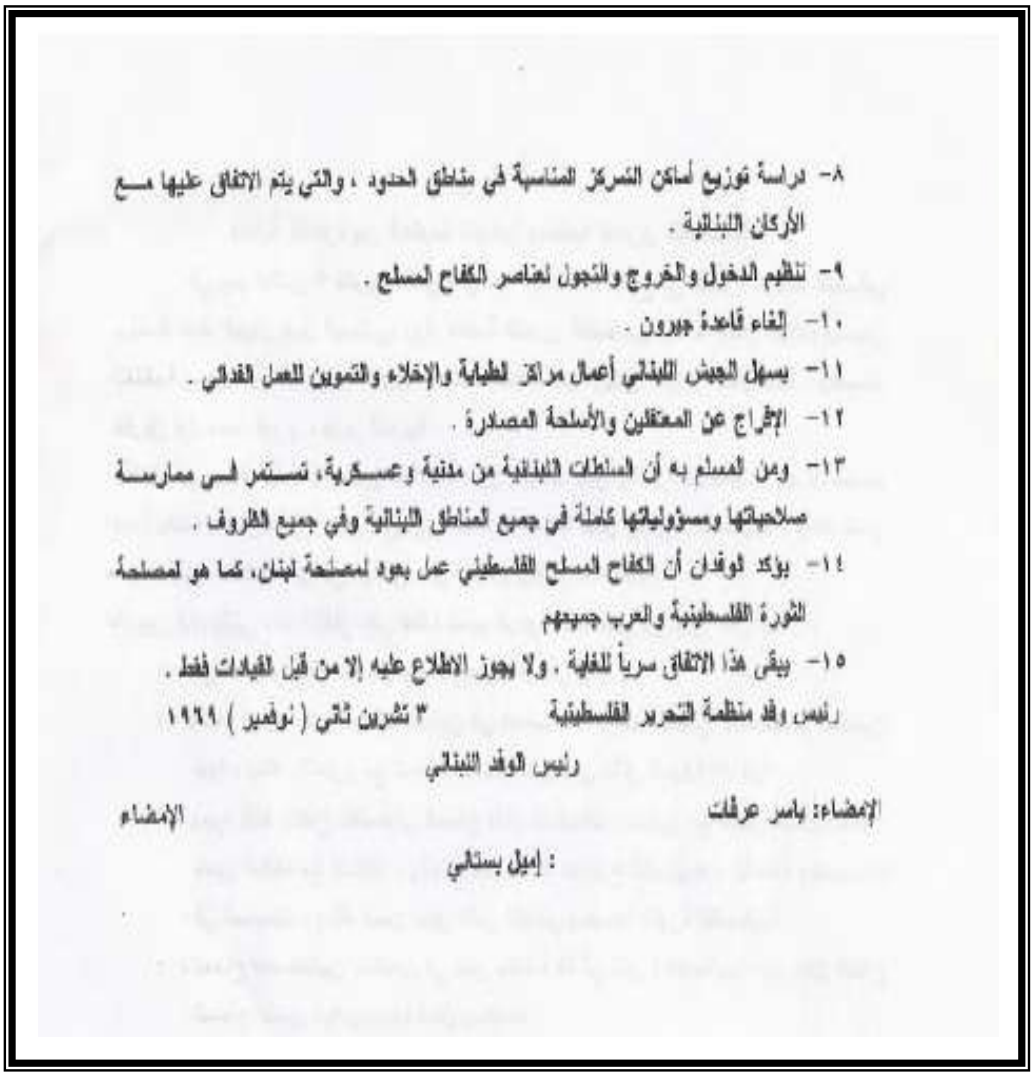

٨- دراسة توزيع أماكن الشركز المناسبة في مناطق الحدود ، والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية .

٩- تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح .

١٠- إلغاء قاعدة جيرون .

١١- يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطيابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي .

١٢- الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة .

١٣- ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية، تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف .

١٤- يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان، كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم

١٥- يبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية . ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط .

رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية ٣ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٩

رئيس الوفد اللبناني

الإمضاء: ياسر عرفات الإمضاء

: إميل بستاني

المصدر: أشرف إبراهيم القصاص: المرجع السابق، ص 331، 332.

الملحق رقم 4: تظاهرة صيادي الأسماك في صيدا

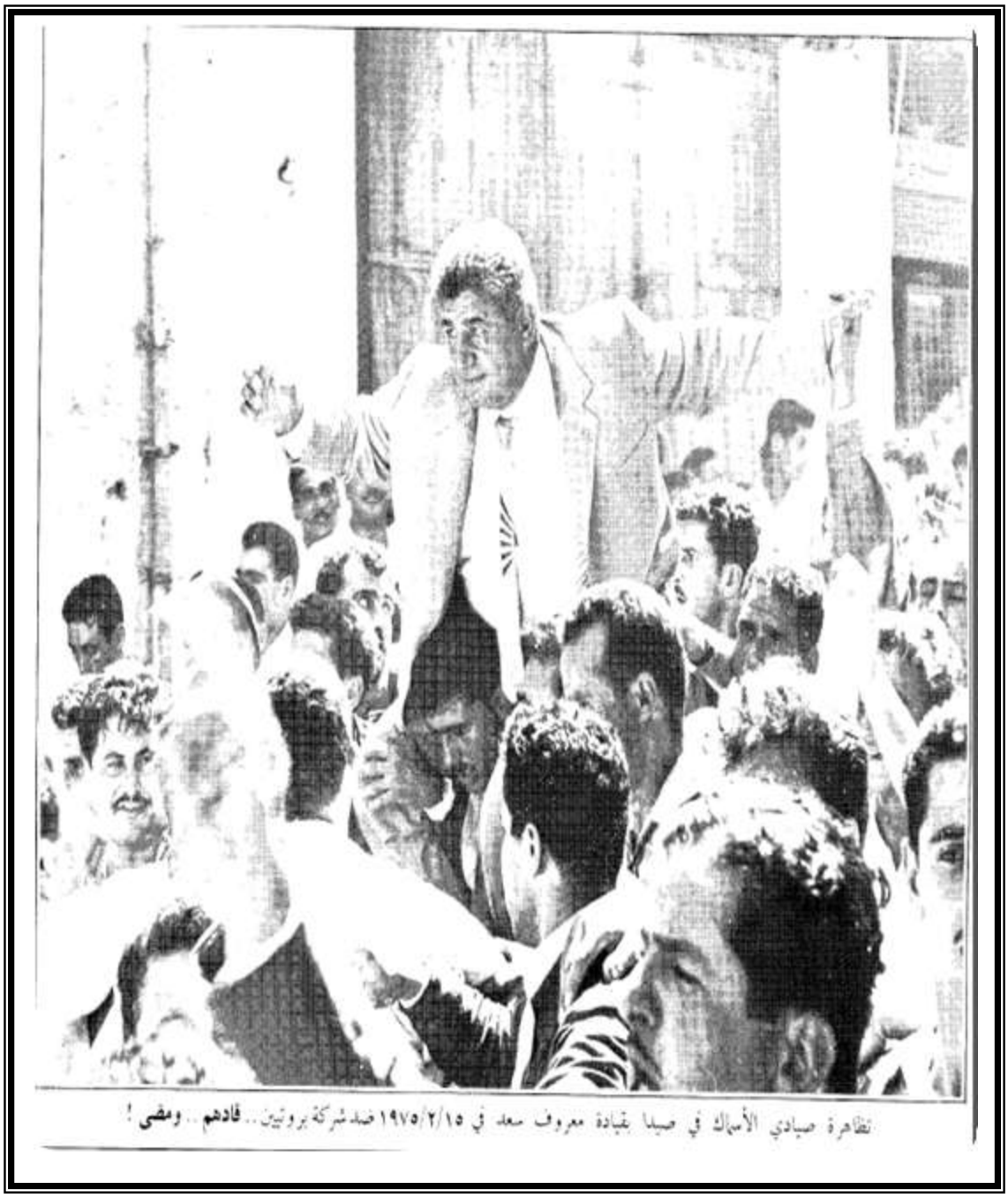

تظاهرة صيادي الأسماك في صيدا بقيادة معروف سعد في ١٩٧٥/٢/١٥ ضد شركة بروتيين.. **قادهم.. ومضى !**

المصدر : ليلى بديع عيتاني : حرب لبنان، دار الميسرة، بيروت، 1982، ص4.

الملحق رقم 5: حادثة عين الرمانة 1975

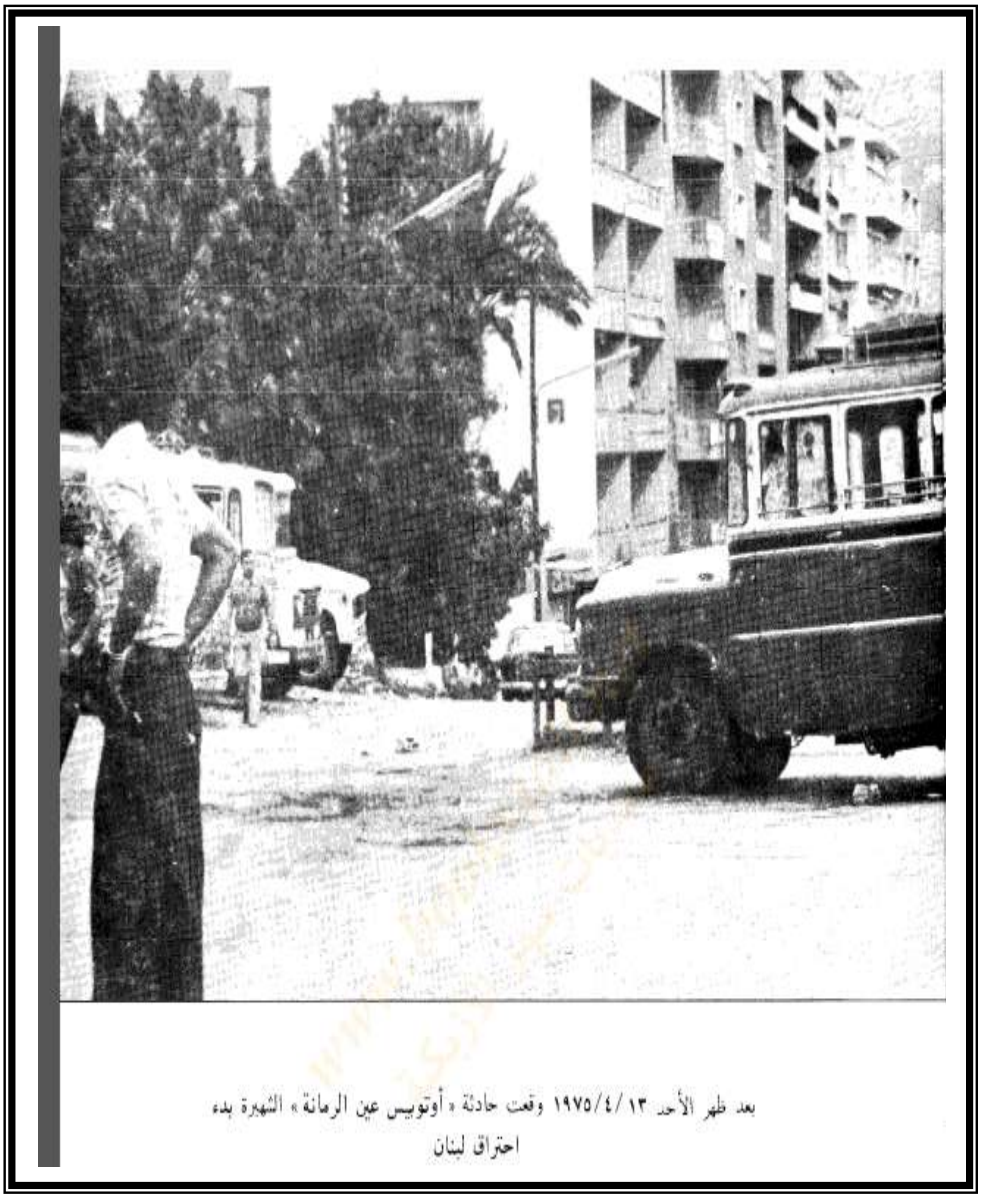

بعد ظهر الأحد ١٣/٤/١٩٧٥ وقعت حادثة «أوتوبيس عين الرمانة» الشهيرة بدء احتراق لبنان

المصدر : ليلى بديع عيتاني : المرجع السابق ، ص 13.

الملحق رقم 6: خريطة جنوب لبنان ومعركة الليطاني1978

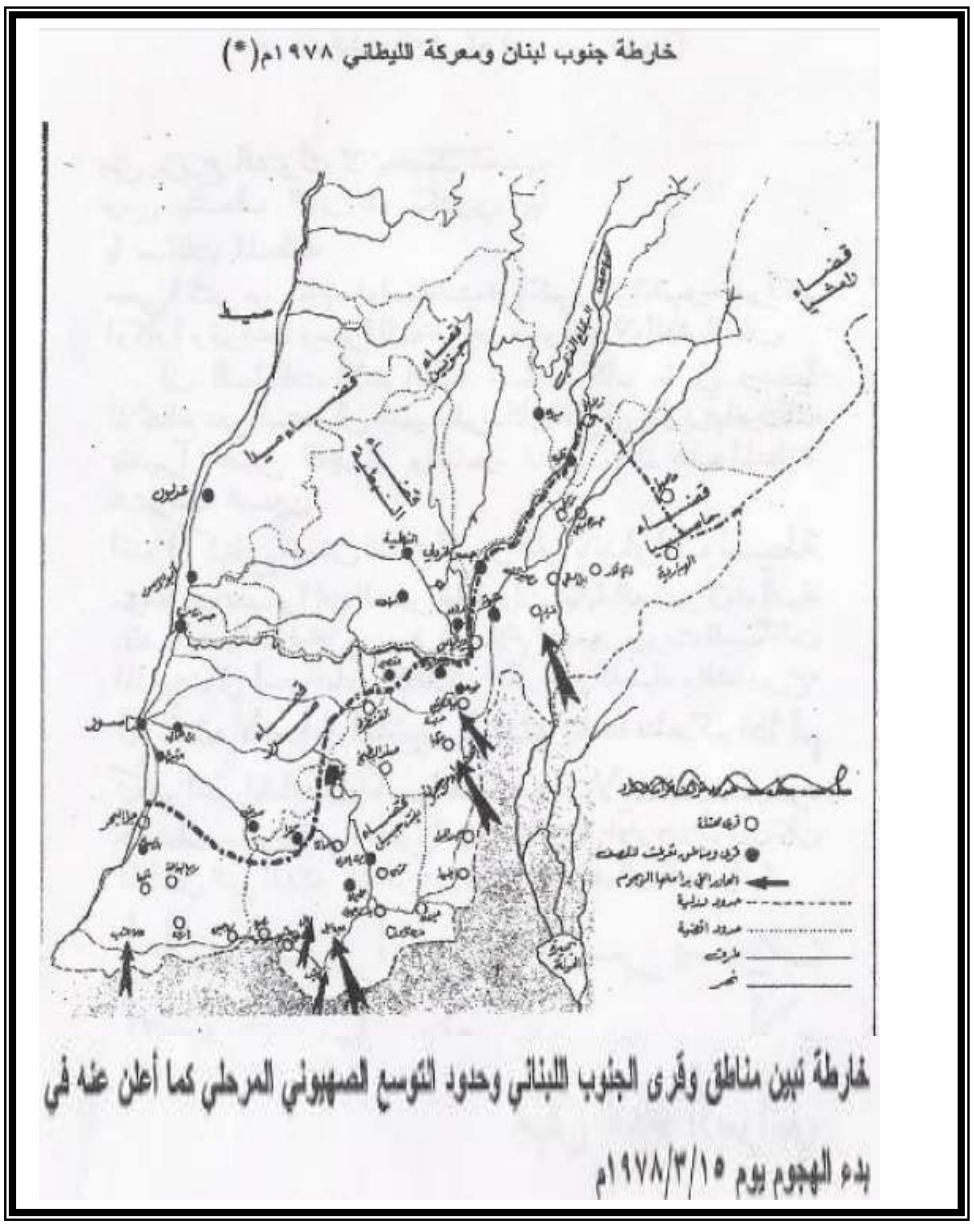

المصدر: أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، 334

الملحق رقم 07: خريطة الاجتياح الإسرائيلي للبنان1982

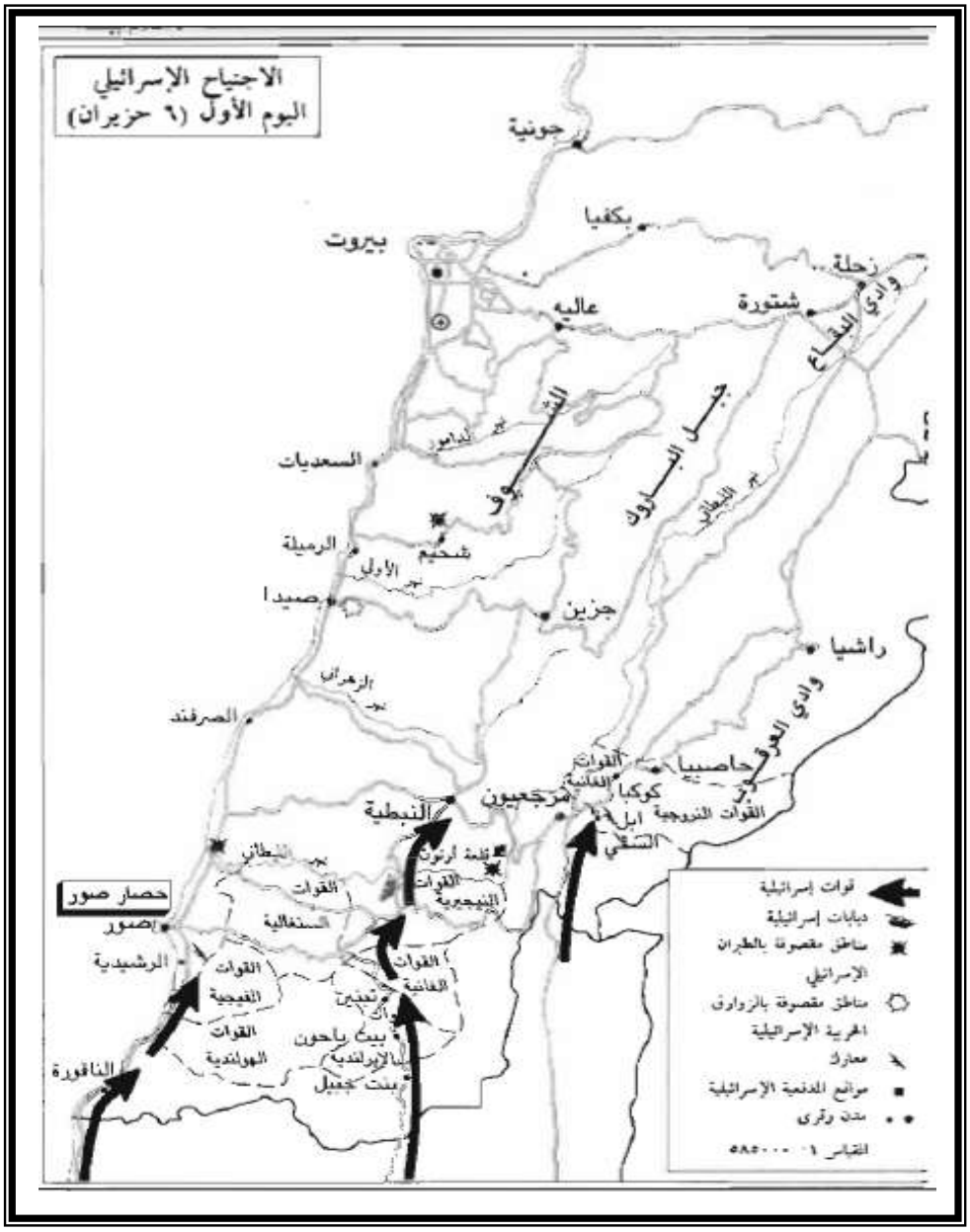

المصدر: روبرت فيسك: ويلات وطن، ط 17، شركة المطبوعات للنشر، بيروت ، 2005 ص 293.

الملحق رقم 8: اتفاقية الطائف 1989

اتفاق الطائف
وثيقــة الوفاق الوطني اللبناني

صدقت في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩

أولاً: المبادئ العامة والإصلاحات.

١- المبادئ العامة.

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب -لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ -- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.ح -العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها

والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢- الإصلاحات السياسية.

أ- مجلس النواب.

ب-مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

١- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل، وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ - كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ - الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

٦- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة

التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء، ويمارس الصلاحيات الآتية:

١- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

٣- يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية، فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

٥- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

٦- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم .ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء .وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة .أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة الى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٥- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

١- يرأس مجلس الوزراء.

٢- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤- يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

٦- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

٧- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء.

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

٤- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز

ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء، مجلس الـ وزراء يجتمـ ع دورياً في مقر خاص، ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعـ ضائه، ويتخـ ذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، ويعتبر مواضيع أساسية مـ ا يأتي:

حالة الطوارىء وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعـ ادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قـ انون الجنـ سية، قـ وانين الأحـ وال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير.

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعيـ ة ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

١- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د -عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ -- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقـ ة مجلـ س الوزراء.

٣- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية.

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجـ راءات الملائمـ ة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئـ يس مجلـ س النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية مهمة الهيئـ ة دراسـ ة واقتـ راح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣- الإصلاحات السياسية.

أ- اللامركزية الإدارية.

١- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء ومادون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥- اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم.

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١- يشكّل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢- يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب- رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب- تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ :

١- الأحوال الشخصية.

٢- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣- حرية التعليم الديني.

ج- تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الانتخابات النيابية.

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم.

١- توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

٢- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية، وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام.

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من والى الحدود براً وبحراً وجواً.

٣- تعزيز القوات المسلحة:

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير. وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومة ان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت

الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها، واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي الماضية، بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار ١٩٤٩م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية.

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فان لبنان لا يسمح بان يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وان سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

□□□

المصدر:عبد العزيز محمود أبو فضة:المرجع السابق، ص 177،186.

الملحق رقم 9: انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في لبنان

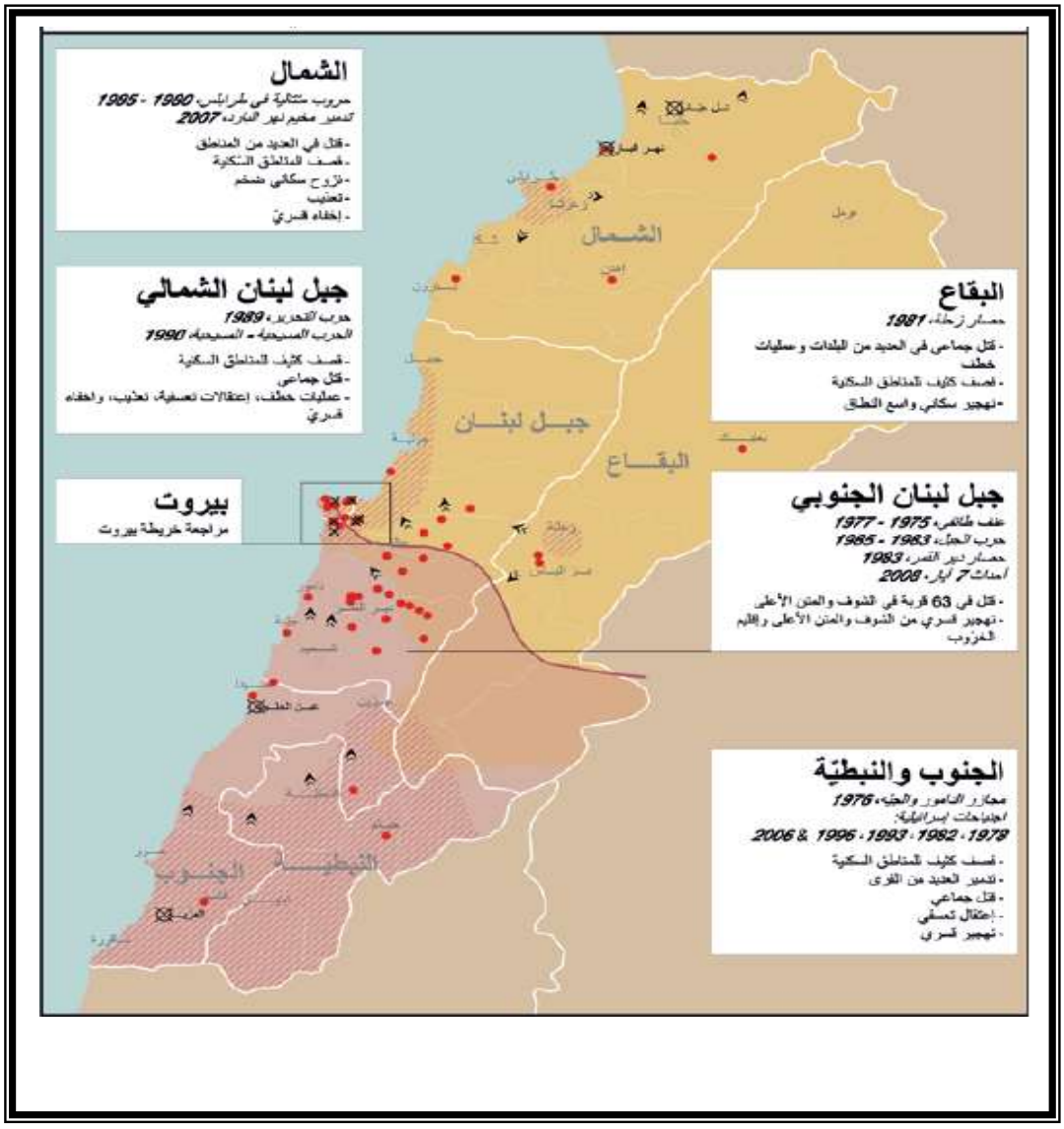

المصدر: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تقرير إرث لبنان من العنف السياسي ، المرجع السابق، ص6.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولا: المصادر

أ- الكتب:

1) لورانس هنري : اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد الدار الجماهيرية، مصراتة، 1993.

2) فيسك روبرت : ويلات وطن ، ط17 ، شركة المطبوعات للنشر، بيروت ، 2005.

ب- **المذكرات:**

3) كيسنجر هنري: مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1968- 1978، ترجمة: خليل فريجات، (د. د- ن)، (د- م- ن)،ج1،(د. ت).

4) شمعون بيرس: معركة السلام، ترجمة: عمار فاضل، مالك فاضل، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

5) الأدهمي محمد مظفر: تاريخ الوطن العربي الحديث المنهج والوقائع، دار رأيه، عمان 2010.

6) إسكندر بشير: الطائفية في لبنان إلى متى؟ ، دار مجد للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ، 2006.

7) بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، (د-م-ن)، 2006.

8) البعيني حسن امين : دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1920-1943، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1993.

9) برنهردت كارل هاينز: لبنان القديمة، تر: ميشيل كيلو، دار قدمس للنشر، دمشق، 1999.

10) زاوتر أودر: رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، 2006.

11) وهيبة محمد عبد الفتاح: في جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت ، 1975

21) زيادة نيقولا: لبنانيات تاريخ وصور، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992.

13) زين العابدين محمد سرور : مأساة المخيمات الفلسطينية في لبنان، دار الجابية، لندن 2009.

14) حمادة محمد: تاريخ الشيعة، دار بهاء الدين العاملي، (د –م– ن)، 2013.

15) الحسني سليم: مبادئ الرؤساء الأمريكان، دار الإسلام للدراسات والنشر، لندن 1993.

16) حتى فيليب: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحالي، تر جمة: أنيس فريحه، دار الثقافة للنشر، بيروت، 1972.

17) طربين أحمد: التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا؟ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1987.

18) ياغي إسماعيل أحمد: العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكات، الرياض، 2000.

19) ياغي إسماعيل أحمد: العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكات، الرياض، 1997.

20) كوبان هيلينا: لبنان 400 سنة من الطائفية، ترجمة: سمير عطا الله، منشورات هاي لايت ، لندن ،1985.

21) كوفمان ريكولا وآخرون: نصوص مرجعية نحو مصالحة وطنية لبنانية، مركز جينفر للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، بيروت، 2009.

22) مرعب خالد مصطفى: قضايا لبنانية وعربية معاصرة، دار النهضة العربية بيروت، 2010.

32) معطي علي: تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي دراسة في العلاقات العربية التركية 1908–1918، مؤسسة عز الدين للنشر، بيروت، 1992.

24) منسي محمود صالح: الشرق العربي المعاصر القسم الأول الهلال الخصيب، (د – د–ن)، القاهرة، 1990.

52) ناصر زيدان : دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2013.

26) نور وليد: حرب لبنان حقيقة ما جرى بين حزب الله وإسرائيل رؤية شرعية وسياسية، مركز النور للنشر، لبنان، 2006.

72) السيار جميل: تكوين العرب الحديث 1516– 1916، دار الشروق، عمان 1997.

28) السيد عدنان حسن: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس، بيروت 1989.

29) سولت جيرمي: تفتيت الشرق الأوسط، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، دار النفائس دمشق، 2011.

30) العبد عارف : لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

31) عبيدات أحمد وآخرون: النظام السياسي العربي والديمقراطي (الأردن، فلسطين مصر، اليمن، لبنان، المغرب، الخليج العربي)، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان 2001.

32) عيوشي صلاح: تاريخ لبنان الحديث من خلال 10 رؤساء حكومة، دار العلم للملايين، بيروت، 1989.

33) أبو عليه عبد الفتاح حسن: تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، دار المريخ للنشر،الرياض، 1986.

34) العلي يحي علي: التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف عام 1989 وحتى 2006، دار رند للنشر والتوزيع، دمشق، 2010.

35) عيتاني ليلى بديع: حرب لبنان ،دار الميسرة للنشر، بيروت ، 1982.

36) أبو العينين أحمد حسن سيد: لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

37) عبد الرازق عيسى عبد الرازق:التنصير الأمريكي في بلاد الشام، مكتبة مدبولي،القاهرة،2005.

38) الفاعوري إبراهيم : جغرافية الوطن العربي، دار الحامد للنشر،عمان، 2010.

39) الفاعوري إبراهيم: تاريخ الوطن العربي، دار الحامد للنشر، عمان، 2011.

40) أبو فضة عبد العزيز محمود: الحرب السادسة التي شنها العدو على حزب الله في لبنان تموز 2006، دار الراية، الأردن، 2009.

41) صبح علي: النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، دار المنهل اللبناني، بيروت، (د- ت).

42) الصفار حسن بن موسى: المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2008.

43) روجان يوجين: تاريخ العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، تر جمة : محمد إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011.

44) شادي عبد السلام: الولايات الممتدة الأمريكية، (د- د- ن)، (د- م- ن)، 2003.

45) شبيب كاظم: المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير للطباعة، بيروت،2011.

46) الشيخ رأفت: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.

47) الشيخ رأفت: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1994.

48) أبو خليل جوزيف: قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت، 1990.

49) خواجة محمد: إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان 1982، تقديم: نبيه بري، دار الفارابي، بيروت، 2011.

50) خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.

51) أبو خليل شوقي: الحضارة العربية الإسلامية الفرق والمذاهب الإسلامية، دار الوطن، الجزائر، 2011.

52) الغوري إميل: صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق، مطابع فتى العرب، دمشق، 1958.

53) غليون برهان: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، 1979.

ب- الدوريات:

54) بيكار إليزابيث، رامسبوثام ألكسندر: "بناء السلام والصمود من اجل لبنان"، المجلة الدولية لمبادرات السلام، ع64، (د- د- ن)، لندن، 2013.

55) جمال زكريا قاسم : " الأزمة اللبنانية أصولها تطورها أبعادها المختلفة "، مجلة السياسة_الدولية، العدد 56، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1979 .

56) هلال رضا: " الاقتصاد اللبناني والحرب الأهلية "، مجلة السياسة الدولية، العدد 81، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1985.

57) حمدان كمال: " في جنوب لبنان اقتصاد منه "، مجلة السياسة الدولية، العدد 81، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،1985.

58) حسين فتحي علي : " الأزمة اللبنانية إلى أين؟ " ، مجلة السياسة الدولية، العدد 98 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1989.

59) حنفي ساري :"الفلسطينيون في لبنان" ،المجلة الدولية لمبادرات السلام، ع 64،(د-د-ن)، لندن،2012.

60) المداح محمد علي : "الأبعاد الأمنية والسياسية لانتخابات الرئاسة اللبنانية " ، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1988.

61) المعروف مصطفى بكري: "الجنوب اللبناني واحتمالات المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، ع83، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،

62) عجمي فؤاد: " لبنان وورثته "، مجلة السياسة الدولية، العدد 81، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1985.

63) تويني غسان:" إنقاذ لبنان"، مجلة السياسة الدولية،العدد 81،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة، 1985.

64) (،): "من أجل الجنوب من أجل لبنان "، المؤتمر الثقافي – النقاد الأول منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت، 1979.

ج- الموسوعات والمعاجم والأطالس:

1- الموسوعات:

65) أحمد مصطفى أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان: الموسوعة الجغرافية(الدول-الولايات-المقاطعات)، دار العلوم للنشر، ج1، (د-م-ن)، 2004.

66) بندق وائل أنور: موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية، مج 4، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004.

67) جوزيف صقر: قصة وتاريخ الحضارات العربية ، ج 2 ، ط 2، د- ن، بيروت ، 1999.

68) الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج 1-3- 5-6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د- ت).

69) شحادة أسامة، الكسواني هيثم: الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم التجمعات الشيعية في بلاد الشام ، مكتبة مدبولي ، 2010.

70) شربل كمال موريس: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجليل، بيروت، 1998.

71) الخوند مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 11، (د-د-ن)، بيروت، 1998.

2- المعاجم:

72) البعلبكي منير : معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.

3- الأطالس:

73) فرداي إيريك وآخرون : أطلس لبنان الأرض والمجتمع، (د- د- ن)، بيروت، 2012.

74) شوقي أبو خليل: أطلس دول العالم الإسلامي، ط 2، دار الفكر، دمشق، 1998.

د- التقارير والنشريات:

1- التقارير:

75) المجموعة الدولية لمنع الصراعات والأزمات في جميع أنحاء العالم، تقرير الشرق الاوسط أرض خصبة لزعزعة الاستقرار مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، رقم84 بيروت، 19 شباط/فبراير 2009.

76) المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان ، تقرير قوانين العمل اللبنانية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين... وإسهاماتهم في الاقتصاد اللبناني، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان بيروت، 2008.

77) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تقرير إرث لبنان من العنف السياسي مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ما بين عامي 1975م و 2008م، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، بيروت، 2013.

2- النشريات:

78) نصار هبة أحمد: التحول الديمغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، ورقة بحثية لدول الأسكو، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة، بيروت، 2006.

79) عدوان أكرم محمد: الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، بحث جامعي كلية الآداب قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية بغزة، 2011.

هـ- الملتقيات العلمية:

80) كامل مهنا: لا مكان للأطفال في الحرب (حالة لبنان)، مداخلة ألقيت في فندق كمبنسكي، مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين، عمان، 2008.

و- الرسائل والاطروحات:

81) بهولي لبنى:الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، إشراف : كيبش عبد الكريم، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2010.

82) بوقاعدة توفيق: مستقبل الدولة الطائفية في لبنان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: عمار جفال، جامعة الجزائر 3، 2015 .

83) بن نوي حسان: تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط دراسة حالة لبنان، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف لعجال آعجال محمد لمين ،جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2010.

84) مزابية خالد: الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، إشراف: شليغم غنية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

85) قادري حسين: دور القوى الإقليمية في الحرب الأهلية اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين(1975- 1982)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية إشراف: عبد العزيز جراد، جامعة الجزائر، 1991.

86) القطيفاني فريد: العلاقات اللبنانية الفلسطينية من عام 1969-1975، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: غزة عجان، جامعة الجزائر، 1987.

87) القصاص أشرف إبراهيم: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978-1982، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر إشراف: أكرم محمد عدوان، الجامعة الإسلامية بغزة، 2007.

ز- المواقع الإلكترونية:

1- المقالات الالكترونية:

88) سنو عبد الرؤوف: المجتمع اللبناني في زمن الحرب: 1975- 1990 تغير السلوكيات وأنماط العيش، متوفر على الرابط :

http://www.abdelraoufsinno.com

89) سنو عبد الرؤوف: "الهجرة اللبنانية خلال الحرب الأهلية 1975- 1999" جريدة المستقبل،27-11-1999، متوفرة على الخط:

http://www.abdelraouf sinno.com/newspapers/

ثالثا – المراجع باللغة الأجنبية:

90) Charbel Nahas, Le confessionnalisme du Liban de fonctionnement discursif et idéologique vers une position du problème, école des hautes études en sciences sociales, 1980

91) Emma Soubrier, Liban la résistance à la guerre 1975-1990, Moyen – Orient, Magazine trimestriel, numéro 10, Avril – Juin2011.

الفهارس

فهرس الأعلام:

- أ -

- الأخضر الإبراهيمي: ص76
- إلياس الهراوي: ص79
- إلياس سركيس: ص72-64
- إميل البستاني: ص54
- أمين الجميل: ص73-65
- إيزنهاور: ص 39- 42-43

- ب -

- بشارة الخوري: ص 33-34
- بشير الثالث : ص25
- بشير الثاني : ص25
- بشير الشهابي الأول : ص23- 24
- بشير جميل : ص61- 64

- ج -

- جلال بايار: ص 40
- جمال عبد الناصر: ص40-54-55

- ح -

- حافظ الأسد :ص 63- 67-68
- الحسن الثاني : ص75

- ر -

- رشيد كرامي : ص 55-62
- رفيق الحريري : ص69-76-77-88
- رياض الصلح : ص 33-34
- رينيه معوض : ص79

- س -

- سليم الأول : ص22

- سليم الحص : ص 73-74
- سليمان فرنجية : ص 62-64-67

- ش-

- الشاذلي بن جديد : ص75
- شارل ديغول : ص 32

-غ-

- غورو : ص 30

- ف-

- فؤاد شهاب : ص 44
- فخر الدين المعني : ص22
- فخر الدين المعني الثاني : ص23
- فهد بن عبد العزيز : ص75

- ق-

- القذافي : ص 55
- قرقماز : ص 23

- ك-

- كمال جنبلاط : ص39- 44
- كميل شمعون : ص39-40-41-42-45

- م-

- محمد علي باشا : ص25
- محمد فوزي : ص54
- محمود رياض : ص 54
- معروف سعد : ص60
- موسى الصدر : ص59
- ميشال عون : ص74-75-79

- ن-

- نسيب المتني : ص41

- نوري السعيد : ص40

- هـ -

- هنري كيسنجر : ص72
- هواري بو مدين : ص55

- ي -

- ياسر عرفات : ص 54

فهرس الأماكن:

– أ –

- الاتحاد السوفياتي : ص 42–72–73
- الأردن : 12–13–15–1–46–51–66–74–97
- أستراليا : ص 91–96
- إسرائيل: ص 9–10–15–1–46–52–53–65–67–69–70–71–72
- إسطنبول : ص 23–28
- آسيا: ص9 –14– 16
- إفريقيا : ص 9–14–91
- ألمانيا : ص 32
- الإمارات : ص 97
- أمريكا : ص 52–72–91
- أمريكا الجنوبية : ص 91
- أمريكا الشمالية: ص 91
- أمريكا اللاتينية: ص 91
- إنجلترا : ص 26–28–57
- أوربا الغربية : ص 91
- أوروبا : ص 9–14–52–91–97

– ب –

- البترون : ص 29
- البحر الأبيض المتوسط : ص9–10–12–21–66
- بروسيا : ص 28
- بريطانيا : ص 15–28–29–30–32–41
- بعبدا : ص 13–17–31–74–79
- بعلبك : ص 20
- بغداد : ص 40–66
- البقاع : ص 10–11–12–13–14–17–20–25–30–47–53–66–75–96
- بنت جبيل : ص17

- بيروت : ص11-12-13-14-15-16-17-19-20-27-28-29-30-31-32-43-45-47-48-53-57-59-62-63-64-67-68-70-72-75-76-89

- ج-

- جبل عامل : ص13-24
- جبل لبنان : ص12-13-14-17-22-23-26-27-28-29-30-35-57-83-87-89
- جزين : ص 17-20-29
- الجولان : ص 10

- ح-

- حاصبيا : ص 20-27-30

- خ-

- الخليج : ص 15-96-97

- د-

- دامور : ص 63
- دير القمر : ص 24-27-29

- ر-

- راشيا : ص 27-30-33

- ز-

- زحلة : ص 13-20-27-29-68
- زغرتا: ص 89

- س-

- السعودية : ص 15-75-76-97
- سوريا : ص 9-10-11-12-15-20-22-28-30-38-41-42-51-63-64-65-66-67-68-72-73-76-78-79-83-88-97

- ش-

- الشوف : ص 20-27

- ص-

- صور : ص 11-17-48-50

- صيدا : ص 11-13-17-20-24-25-27-48-50-60

- ط-

- الطائف : 73-76-77-78-79-85-88
- طرابلس : ص11-13-20-48

- ع-

- عالية : ص 17-20
- العراق : ص 15-30-40-43-46-55-66-74-75
- عكار : ص 11-20

- ف-

- فرنسا : ص 15-26-28-29-30-32-8-38-41-57-75-79-88
- فلسطين : ص9-12-15-22-23-30-46-50-51

- ق-

- القاهرة : ص 45-53-54-60

- ك -

- كسروان : ص 27-28-29
- الكورة : ص 29

- ل-

- لبنان : ص9-10 -11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71 -72-73-74-75-77-78-79-82-83-84-85-86-87-88-89-90-92-93-94-95-96-97-98-99-100
- الليطاني : ص12-14-59-71

- م -

- المتن: ص 17-20-29
- مرجعيون : ص 17-20
- مصر : ص 11-14-15-16-25-39-40-41-46-51-53-54-91.

– ن –

- النبطية : ص13–17
- النمسا: ص 28

– هـ –

- الهرمل : ص20–29

– و –

- الولايات المتحدة الأمريكية : ص43–45–72–73.

فهارس:

فهرس الوثائق:

رقم الوثيقة	العنوان	الصفحة
03	اتفاق القاهرة 1969	ص107
08	اتفاقية الطائف 1989	ص113

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	خريطة الموقع الجغرافي لدولة لبنان	ص105
02	خريطة التوزيع الطائفي في لبنان 1975	ص106
06	خريطة جنوب لبنان ومعركة الليطاني 1978	ص111
07	خريطة الاجتياح الإسرائيلي 1982	ص112
09	خريطة توضح الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في لبنان	ص122

فهرس الصور:

رقم الصورة	العنوان	الصفحة
04	صورة تظاهرة صيادي الأسماك في صيدا	ص109
05	صورة توضح حادثة حافلة عين الرمانة 1975	ص110

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع السكان حسب المحافظات اللبنانية	ص13
02	توزيع السكان حسب الطوائف	ص18
03	أعداد المهاجرين اللبنانيين بين عامي 1975–1990	ص89

فهارس:

العنوان **الصفحة**

مقدمة ..... أ- و

الفصل التمهيدي: معطيات عامة حول لبنان

أولا: الخلفية التاريخية والاجتماعية للطائفية في لبنان.....09

1- طبيعة لبنان الجغرافية 09

2- الأهمية الإستراتيجية لموقع لبنان 14

3- التركيبة الطائفية للمجتمع اللبناني 16

ثانيا: التطور التاريخي السياسي للبنان.....21

1- مرحلة الدولة العثمانية 22

2- مرحلة الانتداب الفرنسي 29

الفصل الأول: الصراعات اللبنانية الداخلية.

أولا: الأزمة اللبنانية لعام 1958 36

1- دوافع الأزمة 36

2- مجريات أحداث 1958 39

ثانيا: الأزمة الفلسطينية- اللبنانية لعام1969 43

1-الوجود الفلسطيني في لبنان 44

2-الموقف اللبناني من وجود الفلسطيني 48

3-تصاعد العداء ضد الوجود الفلسطيني 50

ثالثا:الحرب الأهلية لعام 1975 54

1-أسباب الحرب 55

2-مجرياتها 60

3-أبعادها الإقليمية والدولية 63

4-انتهاء الحرب والتوقيع على وثيقة الوفاق الوطني 72

الفصل الثاني:انعكاسات الصراعات الطائفية على استقرار لبنان.
أولا: أثرها على الحالة السياسية والاجتماعية 80
1-أثرها على الحالة السياسية 80
2-أثرها على الحالة الاجتماعية 87
ثانيا:أثرها على المظاهر الحضارية 92
1-أثرها على الحالة الاقتصادية 92
2-أثرها على المؤسسات التعليمية والثقافية 96
خاتمة 100
ملاحق 105
قائمة المراجع والمصادر 124
الفهارس
-فهرس الأعلام 134
-فهرس الأماكن 137
فهرس الجداول 141
فهرس المحتويات 142